



إدارة الدراسات العليا والتدريب
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية
(دراسة ميدانية في وزارة المالية)

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الاجازة العلمية (الماجستير) في المحاسبة

إعداد الطالب: فيصل المختار علي انبية
بكالوريوس محاسبة سنة 2010 كلية المحاسبة غريان

إشراف الدكتور: خليفة إبراهيم ميلاد غزالة
الدرجة العلمية: أستاذ مشارك

(ربيع 2026)

قرار لجنة البحث للإجازة (ال) العالية (/) الدقيقة ()

عملاً بقرار السيد: رئيس الجامعة رقم(1303)م لسنة(2025) الصادر بتاريخ 29-12-2025 م
قامت اللجنة المشكلة بمناقشة الرسالة المقدمة من الطالب : فيصل المختار علي انبيسه،
لنيل درجة الإجازة العالية "الماجستير" في(المحاسبة).
عنوانها:(أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية "دراسة ميدانية في وزارة المالية")

وتتكون اللجنة من الأساتذة :

- | | | |
|--------------------------|--------------|----------------|
| 1.د. خليفة ابراهيم ميلاد | مشرقا ومقررا | جامعة الزاوية. |
| 2.د.مروة محمد الزروق | عضوا | جامعة الزاوية. |
| 3.د.محمد الطيب الشريف | عضوا | جامعة صبراتة |

وبعد مناقشة الرسالة على تمام الساعة (العاشرة صباحاً) من يوم الاحد الموافق
2026/1/11م بقاعة المناقشات بكلية الاقتصاد - جامعة الزاوية ، وتقويم مستواه
العلمي والمنهج الذي اتبعه الباحث والمصادر والمراجع التي استخدمها
في دراسته قررت اللجنة ما يلي :-

التفسير

بعد إتمام الطالب: فيصل المختار علي انبيسه ، لمتطلبات الدراسات العليا وامتحانه ومناقشة الرسالة
وتقويمها تقرر: (يتم التعليم بأحد المستطيلات فقط لتحديد نوع القرار)

- | | |
|-------------------------------------|------------------------|
| <input checked="" type="checkbox"/> | 1.إجازتها بدون تعديلات |
| <input type="checkbox"/> | 2.إجازتها بتعديلات |
| <input type="checkbox"/> | 3.عدم إجازتها |
- ويمنح الطالب فرصة لأخذ بالملاحظات خلال.....أشهر من تاريخ المناقشة)
ويمنح الطالب فرصة أخرى للمناقشة خلال.....أشهر (
- أسماء أعضاء اللجنة : التوقيع بتاريخ المناقشة التوقيع بعد الأخذ بالملاحظات - التاريخ
- | | | |
|--------------------------|-----------|-----------|
| 1.د. خليفة ابراهيم ميلاد | التوقيع / | التوقيع / |
| 2.د.مروة محمد الزروق | التوقيع / | التوقيع / |
| 3.د.محمد الطيب الشريف | التوقيع / | التوقيع / |

مدير مكتب الدراسات العليا بكلية

أ.د. الصديق خليفة الكيلاني

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب

د.حمزة الهادي كشلاف

التوقيع:

منسق التخصص

د. خليفة ابراهيم ميلاد

التوقيع:

م.د. زينة

/ إدارة الدراسات العليا والتدريب

/ منسق التخصص / الملف الشخصي للطالب

1/2026 .zainab

الآية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

الآية (32) من سورة البقرة

الإهداء

يسرني أن أهدى هذا العمل المتواضع إلى من كانت له البصمات الراسخة في هداية البشرية وإخراجها من الظلمات إلى النور إليه صلوات الله عليه وسلم ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أهديه إلى من لهم الفضل على بعد الله ورسوله أمي وأبي.

وإلى كافة أفراد عائلتي أتقدم بهذا البحث سائلاً المولى التوفيق والقبول.

الباحث

الشكر والتقدير

اللهم إياك نعبد وإياك نستعين وبك ينبلج الحق ويستبين اللهم صلى على نبيك الكريم، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

في مثل هذه اللحظات يتوقف العقل ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات، تتبعثر الأحرف وعبثاً أن تحاول تجميعها في سطوراً كثيرة تمر في الخيال، ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمرات الحياة اتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور / **خليفة إبراهيم ميلاد غزالة** على ما بذله معي من مجهود طيلة فترة إعداد هذه الدراسة مشرفاً ومرشداً وناصحاً، كما اتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل لي دروب العلم وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دروبنا إلى الأساتذة الكرام بالدراسات العليا، كما اشكر أيضاً اساتذتنا الأفاضل في قسم المحاسبة على ما أولوه لنا من اهتمام ونصح وتعليم، وكذلك إلى عمادة الكلية وكل أسرته.

جزاهم الله خير الجزاء

الباحث

قائمة المحتويات

| | |
|---------|---|
| ج..... | الآية..... |
| د..... | الإهداء..... |
| ه..... | الشكر والتقدير..... |
| ي..... | فهرس الجداول..... |
| ك..... | فهرس الاشكال..... |
| ل..... | المستخلص..... |
| م..... | Abstract..... |
| 1..... | الإطار العام للدراسة..... |
| 2..... | 1.1 المقدمة:..... |
| 3..... | 2.1: الدراسات السابقة:..... |
| 17..... | 4.1: مشكلة الدراسة:..... |
| 18..... | 5.1: أهداف الدراسة:..... |
| 19..... | 6.1: الفرضيات:..... |
| 19..... | 7.1: أهمية الدراسة:..... |
| 20..... | 8.1: أنموذج الدراسة:..... |
| 20..... | 9.1: حدود الدراسة:..... |
| 21..... | 10.1: مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:..... |
| 22..... | الإطار النظري للدراسة..... |
| 23..... | الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي في المحاسبة..... |
| 24..... | تمهيد:..... |
| 25..... | 1.2: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي في المحاسبة..... |
| 25..... | 1.1.2: ماهية التحول الرقمي:..... |
| 25..... | 2.1.2: مفهوم التحول الرقمي:..... |
| 27..... | 3.1.2: تعريف التحول الرقمي:..... |

| | |
|----|--|
| 29 | 4.1.2: دوافع التحول الرقمي: |
| 29 | 5.1.2: أدوات التحول الرقمي: |
| 30 | 6.1.2: تقنيات التحول الرقمي: |
| 31 | 7.1.2: متطلبات التحول الرقمي: |
| 33 | 8.1.2: أهمية التحول الرقمي: |
| 33 | 9.1.2: أهمية التحول الرقمي محاسبيا: |
| 34 | 10.1.2: أهداف التحول الرقمي: |
| 36 | 11.1.2: خصائص التحول الرقمي: |
| 36 | 12.1.2: فوائد التحول الرقمي: |
| 38 | 13.1.2: العوامل المؤثرة في التحول الرقمي: |
| 39 | 14.1.2: فوائد التحول الرقمي الحكومي: |
| 40 | 15.1.2: إيجابيات التحول الرقمي: |
| 41 | 16.1.2: سلبيات التحول الرقمي: |
| 42 | 17.1.2: أبعاد التحول الرقمي: |
| 43 | 18.1.2: مجالات التحول الرقمي: |
| 44 | 19.1.2: دعائم الرئيسية للتحول الرقمي: |
| 45 | 20.1.2: استراتيجيات التحول الرقمي: |
| 46 | 21.1.2: خطوات التحول الرقمي: |
| 46 | 22.1.2: أشكال التحول الرقمي في المؤسسات: |
| 47 | 23.1.2: الاعمدة الخمسة الأساسية للتحول الرقمي: |
| 49 | 24.2.2: مستويات التحول الرقمي: |
| 49 | 25.1.2: نماذج التحول الرقمي: |
| 52 | 26.1.2: مكونات التحول الرقمي: |
| 53 | 27.1.2: التحول الرقمي في المحاسبة: |
| 53 | 28.1.2: أثر التحول الرقمي على أداء المحاسبين: |

| | |
|----|--|
| 54 | 29.1.2: واقع التحول الرقمي في ليبيا: |
| 55 | 2.2 الإطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية |
| 56 | تمهيد: |
| 57 | 2.2: الإطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية |
| 58 | 2.2.2: تعريف جودة التقارير المالية: |
| 59 | 3.2.2: أهمية التقارير المالية: |
| 59 | 4.2.2: خصائص جودة التقارير المالية: |
| 63 | 5.2.2: أهداف جودة التقارير المالية: |
| 64 | 6.2.2 معايير جودة التقارير المالية |
| 65 | 3.2 أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية: |
| 66 | 3.2 أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية: |
| 66 | 1.3.2: أثر التحول الرقمي على التقارير المالية الحكومية: |
| 66 | 2.3.2: أهمية التحول الرقمي في القطاع الحكومي: |
| 67 | 3.3.2: خصائص جودة التقارير المالية الحكومية: |
| 68 | 4.3.2: أنواع التقارير المالية الحكومية: |
| 70 | 5.3.2: أثر جودة التقارير المالية على التحول الرقمي في القطاع الحكومي بوزارة المالية: |
| 72 | الفصل الثالث |
| 72 | الجانب العمل |
| 73 | 1.3 نبذة عن وزارة المالية الليبية: |
| 74 | 1.1.3 رسالة وزارة المالية الليبية: |
| 74 | 2.1.3 أهداف وزارة المالية: |
| 74 | 3.1.3 مهام واختصاصات وزارة المالية الليبية: |
| 77 | 2.3: منهجية الدراسة: |
| 77 | 1.2.3 : أداة جمع البيانات: |
| 77 | 2.2.3: مجتمع وعينة الدراسة: |

| | |
|-----|--|
| 78 | 3.3 صدق وثبات أداة الدراسة: |
| 78 | 3-3-1: صدق الأداة |
| 78 | 3-3-2: ثبات الأداة |
| 78 | 4.3: أساليب تحليل البيانات: |
| 79 | 1.4.3: الاحصاء الوصفي: |
| 79 | 2.4.3: الاحصاء الاستدلالي: |
| 79 | 5.3: عرض النتائج |
| 79 | 1.5.3: تمهيد |
| 79 | 2.5.3: وصف خصائص العينة |
| 83 | 6.3: اختبار مقياس الاستبانة |
| 83 | 1.6.3: مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي |
| 84 | 7.3: عرض نتائج اتفاق أفراد العينة |
| 84 | 1.7.3: مدى اتفاق إجابات أفراد العينة حول التحول الرقمي |
| 85 | 2.7.3: مدى اتفاق إجابات أفراد العينة حول موثوقية جودة التقارير المالية |
| 86 | 3.7.3: مدى اتفاق إجابات أفراد العينة حول ملائمة جودة التقارير المالية |
| 87 | 4.7.3: مدى اتفاق إجابات أفراد العينة حول وقتية جودة التقارير المالية |
| 88 | 8.3: اختبار فرضيات الدراسة: |
| 94 | 9.3: النتائج والتوصيات |
| 94 | 1.9.3: النتائج: |
| 94 | 2.9.3: التوصيات: |
| 96 | 1.4: المراجع: |
| 114 | 1.5: الملاحق |
| 114 | الملحق رقم (1) الاستبيان |
| 119 | الملحق رقم (2) قرار (68) لسنة 2012م |

فهرس الجداول

- الجدول رقم (1)، يوضح الاعمدة الاساسية التحول الرقمي من اعداد الباحث بناء على ما سبق.....49
- جدول (2): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)78
- جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.....80
- جدول رقم (5) يبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة81
- جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي82
- جدول (7) يبين قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة83
- جدول (8) يبين مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي.....83
- جدول (9): إجابات أفراد العينة على فقرات التحول الرقمي.....84
- جدول (10): إجابات أفراد العينة على فقرات الموثوقية85
- جدول (11): إجابات أفراد العينة على فقرات الملائمة جودة التقارير المالية86
- جدول (12): إجابات أفراد العينة على فقرات الوقتية87
- جدول رقم (13) نتائج اختبار أثر التحول الرقمي في موثوقية جودة التقارير المالية بوزارة المالية.....88
- جدول رقم (14) نتائج اختبار أثر التحول الرقمي في الملائمة جودة التقارير المالية89
- جدول رقم (15) نتائج اختبار أثر التحول الرقمي في وقتية التقارير المالية.....91
- جدول رقم (16) نتائج اختبار أثر التحول الرقمي في جودة التقارير المالية.....92

فهرس الاشكال

| | |
|----|---|
| 20 | الشكل (1) متغيرات الدراسة..... |
| 40 | الشكل (2) يمثل أهداف التحول الرقمي من تصميم الباحث..... |
| 62 | الشكل رقم (3) يبين خصائص جودة المعلومات المحاسبية..... |
| 80 | شكل رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية..... |
| 81 | شكل رقم (7) يبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة..... |
| 82 | شكل (8) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي..... |

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية في القطاع الحكومي الليبي، وذلك من خلال دراسة ميدانية على وزارة المالية. وتأتي هذه الدراسة استجابة للتحولات التكنولوجية المتسارعة التي أثرت في مختلف الأنشطة المالية والمحاسبية، وسعيًا لقياس مدى قدرة المؤسسات الحكومية على توظيف أدوات التحول الرقمي لتحسين جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة، الموثوقية، الوقتية، وقابلية الفهم.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة مكونة من موظفي وزارة المالية الليبية في الإدارات المحاسبية والرقابية والمعلوماتية. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات الإحصائية، وقياس لأثر بين التحول الرقمي كمتغير مستقل وجودة التقارير المالية كمتغير تابع.

توصلت النتائج إلى أن التحول الرقمي يؤثر تأثيرًا إيجابيًا ودالًا إحصائيًا على جودة التقارير المالية، حيث ساهمت الأنظمة الرقمية في تحسين دقة المعلومات، وسرعة إعداد التقارير، وزيادة مستوى الشفافية والمصداقية. كما أظهرت النتائج أن ضعف البنية التحتية التقنية ونقص الكفاءات البشرية المدربة يمثلان أبرز المعوقات أمام تحقيق الاستفادة القصوى من التحول الرقمي في البيئة الحكومية الليبية.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية للتحول الرقمي المالي تشمل تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز التدريب للعاملين في المجال المالي والمحاسبي، وتحديث التشريعات المحاسبية بما يتوافق مع البيئة الرقمية، إلى جانب تفعيل حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الكفاءة والشفافية في التقارير المالية الحكومية.

Abstract

This study aims to identify the impact of digital transformation on the quality of financial reporting in the Libyan government sector, through a field study on the Ministry of Finance. This research comes in response to the accelerated technological transformations that have affected various financial and accounting activities, and in an effort to measure the ability of government institutions to employ digital transformation tools to improve the quality of financial reports in terms of relevance, reliability, timeliness, and comprehensibility.

The questionnaire was used as the main tool for collecting data from a sample of Libyan Ministry of Finance employees in the Accounting, Control and information departments. The data was analyzed using the SPSS program to test statistical hypotheses, measuring the relationship between digital transformation as an independent variable and the quality of financial reporting as a dependent variable.

The results concluded that digital transformation has a positive and statistically significant impact on the quality of financial reports, as digital systems have contributed to improving the accuracy of information, the speed of reporting, and increasing the level of transparency and credibility. The results also showed that the weak technical infrastructure and the lack of trained human competencies are the main obstacles to making the most of the digital transformation in the Libyan government environment.

In light of these results, the study recommended the adoption of a national strategy for financial digital transformation that includes the development of IT infrastructure, enhancing training for financial and accounting professionals, updating accounting legislation in line with the digital environment, as well as activating its Governance to achieve efficiency and transparency in government financial reports.

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة.

2.1: الدراسات السابقة.

3.1: ما يميز الدراسة الحالية (الفجوة البحثية) عن الدراسات السابقة.

4.1: مشكلة الدراسة.

5.1: أهداف الدراسة .

6.1: الفرضيات.

7.1: أهمية الدراسة.

8.1: أنموذج الدراسة .

9.1: حدود الدراسة .

10.1: مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية.

1.1 المقدمة:

يشهد المجتمع الدولي تطورا وتغيرات كثيرة ومتسارعة في مجال تقنية المعلومات، والذي ترتب عليه تغييرات كبيرة و كثيرة في بيئة الأعمال وفي جميع نواحي الحياة، ومنها ازدياد عدد العمليات المنجزة في أسرع وقت ممكن وظهور التقارير الفورية، والاعتمادية على تشغيل البيانات إلكترونيا، وحيث كان ملاحظا بأن الدول تتجه في الآونة الأخيرة نحو التحول الرقمي لتقديم الخدمات والمتطلبات لمختلف الأطراف ذات العلاقة، وذلك بسبب الضغط من المنظمات المهتمة بالمهنة، وبذلك أصبحت ضرورة مهمة في الوقت الحاضر لتطور مؤسسات الدولة، مما أدى إلى ضرورة حتمية بأن تصاغ المعلومات المحاسبية بطريقة إلكترونية، الأمر الذي أدى إلى تغيير بيئة الاعمال وازدياد استخدام شبكة الانترنت التي تسمح بالدفق السريع للبيانات والمعلومات دون قيود وتسهيل نشر القوائم والتقارير المالية من خلال شبكة الانترنت، وكما إنها تختص بشكل عام بالتحقق من البيانات والمعلومات المحاسبية، وتحديد مدى الدقة منها، وإمكانية الاعتماد على البيانات الواردة بالقوائم والتقارير المالية في ظل تكنولوجيا المعلومات المعاصرة، وهذه البيئة مصدر تهديد للمحاسبة التقليدية.

ونتيجة تطور السريع والمتلاحق في المعلومات في المحاسبة والمراجعة، قد وضعت تحديات ومسؤوليات والتزامات جديدة أمام المراجعين، ولا شك إن التحول الرقمي في المراجعة الداخلية أصبح ضرورة حتمية لا غنى عنها لتقديم الخدمات لمتخذي القرارات، وأيضا توفر هذه الخدمات للتأكد من سلامة وملائمة البيانات والمعلومات بالقوائم والتقارير والمالية من حيث الموثوقية في هذه البيانات والمعلومات وأيضا للمقارنة والفهم.

وتعتبر التغيرات الكبيرة والمتلاحقة في مجال المعلوماتية في ليبيا، ترتب عليه تغييرات كبيرة في بيئة عمل المؤسسات الحكومية في ليبيا، حيث يعتبر التحول الرقمي تغيير منهجية عمل بالمؤسسات الحكومية في ليبيا، بتطبيق ما يطلق عليه التكنولوجيا الرقمية، حيث تحدث تغيير جذري في إجراءات وسياسات العمل بها يضمن خدمة الفئة بسرعة وجودة عالية.

للتحول الرقمي تأثير ودور مهم في بيئة المحاسبة وما يتضمنه من دور مهم للمؤسسات الحكومية الليبية حيث تعتبر المراجعة الداخلية أداة مهمة يتم الاعتماد عليها في تنظيم الحركة نحو مسارات تحده الإدارات لبلوغ أهدافها، وتقوم بها إدارة محددة في المؤسسات الحكومية تتمتع

بالاستقلالية عن الوظائف الخاضعة للمراجعة وتتمثل مهمتها في فحص كافة العمليات المالية والإدارية، حيث يتم التأكد من إنجازها تبعا للخطط والسياسات المرسومة وإصدار التوصيات والاقتراحات لزيادة الموثوقية وملائمة في المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية للمؤسسات الحكومية.

وبشكل عام يقوم ديوان المحاسبة الليبي بنشر تقريره السنوي الالكتروني متضمنا توصيات ومقترحات للجهات الحكومية مثل وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط بنشر تقاريرها الكترونيا، ومن الملاحظ في الفترة الأخيرة قيام وزارة المالية بنشر تقاريرها المالية عبر شبكة الانترنت، حيث يتم نشر هذه القوائم والتقارير المالية بعد موافقة قسم المراجعة الداخلية بالوزارة لمصادقية وموثوقية البيانات والمعلومات المالية لكافة الجهات الداخلية والخارجية من حيث سهولة الفهم والقابلية للتحقق منها خدمة لكافة المستخدمين والمهتمين في إطار مواكبة الوزارة للتطورات المعلوماتية وتحديدا التحول الرقمي في نشر القوائم و التقارير المالية.

2.1: الدراسات السابقة :

1. دراسة (كشمير، 2025) أثر التحول الرقمي على خصائص المعلومات المحاسبية في القوائم المالية:

هدفت هذه الدراسة، إلى تسليط الضوء على الآثار المترتبة من التحول الرقمي على خصائص المعلومات المحاسبية بأبعادها (تكامل النظم المحاسبية، ترابط نظم المعلومات المحاسبية، دقة الأعمال المحاسبية، جودة تفسير المعلومات المحاسبية، جودة عرض المعلومات المحاسبية.) وتوصلت هذه الدراسة، إلى أن تقنيات التحول الرقمي أسفرت عن العديد من الأساليب والأليات التكنولوجية الحديثة القادرة على اجراء تغييرات جذرية في كل المجالات، وفي مجال مهنة المحاسبة والمراجعة أثرت تلك التقنيات والتطبيقات بشكل مباشر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث توصل البحث إلى عدة نتائج ونقاط جوهرية من أهمها أن الدمج بين تقنيات وتطبيقات التحول الرقمي يفتح أفقا جديدة لجمع البيانات وتحليلها في الوقت المناسب لتلبية متطلبات وخصائص جودة المعلومات المحاسبية والتي تكون مرتكز لتحسين جودة القوائم المالية. كما توصل البحث، إلى أن التحول الرقمي له آثار وانعكاسات إيجابية على خصائص وجودة

البيانات المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **زيادة الدقة:** أظهرت النتائج أن التحول الرقمي ساهم في تحسين دقة البيانات المحاسبية من خلال تقليل الأخطاء البشرية.

2. **سرعة المعلومات:** شهدت المنظمات التي اعتمدت التحول الرقمي تحسناً ملحوظاً في سرعة إعداد القوائم المالية، مما ساعد في اتخاذ قرارات أسرع.

3. **الشفافية:** أدى استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي إلى زيادة مستوى الشفافية، حيث أصبح من السهل تتبع المعاملات المالية والتحقق منها.

وعلى ضوء تلك النتائج فقد أوصى البحث، بضرورة تشجيع المنظمات على الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية الحديثة، وتطوير مهارات المحاسبين في استخدام الأنظمة الرقمية، وتعزيز التوجه نحو الإفصاح والشفافية والمساءلة في القوائم المالية.

2. **دراسة (شنن، 2024) أطار مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتكامل بين ادوات التحول الرقمي وادوات الهندسة المالية**

هدفت الدراسة، إلى وضع إطار مقترح للتكامل بين ادوات الهندسة المالية وادوات التحول الرقمي لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتحقيق الخصائص الاساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية.

وتمثلت متغيرات الدراسة في المتغير التابع : ويتمثل في التكامل المقترحين أدوات الهندسة المالية، ويشمل التوريد، المشتقات المالية، القيمة العادلة ، بطاقات الائتمان التجارة الالكترونية، التبادل التجاري ، وادوات التحول الرقمي، ويشمل سلاسل الكتل البيانات الضخمة، التقيب في البيانات الذكاء الصناعي، الحوسبة السحابية، الدفع الالكتروني، العملات الافتراضية والمتغير المستقل، ويتمثل في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ويشمل: الملائمة ، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق التوقيت المناسب، الاكتمال.

وتوصلت الدراسة، إلى مجموعة متنوعة من الاستنتاجات، أهمها : وجود تأثير التطبيق ادوات التحول الرقمي وادوات الهندسة المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق جودة خصائص المعلومات الاساسية والثانوية، والحد من المخاطر ، كما أن تطبيق ادوات التحول الرقمي والهندسة المالية يتطلب تطوير التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين والمراجعين، ويمكن الاستفادة من بيانات الصور والفيديو والبيانات الصوتية والنصية في دعم الافصاح المحاسبي

الالكتروني، وأكدت الدراسة انه توجد محددات داخلية وخارجية يجب التغلب عليها والحد منها عند تطبيق ادوات التحول الرقمي والهندسة المالية، كما توجد عدة متطلبات يجب توافرها لتفعيل ادوات التحول الرقمي والهندسة المالية منها: الاعتماد على الأتمتة وتطبيق الذكاء الاصطناعي، تفعيل الأمن السيبراني، ازالة الحواجز .

وتوصلت الدراسة، إلى مجموعة من التوصيات ومنها: ضرورة تبنى المؤسسات المالية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة عموماً، وتقنيات التحول الرقمي خصوصاً، واستخدامها في عملية صنع القرارات المحاسبية والمالية تحديداً، ضرورة تدريب العاملين في المؤسسات على تقنيات التحول الرقمي، وإكسابهم المهارات والمعارف التطبيقية والنظرية في كيفية استخدام هذه التطبيقات في مجال المحاسبة، ضرورة دعم الدولة للمؤسسات المالية على بناء بنية تحتية تكنولوجية قادرة على تهيئة تطبيقات التحول الرقمي داخل هذه المؤسسات.

3. دراسة عبد اللطيف، (2024) أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية الحكومية:

هدفت هذه الدراسة، الحالية إلى تحديد أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية الحكومية، حيث افترضت الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق التحول الرقمي وجودة التقارير المالية الحكومية. منهج وأداة الدراسة: ولتحقيق هدف الدراسة، تم جمع البيانات من خلال توزيع قائمة الاستبيان بواقع إجمالي 120 استمارة صالحة بعد استبعاد الاستمارات غير الصالحة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام بعض الأساليب الإحصائية من خلال البرنامج الإحصائي SPSS 26 .

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة، وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وجودة التقارير المالية الحكومية، بالإضافة والمساهمة: ساهمت هذه الدراسة في بيان أثر التحول الرقمي على تطوير التقارير المالية الحكومية، من خلال دراسة أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية الحكومية، من حيث الملائمة، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، الشفافية.

التوصيات: وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة الحالية، يجب الاستفادة من التحول الرقمي في تقديم تقارير مالية ذات خصائص نوعية ذات جودة وسمات محددة لغرض أن تساهم في تزويد مستخدمي التقارير المالية الحكومية بالمعلومات التي يحتاجونها.

4. دراسة، العقربي، (2024)، أثر تقنيات التحول الرقمي في تحقيق جودة الخدمات.

هدفت هذه الدراسة، الى التعرف على أثر تقنيات التحول الرقمي في تحقيق جودة الخدمات بشركة هاتف ليبيا منطقة اتصالات الزاوية.

وذلك من خلال المشكلة البحثية التي تحدد ما هو أثر تقنيات التحول الرقمي في تحقيق جودة الخدمات، وتم صياغة مجموعة من فرضيات الدراسة البحثية للاختبار مشكلة الدراسة، حيث تمثل مجتمع الدراسة من العاملين في شركة هاتف ليبيا منطقة اتصالات الزاوية والبالغ عددهم (350) مفردة، وذلك باستخدام منظومة الحقيبة الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج الآتية:

أ- إن مستوى استخدام تقنيات التحول الرقمي بشركة هاتف ليبيا منطقة اتصالات الزاوية المتمثلة في التقنيات الآتية: (الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، والأمن السيبراني) من وجهة نظر الموظفين بالشركة قيد الدراسة يعد (مرتفعاً) حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور ككل (3.76).

ب- إن المتوسطات الحسابية لتقنيات التحول الرقمي جاءت على التوالي: (إنترنت الأشياء بمتوسط حسابي (3.85)، والأمن السيبراني بمتوسط حسابي (3.81)، والحوسبة السحابية بمتوسط حسابي (3.70)، والذكاء الاصطناعي بمتوسط حسابي (3.68) وجميعها جاءت بمستويات مرتفعة، وهذه مؤشرات جيدة كون جميع تقنيات التحول الرقمي متوفرة وتساوم في تحقيق جودة الخدمات المقدمة.

ج- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لتقنيات التحول الرقمي في تحقيق جودة الخدمات في الشركة قيد الدراسة، حيث يتضح ان قيمة معامل الارتباط تساوي (0.784)، بإشارة موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة أثر طردية، ومعامل التحديد (R) يساوي (0.615)، مما يعني أن تقنيات التحول الرقمي ككل مسؤولة عن تفسير (61.5%)، من التغيرات التي تحدث جودة الخدمات، وأن بنسبته (38.5%)، يرجع لعوامل أخرى، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية ويتم قبول الفرضية البديلة، وذلك من خلال وضع معايير موضوعية لتقديم الخدمة والالتزام بها من قبل الشركة.

5.دراسة، شنن (2023) أثر التحول الرقمي على التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة:

ولقد هدفت هذه الدراسة، إلى تحليل الآثار المختلفة لتطبيق التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة، يكتسب هذا البحث أهمية أكاديمية ومهنية لكونه يساهم في تضيق فجوة البحث المحاسبي في مجال التحول الرقمي لمهنة المحاسبة بصفة عامة، وعلى الشفافية وجودة التقارير بصفة خاصة، مما يكون له مردود ايجابي على أصحاب المصلحة وعلى مهنة المحاسبة والمراجعة، كما يعتبر نواة لإعداد أبطار فكري للمحاسبة المالية يتماشى مع التحول الرقمي وبيئة الأعمال التكنولوجية المعاصرة .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تناول الإصدارات المهنية والدراسات السابقة بشأن التحول الرقمي في المحاسبة والمراجعة، وتناول التحول الرقمي في مجال المحاسبة والمراجعة، وتحديد أثر تطبيق تكنولوجيا التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية .

وتوصلت هذه الدراسة، إلى العديد من النتائج ومن أهمها : أن التحول الرقمي يؤدي إلى دعم متطلبات الشفافية ومنها : التحقق من صحة التسويات، توفير وسائل التقنية للإفصاح، التحقق من كفاءة استخدام الموارد، الإفصاح عن السياسات الإدارية، وتبني مناهج الحديثة، الحد من إدارة الأرباح، كما يؤدي تفعيل تكنولوجيا التحول الرقمي إلى تحقيق الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية منها : التمثيل الصادق، ملائمة المعلومات، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، القابلية للتحقق، الإفصاح عن المعلومات خارج الميزانية، الاكتمال، ووضوح المعلومات .

كما قد أوصت هذه الدراسة، إلى ضرورة تبني الشركات للتقنيات الرقمية والتي أصبحت أحد متطلبات العصر، وما يتطلبه ذلك من تغيير بيئة الأعمال وتوفير المتطلبات اللازمة لعملية التحول الرقمي، وإعادة تأهيل المحاسبين على التقنيات الرقمية التي تحتاج إلى توافر مهارات تكنولوجية متقدمة بجانب المهارات والمعارف المحاسبية، إصدار معايير محاسبية منظمة للعمل المحاسبي في ظل بيئة التحول الرقمي، ضرورة مواكبة مهنة المحاسبة والمراجعة للتطورات الرقمية والتي أصبحت ضرورة ملحة وتوجه عالمي، ضرورة العمل على تطوير البرامج المحاسبية وتبني المحاسبة الرقمية والاهتمام بتطوير تكنولوجيا المعلومات المحاسبية.

6. دراسة (ياسين، 2023) دور عملية المراجعة الفورية في دعم موثوقية القوائم المالية الإلكترونية.

هدفت هذه الدراسة، استكشاف أثر ودور عملية المراجعة الفورية والمستمرة في دعم موثوقية القوائم المالية، حيث أن التقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في حاجة إلى زيادة الثقة والمصداقية بها، بالإضافة إلى المزيد من الفهم بالنسبة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية. حيث تلعب المراجعة المستمرة (الفورية) دوراً هاماً في تحقيق جودة ملائمة التقارير المالية، وتوفير الثقة والمصداقية بالمعلومات المحاسبية ومدى فهم المعلومات المتضمنة في التقارير المالية المنشورة إلكترونياً. وقد اختبر البحث ثلاثة فروض متمثلة في: الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المستمرة وتحقيق الثقة والمصداقية في التقارير المالية المنشورة إلكترونياً، الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المستمرة وتحقيق جودة ملائمة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً، الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المستمرة وتحقيق قابلية فهم المعلومات المتضمنة في التقارير المالية المنشورة إلكترونياً.

وتوصلت هذه الدراسة، إلى عدة نتائج أهمها: أن المراجعة المستمرة (الفورية) تقوم بتلبية احتياجات المستخدمين في الحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب والتي تتميز بالموثوقية، وذات معنى لمتخذي القرارات.

وعلى ضوء تلك النتائج فقد أوصت الدراسة، بضرورة الاهتمام بالمراجعة المستمرة (الفورية) كأحد متطلبات نظم المحاسبة الإلكترونية الفورية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات الحديثة، واعتمادها للمحافظة على مصداقية المعلومات المنشورة في التقارير المالية للمنظمة.

7. دراسة، الرجيب، (2023)، دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية.

هدفت الدراسة، إلى التعرف على دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية، والتعرف على أوجه التكامل في ذلك، بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي قد تواجه هذا التكامل، وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهدافها تم إجراء دراسة ميدانية بإدارة المراجعة الداخلية

بالمصرف الليبي الخارجي، وأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة، وذلك لاستطلاع آراء الفئة المستهدفة من الدراسة، حيث تم توزيع استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة عن دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية، وخضعت الاستبانة المستردة لمجموعة من الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

أ- وجود دور مهم للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

ب- وجود أوجه للتكامل الدوري والمستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

ج- تواجد عدد من الصعوبات التي تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير من وجهة نظر موظفي المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

وبناءً على نتائج الدراسة وتحقيقاً لأهدافها؛ قدمت الباحثة عدداً من التوصيات أهمها:

أ- تشجيع الشركات على الالتزام بالعمل وفقاً للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية لتحسين جودة التقارير المالية، وحثها على الاستعانة بخدمات المحاسبة الجنائية وتقنياتها.

ب- تدريب المراجعين الداخليين في دورات متخصصة في مجال المحاسبة الجنائية؛ لتمكينهم من إجراء التحقيقات التي توضح أسباب عدم جودة التقارير المالية أو انخفاضها.

ج- نشر الوعي بأهمية المحاسبة الجنائية وتقنياتها بين أوساط المهنيين والأكاديميين.

د - إدراج المحاسبة الجنائية ضمن المقررات المحاسبية بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية
الزيادة إلمام الطالب بالمستحدثات في مجال المحاسبة.

8. دراسة، رحلي وبن السعدي (2022) أثر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية:

هدفت هذه الدراسة، إلى أثر التحول الرقمي في تحسين من جودة التقارير المالية والذي له أثر
بشكل واضح على النظام المحاسبي وعلى عملية الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية
بالتقارير المالية ومن خلال مجموعة من خصائص للجودة والتقارير المالية.

توصلت هذه الدراسة، إلى معرفة أثر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية من
خلال توفير المعلومات ملائمة وتوفير معلومات موثوقة تعبر عن الأحداث المالية بصدق
وموضوعية محايدة وغير منحازة، خالية من الأخطاء والتضليل والوهمية، كما أنها تعزز مبدأ
الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة وتوفير معلومات قابلة للمقارنة بين الأنشطة المتماثلة
من جهة، وفترة لأخرى من جهة أخرى وتوفير معلومات قابلة للفهم وواضحة، كما أنها غير
مختصرة أكثر من لازم مما يفقدها معناها، وغير مفصلة أكثر من اللازم مما يؤدي إلى سرعة
ممل مستخدميها.

أوصت هذه الدراسة، إن من خلال النتائج التي تم التوصل إليها بأهمية التحول الرقمي في
تحسين جودة التقارير المالية في ظل تكنولوجيا المعلومات إلى الموافقة الكبيرة إلى الانتقال
للرقمنة الإلكترونية.

9. دراسة، حوري (2022) دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية:

هدفت هذه الدراسة، إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
بالتقارير المالية، ومدى توفر المقومات اللازمة لقيام المراجع الداخلي بعمله، ومعرفة مدى التزام
المراجع الداخلي بالقوانين والقرارات المنظمة لعمله في وحدات السلطة المركزية والمؤسسات
الاقتصادية بحضر موت، ودراسة مدى مساهمة المراجعة الداخلية في توفير الخصائص النوعية
في المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة، إلى ضرورة توفر المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في وحدات السلطة المركزية والمؤسسات الاقتصادية، وأن توافر المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية، يؤثر في تحسين من جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية والتزام المراجع الداخلي بما تفرضه عليه التشريعات، وأن هذا الالتزام يؤثر في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، وأن المراجعة الداخلية تساهم في توفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

وأوصت هذه الدراسة، بضرورة تفعيل أقسام المراجعة الداخلية في جميع الجهات، والاهتمام بتبقيتها، أي توفير الاستقلالية لها حتى تقوم بمهامها، مع الاهتمام بتطوير وتأهيل الكوادر العاملة بها.

10. دراسة، رشوان وأبو عرب (2022) دور التحول الرقمي في تحسين جودة عملية التدقيق الداخلي:

هدفت هذه الدراسة، إلى التعرف على دور التحول الرقمي في تحسين جودة عملية التدقيق الداخلي.

حيث توصلت هذه الدراسة، إلى مجموعة من النتائج أهمها أن استخدام التحول الرقمي يساهم في ضمان جودة عمل المراجعة الداخلية، والقدرة على استخدام البيانات الالكترونية لتسهيل إنجاز وتنفيذ عملية المراجعة بدقة عالية.

حيث أوصت هذه الدراسة، إلى ضرورة قيام البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بالعمل على استخدام التحول الرقمي لما له من فائدة في إحداث تغييرات جوهرية في تنظيم وتخطيط عملية المراجعة، وتقييم المخاطر التي قد تواجه عملية المراجعة الداخلية .

11. دراسة، العبيدي والفخفاخ، (2022) تأثير العلاقة بين تطور الأنظمة المصرفية والممارسات المحاسبية على جودة التقارير المالية "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية" المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

هدفت هذه الدراسة، لبيان أثر العلاقة بين تطور الأنظمة المصرفية والممارسات المحاسبية على جودة التقارير المالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال تكوين نموذج الدراسة وتحديد متغيراتها وبيان العلاقة بين تلك المتغيرات، واستخدمت استمارة الاستبيان كأداة

لجمع البيانات من عينة الدراسة التي استهدفت مدراء إدارة المحاسبة وتقنية المعلومات وإدارة الرقابة والنقد بعدد من إدارات العامة للمصارف الليبية.

وتوصلت الدراسة، للعديد من النتائج أهمها: أن العلاقة بين التطورات التكنولوجية للنظم المصرفية والممارسات المحاسبية له أثر جوهري علي جودة التقارير المالية، ولا يمكن أن يكون هناك تطور تكنولوجي للنظم إلا بتطور يتبعه للممارسات المحاسبية لكي تحقق أهدافها.

وتوصي الدراسة، المصارف الليبية الاهتمام بتطوير الممارسات المحاسبية واعداد دليل للسياسات والإجراءات المحاسبية يتماشى مع أنظمتها المصرفية.

12. دراسة، خنفر، واكريم (2022) أثر إدارة المخاطر التحول الرقمي في تحسين كفاءة أمن المعلومات.

هدفت هذه الدراسة، إلى معرفة إدارة مخاطر التحول الرقمي في تحسين أمن المعلومات في المصارف التجارية الليبية، حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي المستمرة في القطاع المصرفي، أدى إلى وجود مسئوليات جديدة فرضت على المصارف بذل الجهود لتفادي المخاطر الرقمية التي تنجم على استخدامها، والتي قد تنشأ عن أخطاء محتملة تحدث خلال مراحل التعامل مع البيئة الرقمية، والتي تؤثر على أمن المعلومات، مما يؤدي الأمر إلى أضرار بمصالح مستخدمي المعلومات، حيث تمت الدراسة على موظفي إدارة المخاطر والمحاسبة في المصارف الليبية وعلى المراجعين بإدارة الرقابة على النقد بمصرف ليبيا المركزي.

وتوصلت هذه الدراسة، إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر التحول الرقمي المتمثلة بـ (إدارة المخاطر الداخلية والمرتبطة بالنظام الداخلي بالمصرف، إدارة مخاطر الخارجية والمرتبطة بعوامل خارج المصرف) في تحسين كفاءة أمن المعلومات في المصارف الليبية.

وأوصت الدراسة، بالتأكيد على المصارف التجارية الليبية زيادة الاهتمام بإدارة المخاطر الداخلية وحماية أمن المعلومات في ظل التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، لما تشكل أهمية أكبر مقارنة بالمخاطر الخارجية حسب نتائج الدراسة العملية، وغالبا ما تحدث المخاطر الخارجية بسبب ضعف رقابي داخل المؤسسة (مخاطر داخلية).

13.دراسة، حيدر (2021)، دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة القوائم المالية.

هدفت هذه الدراسة، إلى التعرف دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين من جودة القوائم المالية في المصارف التجارية العراقية العاملة بمحافظة أربيل.

توصلت هذه الدراسة، إلى استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، له علاقة في زيادة تحسين جودة القوائم المالية المنشورة، وتبين وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في رفع من جودة القوائم المالية المتمثلة بـ (الخصائص الأساسية والتعزيزية) للمعلومات المحاسبية الواردة في هذه التقارير والقوائم المالية.

وأوصت هذه الدراسة، إلى ضرورة مواكبة التطورات وملاحقة الأنظمة الحديثة في قطاع المصرف، وتدريب القائمين والعاملين عليها من خلال رفع كفاءة لديهم، وتشجيع المصارف العاملة في محافظة أربيل على تدريب كوادرها على استخدام التطبيقات الالكترونية، وتعتبر عملية تطوير نظم المعلومات المحاسبية الكترونية عملية مستمرة في المصارف ولا تتوقف عند انجاز مراحل محددة، وذلك بسبب التطور المستمر في تقنيات المعلومات وتطبيقاتها المتعددة.

14.دراسة (فرحات، 2021) أثر تطبيق نظام "GFMIS" على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية:

وهدف هذه دراسة، أثر نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية Government Financial Management Information System (GFMIS) على المعلومات المحاسبية عبر الخصائص النوعية والمعززة وجودة التقارير المالية الحكومية. التصميم والمنهجية: اعتمدت الدراسة على التطبيق الفعلي لوزارة المالية لعينة مكونة من (384) من موظفي وزارة المالية والمديريات المالية والوحدات الحسابية لبعض الجامعات المصرية المعنية بتطبيق GFMIS لاختبار فروض البحث ممثلة في قياس تأثير نظام GFMIS على كل من (الرقابة الداخلية / المساءلة المحاسبية / حوكمة تكنولوجيا المعلومات)، بالإضافة إلى قياس تأثيره على المعلومات المحاسبية الحكومية عبر الخصائص النوعية وكذلك الخصائص المعززة، وانتهاء بتأثيره على جودة التقارير المالية الحكومية عبر اتساع نطاق الإفصاح المحاسبي وتحسين المحتوى والمضمون للمعلومات وارتفاع درجة المنفعة وخفض حالة عدم تماثل المعلومات.

وحيث كانت النتائج والتوصيات هذه الدراسة: تشير نتائج هذا البحث إلى وجود تأثير نظام GFMIS على المعلومات المحاسبية في زيادة المحتوى والمنافع المتولدة من المديرية المالية والوحدات الحسابية الموازنة فهناك علاقة إيجابية من المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، فنظام GFMIS يساهم في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية مما له الأثر على ارتفاع جودة التقارير المالية وزيادة نطاق الإفصاح المحاسبي والتحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي. وأوضحت الدراسة التطبيقية إلى ارتفاع معامل الاتساق مما يدل على صدق أداة الدراسة، كما أوضحت أن نظام GFMIS يساعد في إضفاء الثقة في المعلومات المحاسبية في ظل ضعف نظم الرقابة الداخلية.

وتوصي هذه الدراسة، بضرورة تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات كإطار مكمل لنظام GFMIS لأغراض تقييم المخاطر لخفض الفساد المالي والإداري. حدود الدراسة: تتمثل حدود هذا البحث في قيد موضوعي يتحدد في قياس أثر تطبيق نظام GFMIS على المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية الحكومية، وقيد مكاني يتمثل في إجراء الدراسة الميدانية كدليل تطبيقي على (وزارة المالية قطاع الموازنة العامة بالإضافة إلى المديرية المالية والوحدات الحسابية بالجامعات المصرية)، وقيد زمني يتمثل في قياس انعكاسات نظام GFMIS على المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية عبر الشجرة الثالثة وفقا لإصدار (2019، 2020).

15. دراسة، محمد ومعتوق (2021) أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة

والتعليم المحاسبي في ليبيا، المعوقات والحلول.

تهدف هذه الدراسة، إلى تحديد أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي، حيث يبحث عن تحسين قدرة أداء المحاسبين في ظل التحول الرقمي ومواكبة التقنيات الرقمية، كذلك تطوير المناهج التعليمية بما يواكب هذا التطور، وتحديد المعوقات التي تقف حائل أمام التحول الرقمي.

وتوصلت هذه الدراسة، أن التحول الرقمي يؤدي إلى تطور مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث يساعد التحول الرقمي في سرعة إنجاز العمليات المالية والمراجعة والتحليل المالي، كما يساعد التحول الرقمي في تطور التعليم المحاسبي، كما توجد العديد من المعوقات للتحول الرقمي منها

التخوف من أمن المعلومات ونقص الكفاءات والقدرات المؤهلة ونقص الميزانيات المرصودة لبرامج التحول الرقمي .

وقد أوصى الباحثان في هذه الدراسة، بتطوير أداء المحاسبين لمواكبة التحول الرقمي وتطوير القياس والإفصاح المحاسبي باستخدام تقنيات الحديثة وتطوير المعايير المحاسبية الحالية بما يواكب التقنيات الرقمية الحديثة، كما يجب رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد نحو التحول الرقمي وتعديل التشريعات المالية والضريبية وأن يكون لنقابة المحاسبين دور من خلال ورش العمل والدورات التدريبية لمواكبة الاقتصاد الرقمي.

16. دراسة، القنبري، (2020) أثر التقنيات الحديثة للثورة الصناعية الرابعة على المحاسبة والمراجعة (مراجعة نظرية الدراسات السابقة) (ICST) المؤتمر الدولي الأول حول التحول الرقمي في عصر المعرفة، ليبيا.

هدفت هذه الدراسة، على تسليط الضوء على التقنيات الحديثة التي أفرزتها الثورة الصناعية الرابعة، وأثارها على المحاسبة والمراجعة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي الوثائقي لمراجعة الوثائق المتوفرة من بحوث ومؤلفات وإصدارات وتحليلها واستخلاص الاستنتاجات.

وقد توصلت هذه الدراسة، إلى أن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، تعمل على إحداث تغييرات في مفاهيم ومبادئ تصميم نظم المعلومات المحاسبية، وتحسين جودة التقارير المالية، والتقليل من إصدار الأحكام الشخصية وإعداد التقديرات المحاسبية، وحدوث تغييرات جوهرية في تنظيم وتخطيط عملية المراجعة، وتقييم المخاطر وإجراءات المراجعة التحليلية، وبروز مجالات جديدة كالمراجعة بالاستثناء، والمراجعة التلقائية، والتحليل المالي للبيانات الضخمة.

وقد توصلت هذه الدراسة، إلى ضرورة أن تتكيف المحاسبة والمراجعة بنفس الوتيرة مع التطورات التي تطرأ على بيئة أعمال الشركات نتيجة زيادة تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وأن تأخذ إدارة الشركة قضايا الأمن السيبراني في الاعتبار عند التخطيط الاستراتيجي .

الدراسات الأجنبية السابقة:

1. A study: Almaleeh (2021) The impact of digital transformation on audit quality, Journal of Science for Business Research, Exploratory findings from the Delphi study.

بعنوان أثر التحول الرقمي على جودة التدقيق، مجلة العلوم للبحوث التجارية، النتائج الاستكشافية من دراسة دلفي، هدفت إلى اكتشاف أثر التقنيات التحول الرقمي متضمنة البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، سلاسل الكتل، الروبوتات على جودة عملية المراجعة، وذلك من خلال اتباع منهجية دلفي Delphi للتنبؤ بأثر التحول الرقمي على محددات المراجعة متضمنة مدخلات، إجراءات، مخرجات عملية المراجعة، التفاعل بين أصحاب المصالح في عملية المراجعة والبيئة المحيطة بعملية المراجعة. وقد توصلت الدراسة، إلى أن مراجعي الحسابات يتوقعون بعض التغيرات المهمة في محددات عملية المراجعة نتيجة لتحول الرقمي خاصة فيما يتعلق ببعض إجراءات المراجعة المطبقة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة وقد ترتب على تلك النتائج أن تقنيات التحول الرقمي سيكون له دور في تقليل العنصر البشري في عملية المراجعة، وبالتالي فمن المتوقع ألا تظل عملية المراجعة كما هي.

2. A study, Hussein (2021), The impact of digital transformation management on the credibility of privileged information, Journal of Psychology and Education, Jordan.

بعنوان، أثر إدارة التحول الرقمي على مصداقية المعلومات المميزة، وقد هدفت إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر التحول الرقمي على مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية. وقد توصلت هذه الدراسة، إلى عدة نتائج منها: وجود تأثير لإدارة مخاطر التحول الرقمي المجمع والمتمثلة في (إدارة المخاطر، إدخال البيانات، إدارة مخاطر التشغيل البيانات، إدارة مخاطر البيئة الداخلية والخارجية) على مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية .

3. Study: Suryana (2018): The role of intercompany audits in the quality of financial reporting, Journal of Economics and Finance Reporting, Bandung, Indonesia.

بعنوان، دور عمليات التدقيق البيئية في جودة التقارير المالية، هدفت إلى دراسة تأثير دور المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية، حيث تكون التقارير المالية ذات نوعية عالية إذا كان للمراجعة الداخلية دور في إكمال وفهم الأهداف، والإدارة، ونطاق العمل، وتطبيق المبادئ والتنفيذ لوظيفة المراجعة الداخلية .

وأشارت الخاتمة إلى أن النتائج التي يمكن استنتاجها على النحو التالي: المراجعة الداخلية تؤثر على جودة التقارير المالية، وإن كان في أداء وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات لا تعمل بشكل صحيح لتحسين جودة التقارير المالية من حيث آلية تنفيذ المراجعة وموظفي الدعم الذين لديهم الكفاءة في فهم نظام تكنولوجيا المعلومات ومعالجة البيانات الالكترونية ودعم الخبرة التشغيلية للبنك .

3.1: ما يميز الدراسة الحالية (الفجوة البحثية) عن الدراسات السابقة:

في ضوء ما سبق، يمكن للباحث الإشارة الى ما يميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كما يلي:

الدراسات السابقة التي تناولت أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة، أو جودة الخدمات، أو جودة التقارير المالية في قطاعات مختلفة (مثل المصارف أو الشركات التجارية)، إلا أن معظمها لم يركز على القطاع الحكومي الليبي تحديداً، وخاصة وزارة المالية كما أن أغلب الدراسات ركزت على التحول الرقمي بصفته مفهومًا عامًا أو على أدواته التقنية دون قياس مباشر لتأثيره على أبعاد جودة التقارير المالية (الملاءمة، الموثوقية، التوقيت المناسب) في المؤسسات الحكومية.

4.1: مشكلة الدراسة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تحولاً رقمياً متسارعاً غير من طبيعة بيئة العمل المالي والمحاسبي، وفرض على المؤسسات، وخاصة الحكومية منها، ضرورة توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في عملياتها المالية والإدارية بهدف رفع الكفاءة والشفافية وتحسين جودة التقارير المالية. وتُعد التقارير المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي التي يعتمد عليها متخذو القرار في تقييم الأداء المالي والرقابي، مما يتطلب أن تتسم بدرجة عالية من الملاءمة والموثوقية والتوقيت المناسب حتى تحقق أهدافها في دعم اتخاذ القرار وترشيد الموارد العامة.

ورغم تبني وزارة المالية الليبية خطوات فعلية نحو التحول الرقمي من خلال نشر تقاريرها المالية إلكترونياً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن تقرير الوزارة لسنة 2023 وهو آخر تقرير تم إصداره أظهر وجود قصور واضح في مستوى الملاءمة والموثوقية والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين، إذ لوحظ أن بعض البيانات المنشورة لم تُحدث في الوقت الملائم، كما احتوت التقارير على تفاوت في دقة الإفصاح بين الإدارات المختلفة، مما انعكس سلباً على جودة المعلومات المالية المنشورة ومدى الاستفادة منها في اتخاذ القرار.

وانطلاقاً من هذه الملاحظة، تتمثل مشكلة الدراسة في السعي لتحديد أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية في وزارة المالية الليبية، باعتبار أن تطبيق التحول الرقمي لا يمثل مجرد استخدام للتكنولوجيا، بل هو عملية شاملة تمس أساليب العمل ونظم المحاسبة والإفصاح المالي داخل المؤسسات الحكومية.

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيس التالي:

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤال:

ما أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية في وزارة المالية؟

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن اشتقاق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية من حيث موثوقية المعلومات المحاسبية؟

- ما أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية من حيث ملائمة المعلومات المحاسبية؟

- ما أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية من حيث التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية؟

5.1: أهداف الدراسة :

سعت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى محاولة التعرف على أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية من حيث موثوقية المعلومات المحاسبية .

2. بيان أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية من حيث ملائمة المعلومات المحاسبية.

3. محاولة التعرف على أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية من حيث التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.

4. محاولة الخروج بالنتائج واقتراح مجموعة من التوصيات التي قد تساعد بعض الجهات العامة على التعرف على الآثار المترتبة من تطبيق التحول الرقمي في مؤسسات القطاع الحكومي.

6.1: الفرضيات :

وتستند هذه الدراسة على الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر للتحول الرقمي على جودة التقارير المالية في وزارة المالية.

الفرضيات الفرعية :

الفرضية الفرعية الأولى :

يوجد أثر للتحول الرقمي على جودة التقارير المالية من حيث موثوقية المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الثانية :

يوجد أثر للتحول الرقمي على جودة التقارير المالية من حيث ملائمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد أثر للتحول الرقمي على جودة التقارير المالية من حيث التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.

7.1: أهمية الدراسة :

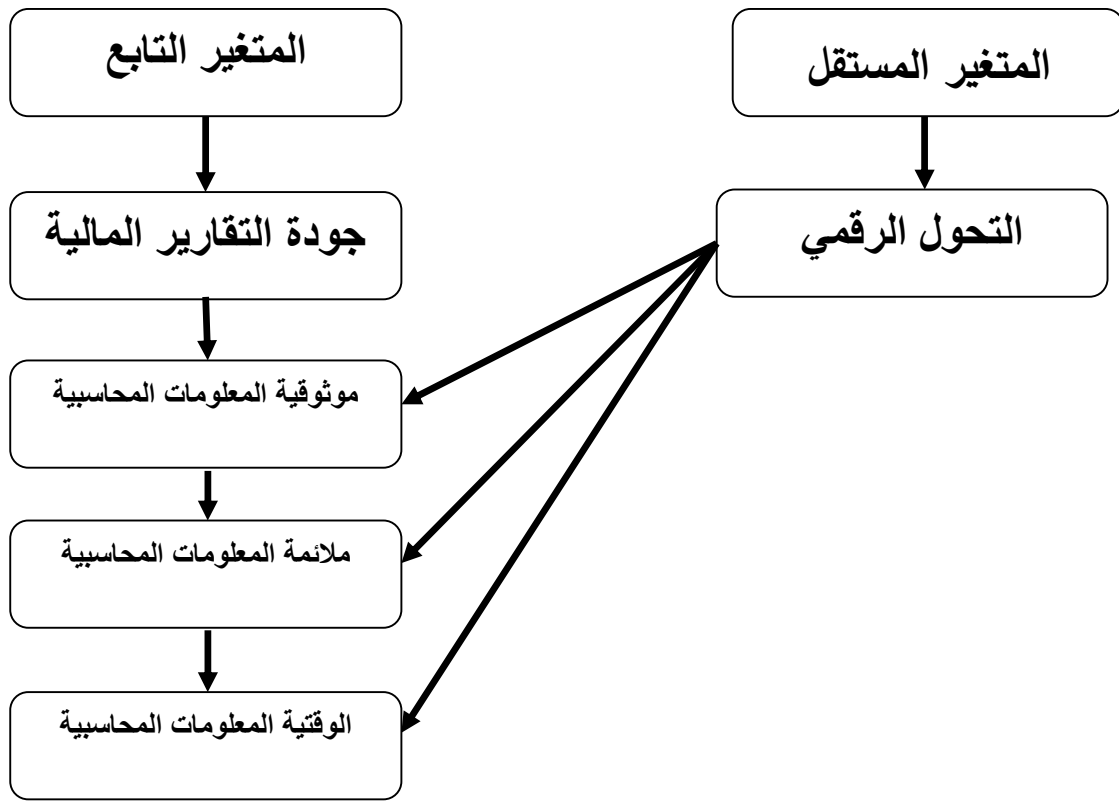
1. تكمن أهمية الدراسة في معرف أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية وكيفية استخدامه والتعامل معه.

2. تستمد أهمية الدراسة من أهمية موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وإمكانية التأكد منها ومراجعتها .

3. تكمن أهمية الدراسة في أثر التحول الرقمي من خلال خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية من حيث صحتها وصدقها والوضوح والإفصاح المناسب لكل الأطراف سواء كانوا داخل مؤسسات قطاع الحكومي أو خارجه في التوقيت المناسب.

8.1: أنموذج الدراسة :

محاولة الوصول إلى أهداف الدراسة وتحقيق الغرض منها فسيتم اعتماد نموذج الدراسة خاص بها من قبل الباحث، ومحاولة التعرف ما إذا كان هناك تأثير في النتائج بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة من خلال الشكل (1) التالي الذي سيوضح العلاقة بين المتغيرات :



الشكل (1) متغيرات الدراسة

اعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة.

9.1: حدود الدراسة :

تمثل حدود الدراسة فيما يلي :

أ. الحدود الموضوعية :

تناول هذه الدراسة موضوع أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية بوزارة المالية من حيث (موثوقية - الملائمة، الوقتية) .

ب. الحدود المكانية :

تمت دراسة أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية بوزارة المالية داخل إدارة المراجعة وإدارة المتابعة وإدارة المعلومات والتوثيق بوزارة المالية.

ت. الحدود الزمنية :

تمت هذه الدراسة خلال سنة 2025 م.

10.1: مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

وتشمل هذه الدراسة على عدد من المصطلحات والمفاهيم، حيث تم تعريفها اصطلاحيا وإجرائيا على النحو التالي:

ويعرف التحول الرقمي اصطلاحيا: هو التغيير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع الجوانب، وكما يشير أيضا استخدام تكنولوجيا الجانب الآلي والانترنت، وبمعنى أوسع يشير إلى التغيرات التي تحدثها التكنولوجيا الجديدة، بشكل علم حول كيفية العمل والتفاعل معها وكيفية تكوين الثورة ضمن هذا النظام. (شيماء، 2024: 12)

إجرائيا: ويمكن تعريف التحول الرقمي: بأنه تلك الطريقة أو العملية التي تتخذها أو التي يمكن تطبيقها المؤسسات الحكومية لدمج تكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات أعمالها، حيث تغير هذه العملية بشكل أساسي الطريقة التي تقدم بها المؤسسة للعملاء، بشكل أوسع وأشمل، فإن التحول الرقمي يعني عملية الانتقال من النظام التقليدي إلى النظام الرقمي الحديث المعاصر.

تعريف جودة التقارير المالية: وهي التي تعبر عن صدق المعلومات في البنود المعروضة في تلك التقارير والخاصة بكافة الأنشطة والتي تتصف ببعدها عن التحيز وإضافة إلى غير مضملة لتكون أكثر فائدة لمتخذي القرار ومقياس لطبيعة العمل الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية. (علي، 2023: 46)

الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي في المحاسبة

- تمهيد
- 1.2 ماهية وأهمية وأهداف التحول الرقمي
 - 1.1.2 ماهية
 - 2.1.2 مفهوم التحول الرقمي
 - 3.1.2 تعريف التحول الرقمي
 - 4.1.2 دوافع التحول الرقمي
 - 5.2.2 أدوات التحول الرقمي
 - 6.1.2 تقنيات التحول الرقمي
 - 7.1.2 متطلبات التحول الرقمي
 - 8.1.2 أهمية التحول الرقمي
 - 9.1.2 أهمية التحول الرقمي محاسبيا
 - 10.1.2 أهداف التحول الرقمي
 - 11.1.2 خصائص التحول الرقمي
 - 12.1.2 فوائد التحول الرقمي
 - 13.1.2 العوامل المؤثرة في التحول الرقمي
 - 14.1.2 فوائد التحول الرقمي الحكومي
 - 15.1.2 إيجابيات التحول الرقمي
 - 16.1.2 سلبيات التحول الرقمي
 - 17.1.2 أبعاد التحول الرقمي
 - 18.1.2 مجالات التحول الرقمي
 - 19.1.2 دعائم الرئيسية للتحول الرقمي
 - 20.1.2 استراتيجيات التحول الرقمي
 - 21.1.2 خطوات التحول الرقمي
 - 22.1.2 أشكال التحول الرقمي في المؤسسات
 - 23.1.2 الاعمدة الخمسة الأساسية للتحول الرقمي
 - 24.1.2 مستويات التحول الرقمي
 - 25.1.2 نماذج التحول الرقمي
 - 26.1.2 مكونات التحول الرقمي
 - 27.1.2 التحول الرقمي في المحاسبة
 - 28.1.2 أثر التحول الرقمي على أداء المحاسبين
 - 29.1.2 واقع التحول الرقمي في ليبيا

تمهيد:

يعتبر التحول الرقمي أحد التحديات التي تواجه المنظمات في العصر الحالي، فالتكنولوجيا والانترنت والأجهزة الذكية أصبحت جزءا لا يتجزأ من أمور الحياة اليومية ولذلك فإن المنظمات بدأت تستخدم هذه التقنيات لتطوير عملها وزيادة كفاءتها، فالتحول الرقمي يشير إلى استخدام تكنولوجيا والانترنت لإعادة هيكلة عمل المؤسسات الحكومية بشكل كامل، مما يساعدها على تحسين أدائها وزيادة الثقة فيها، وبفعل هذه التقنيات يصبح من الممكن للمنظمات تخصيص مواردها بشكل أحسن وزيادة قدرتها على التعامل مع المشكلات بشكل أسرع.

لا شك أن التطور المذهل في أجهزة وآلات والمنظومات الذكية وظهور تقنيات التحول الرقمي، ساعد في اختصار الوقت وخفض التكاليف وتحقيق مرونة وموثوقية المعلومات المحاسبية، حيث أن العالم في عصرنا الحالي يتميز بتعدد تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة والتي اندمجت مع الكثير من مجالات الحياة ودخلت أغلب نشاطاتها، نظرا لما تقدمه من اسهامات كتغير ثقافات الابتكار وكذا اتساع نطاق التطوير وحدوث تغيرات وتحويلات غير مسبوقه في المحاسبة وسوق العمل وحتى في القطاع الحكومي، لأن التحول الرقمي ليس آلة للعمليات التقليدية فقط، وإنما هو تغير في نماذج الأعمال بفكر إبداعي وقدرات تقنية وهو يمثل واحدا من أهم دوافع ومحفزات النمو في الدول الكبرى، مما يفرض عليها تطوير حلول مبتكرة تتضمن استمراريتها في دائرة المنافسة بين الدول الكبرى.

1.2: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي في المحاسبة

1.1.2: ماهية التحول الرقمي:

لقد أصبح التقدم التكنولوجي المحرك الأساسي لبروز وتطوير المحاسبي، بحيث يتمثل جوهر خصائص هذا الأعمال في استخدام التكنولوجيا وتوظيفها في هذا الاقتصاد الجديد، كما تمارس تكنولوجيا المعلومات دورا بارزا في حياة المجتمعات حاليا سواء على مستوى الفرد والجماعات أو على مستوى المنظمات. (مبطوش العلجية، 2022: 7).

تعود فكرة التحول الرقمي إلى بداية ظهور الحواسيب الالكترونية، ليصبح في وقتنا الحالي من الضروريات الأساسية لمختلف الهيئات الحكومية ومنظمات الأعمال التي تعمل على تطوير نفسها وتحسين خدماتها وتسهيل الوصول إليها، والتي تسعى كذلك لتحقيق الملائمة وموثوقية في مختلف عملياتها، فالتحول الرقمي أوسع من الرقمية، فهو تحول عميق في أنشطة الهيئات الحكومية ومنظمات الأعمال المختصة وطريقة ذلك لتحسين أدائها.

غالبا ما تكون التنمية الاقتصادية نتاجاً للعديد من التغيرات الاجتماعية التي تمر بها الدول، ومن أهم خاصة في ظل مظاهر التغير الحديث هو التحول الرقمي التطور الهائل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى أن أصبح موضوع بحث عديد الباحثين والمؤلفين، وهو ما أسهم في عدم توفير الاجتماع في الأدبيات الفكرية حول تعريف موحد له، فالتحول الرقمي يشير إلى مفهوم وآلية مبنية على استخدام التكنولوجيا الرقمية والتقنيات الحديثة من أجل تطوير المنشآت والاقتصاديات، وكما يشير بالتحول الرقمي استخدام التكنولوجيا لتحسين أداء منشآت الأعمال بشكل جذري، وإن التحول الرقمي عبارة عن استراتيجية شاملة ومتكاملة، قائمة على دمج التكنولوجيا الرقمية في مختلف أوجه نشاط المنظمة، وينبغي على المديرين ومتخذي القرار أن يعملوا على تكييف منظماتهم مع التطورات الكبيرة والمتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أي إعادة بناء الأعمال وطريقة القيام بها. (آل عزام، 2024: 74).

2.1.2: مفهوم التحول الرقمي:

ويشير مفهوم التحول الرقمي إلى استخدام الواسع للتقنيات والشبكات الدولية للمعلومات التي أصبحت أكثر انتشارا وتأثيرا على جميع القطاعات.

وقد تم تعريف التحول الرقمي لغويا: التحول في اللغة اسم مصدره من تحول، تحول/ تحول إلى تحول عن يتحول، تحولا، تغيرت من حال إلى حال، حدث تحول في حياته: تغير من وضع إلى آخر، وهو رحلة مهمة في الهيئة والشكل، ونقطة التحول: عامل مهم يطرأ على دولة أو مؤسسة أو فرد، يقتضي تغييرا محسوسا في مجرى الأمور، وحولت، أحول، مصدر تحويل أي غير اتجاهه، (قاموس المعاني الجامع، 2020).

إن التطور التكنولوجي والتحول الرقمي أثرا كبيرا على كثير من المجالات، ففي العمليات الإنتاجية على سبيل المثال، يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتقليل الوقت وتخفيض التكاليف، وفي الشركات الكبرى يعد التحول الرقمي حافزا للشركات لتحسين كفاءة أداءها مما ينعكس على جودة خدماتها، وبالتالي يؤدي إلى نموها واستمرارها، إن التحول الرقمي هو التحول من نظام العمل التقليدي وما يحتويه من أوراق إلى نظام رقمي باستخدام قواعد بيانات، مما يقلل الاعتماد على العنصر البشري، وبالتالي يقلل من الفساد ويزيد الشفافية أي أنه استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات، ونظرا لأهمية التحول الرقمي وما له من مميزات فقد طالب ممارسي مهنة المحاسبة بمواكبة هذه التطورات لتحسين وتعزيز المهنة واضفاء المزيد من الثقة والشفافية عليها، (الكافي، 2023: 40).

يعتبر التحول الرقمي من ابرز الظواهر التي حدثت في عالمنا المعاصر حيث تستقطب اهتمام جميع المؤسسات والجهات ومحل نقاش واهتمام بين كثير من المفكرين والأكاديميين والاداريين رغم تباين تخصصاتهم وثقافتهم، ويعرف التحول الرقمي بأنه إعادة تنظيم اعمال المنظمة بشكل استراتيجي مدروس (بما فيه نماذج الاعمال والهيكلة التنظيمي والموارد البشرية)، وتوظيف البيانات والتطبيقات والقدرات الرقمية بغرض تسهيل تجربة المستخدمين كما عرف ان التحول الرقمي هو عبارة عن عملية الحصول على النصوص الالكترونية وادارتها عن طريق تحويل مصادر المعلومات المتاحة على وسائط التخزين التقليدية الي مصادر معلومات متاحة ومخزنة على وسائط الكترونية، (القمبري، 2024: 96).

وعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال الشركات إلى نماذج عمل تعتمد على التقنيات الرقمية لدعم وتطوير وابتكار ما يقدم من خدمات ومنتجات وتوفير قنوات جديدة للتسويق وفرص عمل تزيد من قيمة منتجاتها من سلع أو خدمات، "وكما عرف بأنه "التغير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا

الرقمية لإحداث تغيير جذري في طريقة العمل والخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل" (مفتاح، 2024: 51).

وعرف مفهوم التحول الرقمي أيضا بأنه التحول العميق والمتسارع للأعمال الأنشطة والعمليات والكفاءات والنماذج للاستفادة الكاملة من التغييرات والفرص التي توفرها التقنيات الرقمية وتأثيرها على المجتمع في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية، (أبو ستالة، 2023: 289). وقد عرف الباحث مفهوم التحول الرقمي: بأنه عملية انتقال المؤسسات الحكومية إلى مجموعة من النماذج العمل التقليدية إلى النماذج التي تعتمد على التقنيات الرقمية بغرض توظيف البيانات والمعلومات المالية وغير المالية، لغرض تخفيض التكاليف، والوقت، وتعزيز معدلات الشفافية، والافصاح، للاستفادة الكاملة من التغييرات التكنولوجية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها الحكومة والمؤسسات التابعة لها.

3.1.2: تعريف التحول الرقمي:

وقد عرفه (البيلي: 2023، 474) على أنه تحول المنظمة تدريجيا من الاستغراق في التعامل مع الماديات فقط إلى اهتمام بالمعلومات والمعرفة والاستثمار فيما تكشف عنه من فرص وإمكانيات وذلك للوصول إلى أعلى مستوى من الانجاز والكفاءة.

حيث رأى (السيد: 2022، 9) بأن تعريف التحول الرقمي: بأنه "كيفية استخدام التكنولوجيا داخل المؤسسات والهيئات الحكومية أو القطاع الخاص على حد سواء، فهو يساعد على تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات المقدمة للعمال والجمهور، كما يقوم على توظيف التكنولوجيا بما يخدم سير العمل داخل المؤسسة في كافة أقسامها لتحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها بما يضمن توفير الوقت والجهد في آن واحد.

أما (الشمري، 2024: 26) فقد عرفه بأنه عملية تغيير شاملة تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات من خلال اعتماد التقنيات الرقمية، هذا التحول لا يقتصر فقط على استخدام التكنولوجيا داخل المؤسسة، بل يشمل تغيير طريقة العمل الداخلية، وكيفية تقديم الخدمات للعملاء والهدف هو تحسين الخدمات وتسهيل الوصول إليها، مما يوفر الوقت والجهد.

هذا وقد عرفه (صلاح الدين، 2024: 6) بأنه ليس هدف تحققه المؤسسة يقاس بمدة زمنية أو رقم معين و فقط إنما هو رؤية استراتيجية تكون فيها المؤسسة في حالة عمل مستمر من اجل

تحقيق الرقمنة وجعلها أساس لبقائها واستمراريتها، ويتم تحقيقها من خلال توفير عدة متطلبات مثل بناء نموذج أعمال قائم على التكنولوجيا الرقمية، تبني ثقافة رقمية وتدعم الرقمنة، التركيز على دعم العمل الجماعي والابتكار والابداع والذي يمكنها من مواكبة التغيرات البيئية الدائمة والتنبؤ بها والتحضير لها، تكوين ميزة تنافسية، الرفع من الكفاءة والفعالية، وغيرها من المنافع. أما من وجهة نظر أسماعيل عُرف التحول الرقمي بأنه: عملية انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات الخاصة إلى نموذج عمل يعتمد على التكنولوجيا الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها، (إسماعيل، 2023: 35).

ومن خلال دراسة سمية، وخيرة فقد عرفنا التحول الرقمي: أيضا على انه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل جديد ويعتمد على تقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات وخلق خدمات ذات جودة عالية، وتوفير قنوات جديدة من العائدات تزيد من قيمة منتجاتها عبر بناء استراتيجية رقمية وإجراء تحسين على الوضع الراهن بتسريع طريقة العمل اليومية بحيث يتم استغلال تطور التكنولوجيا الكبير الحاصل الخدمة الزبائن بشكل أسرع وأفضل. (سمية، وخيرة، 2023: 13) يُعرف التحول الرقمي من وجهة نظر حامد: بأنه عملية انتقال الشركات إلى نماذج الأعمال القائمة على التقنيات الرقمية والتطورات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة، من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة والمحاسبة السحابية وإنترنت الأشياء لدعمها، (حامد، 2024: 110).

وعرف الباحث التحول الرقمي: هي عملية استخدام الحكومة والقطاعات التابعة لها إلى نماذج عمل تعتمد على التكنولوجيا في تسيير الاعمال، مما يساعد في تحسين أداء المؤسسات الحكومية، لاستغلال أفضل الموارد، وذلك يؤدي إلى خلق خدمات ذات جودة عالية، من خلال استراتيجية رقمية تعتمد على الحكومة والمؤسسات التابعة لها، لتحسين الوضع الراهن بغرض معالجة البيانات الضخمة والوصول إلى اتخاذ قرارات رشيدة، يرجع نفعها على جميع مؤسسات الدولة بشكل خاص وعلى المواطنين والمستخدمين والجهات الخاصة ذات الصلة بشكل خاص.

4.1.2: دوافع التحول الرقمي:

حيث وضح كل من (شاوشي، وخلوف، 2023: 20) إن دوافع رئيسية للتحول الرقمي وتتمثل في:

- **زيادة التكاليف والضغوطات على الميزانية:** حيث أن التراجع الكبير في إيرادات كثير من الدول لا سيما البترولية منها وخاصة بعد سنة 2014 جعل من تخفيض إنفاقها أولوية قصوى لذلك لجأت إلى تدابير لتوفير التكاليف وتنفيذ العمليات الحكومية بأكثر فعالية وقد وجدت في التكنولوجيا الرقمية فرصة لذلك.
- **متطلبات الزبائن المواطنين:** إن انتشار وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات لدى الشعوب أدى إلى المطالبة بمستوى أرقى من الخدمات الحكومية والمنتجات كما وفرت قنوات تواصل جديدة أمام المؤسسات والحكومات المعرفة متطلبات المواطنين والزبائن وآرائهم مما أدى إلى تطوير وترقية جانب الرقمنة لديها.
- **توجهات الحكومة:** حيث أن اعتماد الحكومة لمنهج التخطيط الرأسي من القمة إلى القاعدة في اتخاذ قراراتها ومن أجل تفعيل خططها بسرعة وفعالية أكبر تجد نفسها ملزمة بإدراج برامج التحول الرقمي ضمن قائمة أولوياتها ضمن الرؤية الاستراتيجية والخطط الوطنية. (لخضر، ورديف، 2022: 342).

5.1.2: أدوات التحول الرقمي:

1. تحليلات البيانات الضخمة:

تشير البيانات الضخمة إلى مجموعة كبيرة من البيانات التي يتجاوز حجمها قدرات برامج قواعد البيانات العادية على قيامها بتجميع وتخزين ومعالجة تلك البيانات، وتتميز تقنية تحليلات البيانات الضخمة بعدة ميزات كالتنوع والسرعة والحجم، فيشير التنوع الى بتعدد أنواع البيانات سواء كانت مرئية أو مسموعة أو نصية، أما السرعة فتشير الى سرعة توليد المعلومات والبيانات ومدى سرعة إنشائها لتلبي الطلب، أما الحجم فيشير الى الكمية الكبيرة جداً من البيانات التي يمكن معالجتها وتخزينها. (الشوبكي، 2024: 19).

2. سلاسل الكتل:

وتعرف بأنها دفتر الأستاذ الرقمي الذي يقوم بالتقاط المعلومات التي تتم بين طرفين في الوقت الفعلي ويعمل كقاعدة بيانات اللامركزية، فيحتفظ كل مشارك بنسخة تتطابق مع نسخة دفتر الأستاذ، ويتم تحديث كافة النسخ بصورة رقمية ومعالجة المعاملات المتعددة في كتل والتي يتم ربطها فيما بعد ولا يمكن أن يتم تغييرها أو حذفها بسبب توفر سلسلة الكتل العديد من المزايا مثل محافظتها على السرية للبيانات عن طريق نظم التشفير وحماية المعلومات، وتوفير نظم إدارة البيانات، والسماح بتبادل البيانات بسرية وسرعة وأمان ودقة وتكلفة منخفضة. (الحداد، 2022: 98)

3. الذكاء الاصطناعي:

يعتبر من التقنيات المبتكرة ويسعى إلى محاكاة الذكاء البشري في أجهزة الحاسب الآلي في طريقة التفكير، ويشير مفهوم الذكاء الاصطناعي إلى مجموعة من الأدوات التكنولوجية التي يمكنها أن تقوم بما يقوم به الانسان من كافة المهمات التي تحتاج إلى التفكير كحل المشكلات في وقت قصير. (zhang & lu 2021)

6.1.2: تقنيات التحول الرقمي:

ويرى كل من (مخرمش، سالمى، 2023: 5) أن يتم استخدام تقنياته بأفضل وسيلة ممكنة ومن بين هذه التقنيات وهي:

1. البيانات الضخمة:

2. هي أنماط البيانات التي تتخطى قدرات أنظمة ومستودعات وقواعد البيانات التقليدية

الراهنة على تخزينها وإدارتها وإجراء مختلف العمليات عليها بفاعلية وكفاءة.

2. انترنت الأشياء **iot**: تشير انترنت الأشياء إلى عملية أي شيء بالإنترنت من خلال مجموعة من البروتوكولات الخاصة.

3. الواقع المعزز: هي عبارة عن تقنية نقل المشاهد بعرض ثنائي أو ثلاثي الأبعاد في المحيط

المستخدم، حيث يتم دمج هذه المشاهد أمامه، الخلق واقع عرض مركب.

4. الذكاء الاصطناعي: هو الهدف الأساسي من عملية التحول الرقمي، بحيث تستطيع

الحكومة أن تؤدي ما عليها للمواطن دون أن يتعامل معها بصفة يومية، وسوف يُعتبر ذلك نجاح

فائق للحكومة مما يؤدي إلى شعور كل المجتمع أفراد وشركات ومستثمرين بقيمة التحول الرقمي، (الهيلالي، 2021: 199).

5. **الحوسبة السحابية:** هي نموذج يتيح الوصول المريح للشبكة عند الطلب إلى مجموعة مشتركة من موارد الحوسبة القابلة للتكوين (مثل الشبكات والخوادم والتخزين والتطبيقات والخدمات) التي يمكن توفيرها وإصدارها بسرعة بأقل جهد إداري أو تفاعل مع مزود الخدمة.

6. **التكنولوجيا المالية:** هي التكنولوجيا والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية، والتي تهدف إلى جعل الخدمات المالية في متناول الجمهور العام، وبمنظور موسع، فإن التكنولوجيا المالية يمكن تعريفها بتطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع المالي، (السبكي، درويش، 2024: 11).

7.1.2: متطلبات التحول الرقمي:

ترى كلا من (إسراء، ومنال، 2024: 8) ان متطلبات التحول الرقمي تكمن في التالي:

- **التقنيات** يتم بناء التحول الرقمي باستخدام منظومة من الأجهزة، والبيانات، والتخزين والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تقنية ومراكز معلومات تسمح باستخدام جميع الأصول بكفاءة تشغيلية غير منقطعة.

- **الموارد البشرية:** يصعب على المؤسسات تطبيق التحول الرقمي بدونه، إذ يتوجب توفير موارد بشرية مؤهلة قادرة على استخدام البيانات وتحليلها لتخاذ قرارات فعالة (Meaghan, 2021).

- **العمليات:** يجب على المؤسسات إرساء بناء تقني فعال يسمح بتطوير الأداء على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك لضمان التطبيق الأمثل للتحول الرقمي، (تركي، علي، 2021).

- **البيانات:** يفترض أن تقوم منظمات الأعمال بجهود إدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال، وذلك لتوفير بيانات نوعية موثوقة، (عبده، 2020).

كما ترى (ياسمينه، وبشرى، 2023) عن متطلبات التحول الرقمي كما يلي:

- **الحاسبات الآلية:** حيث انتقلت الحاسبات الآلية من كونها آلة لمعالجة البيانات إلى كونها آلة لمعالجة المعلومات ثم إلى آلة معالجة المعارف بحيث أصبح الحاسوب يتمتع

بخاصية الذكاء الاصطناعي التي تجعله قادرا على الاستنتاج والاستخلاص الأحكام وهو ما يفسر برمجيات وأنظمة يطلق عليها المنظم الخبير .

■ **الشبكات الرقمية:** إن الشبكة الرقمية تتمثل في شبكات الاتصال بين الأجهزة الرقمية وعلى رأسها الكمبيوتر، وتعني الربط بين الأجهزة وبعضها البعض كما لو كانت جهاز واحد وهناك نوعان من شبكات الاتصال:

- **شبكة محلية:** وهي الشبكة التي تربط بين مجموعة من الحواسيب في نطاق جغرافي ضيق ومحدود مما يتيح للمستخدمين إمكانية مشاركة استخدام الموارد المتاحة كأجهزة الطباعة والمسح الضوئي.

- **شبكة واسعة النطاق:** وهي الشبكة التي توفر إمكانية التعامل والاتصال بين مختلف محطات العمل المتباعدة جغرافيا فهي منتشرة في جميع أنحاء العالم.

كما يرى (أل عزام، 2024: 75) إن متطلبات التحول الرقمي كما يلي:

1. بناء استراتيجية شاملة ومتكاملة للتحول الرقمي المراد الوصول إليه من طرف الهيئة الحكومية أو منظمة الأعمال، مبنية على تحديد احتياجات الأفراد وتحليل اتجاه السوق، وعلى تحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات الممكنة.
2. توفير بنية رقمية تتلاءم والتحول الرقمي المراد الوصول إليه.
3. الدعم القيادي والإداري لعملية التحول الرقمي ومتابعتها عن كثب لتذليل الصعوبات وتوفير مختلف المتطلبات الضرورية لعملية التحول الرقمي.
4. تكثيف استغلال المؤسسات لمختلف الوسائل الرقمية المتاحة والتطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربطها بمختلف أعمالها وأنشطتها التي تقوم بها.
6. نشر التطبيقات الالكترونية الحديثة والتي تمكن من الولوج لمختلف الخدمات الالكترونية المقدمة.
7. توفير أجهزة الأمن والحماية التي تعد من المتطلبات الأساسية للانتقال بسلاسة للتحول الرقمي.

8.1.2: أهمية التحول الرقمي:

حيث ترى (الوثيري 2024: 19) أهمية التحول الرقمي: إن أهمية التحول الرقمي كبيرة وتشمل

العديد من الجوانب، وهي على النحو التالي:

1. **كفاءة المعاملات والخدمات الحكومية:** يساعد التحول الرقمي على تحسين عمليات المعاملات وتقديم الخدمات الحكومية بشكل أكثر كفاءة وسرعة.

2. **تحسين اتخاذ القرارات:** تساعد أنظمة المعلومات المتقدمة وواسعة النطاق والإدارة العامة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، كما تساعد في اتخاذ القرارات الدقيقة وتقليل احتمالية الأخطاء البشرية، (صباح، 2021: 45).

3. **يساهم في القضاء على الفساد:** يقلل من فرص الفساد والتلاعب، حيث يكون النظام الرقمي أكثر شفافية وموثوقية، ويتيح تتبع ومراقبة العمليات بشكل أفضل.

بينما ترى كل من (حبيبة، وسمية 2022: 16): إن أهمية التحول الرقمي تكمن في الاتي:

1. **أصبح التحول الرقمي ضرورة:** في العصر الحالي، أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية للمؤسسات والحكومات للبقاء على اتصال بالتطورات الحديثة وتلبية احتياجات المجتمع.

2. **يساهم التحول الرقمي في خلق فرص:** لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات ويساعد المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع من العملاء.

3. **تسهيل تبادل البيانات:** يساهم في تعزيز الشفافية وثقة المواطنين في مؤسساتهم الحكومية في ظل إتاحة فرص متساوية للمواطنين للحصول على المعلومات المتعلقة بالأعمال والفرص الاستثمارية المتاحة.

4. **خلق فرص للابتكار في تقديم الخدمات بدلاً من طرق التقديم التقليدية.** (صباح، 2021:

45)

9.1.2: أهمية التحول الرقمي محاسبيا:

يري (قرواش، والساحلي، 2024: 26) أن التحول الرقمي في المحاسبة يساهم في التخلص من ممارسة العمل اليدوي المكرر وانعكاساته المنخفضة وغير الدقيقة وتحسين كل من سرعة إتمام

المهام والمراجعة وتخفيض الأخطاء قدر الممكن بهدف زيادة كفاءة عمليات المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الحكومية.

بات التحول الرقمي من الدعائم الأساسية لكافة المؤسسات التي تهدف إلى التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين بشكل متواصل، إذ أن التحول الرقمي لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة بل هو برنامج شامل كامل يمس بشكل أساسي المؤسسة، ويمس طريقة وأسلوب عملها داخليا بشكل أساسي وخارجيا أيضا عن طريق تقديم خدمات للجمهور المستهدف لجعل هذه الخدمات تتم بشكل أسرع وأبسط وأفضل، وقد أصبحت مهمة وملحة أكثر من ما مضى لتحول الانظمة المحاسبية رقميا، ويعود ذلك وبشكل أساسي إلى التطور المتسارع والمتلاحق في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات في كافة نواحي الحياة سواء كانت متعلقة بالمعاملات مع القطاع العام أو القطاع الخاص أو كانت تخص الأفراد، لذلك هناك ضغط واضح على المؤسسات الضرورة تحسين خدماتها وإتاحتها على كافة القنوات الرقمية، ويحسن التحول دقة المعلومات من خلال عرض بيانات ومعلومات مالية دقيقة وصحيحة ومحدثة بشكل فوري ومستمر ليتمكن المديرين و صناع القرار في المؤسسات الاعتماد على معلومات موثوقة لاتخاذ قرارات مالية صحيحة.

ويرى الباحث إن التحول الرقمي: أنه يعزز من جودة التقارير المالية، ويحسن الكفاءة، ويزيد من الشفافية، ويسهل الوصول إلى المعلومات، ويحد من الفساد، كما إن التحول الرقمي يساهم في تعزيز المصداقية وتحقيق التقدم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إن التحول الرقمي يتيح فرصا جديدة ويعزز من الكفاءة والابتكار.

10.1.2: أهداف التحول الرقمي:

قبل المباشرة في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي من قبل المنظمات سواء التجارية أو الخدمية أو الصناعية والتي تعمل في القطاع العام أو الخاص، تكون حاجة هذه المؤسسات والمنظمات المختصة على صياغة ووضع مجموعة من الأهداف الملموسة، والتي تشمل تعزيز التجارب التي تعمل وتساهم في تحسين أدوات مقاييس العاملين داخل المنظمات ودعمهم، وتعزيز القدرات التنافسية من خلال التميز للمنظمات باستخدام الأساليب الرقمية، والعمل على خلق الثقافة في بناء واتخاذ القرارات المبنية على البيانات والمعلومات التي تتمتع بالمصداقية والموثوقية

والملائمة، وبناء العقلية الرقمية في مختلف الدوائر داخل وحدات العمل في المنظمة والعاملين بها، بالإضافة إلى تحسين الموارد حيث يعمل تغطية جميع الجوانب من تحسين الاتصال بين المسؤولين والمدراء وتخفيض التكاليف، (الدباس، 2022: 18).

حيث يتيح التحول الرقمي المحاسبي العديد من الفوائد للمشروعات وللعلماء وأيضا للمؤسسات الحكومية كما يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير، ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، كما يعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات ويخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية.

إذ يستلزم التطبيق الجديد للتحول الرقمي إلى تبني مجموعة من الآليات تتمثل في التقنيات والبيانات والموارد البشرية والعمليات، وكذلك وجوب ضخ العديد من الاستثمارات لدعم هذه الآليات وتطويرها والعمل على التحسين المستمر لها، وبدراسة وتحليل هذه الآليات نجد أن العمل المحاسبي يجب أن يتحمل العبء الأكبر في عمليات دراسة تنفيذ ودراسة هذه الآليات تعتبر البيانات أهم الآليات المطلوبة للعمل المحاسبي، فالمحاسبين لديهم القدرات والمهارات على التعامل مع البيانات وعرضها بالشكل الأمثل وفي الوقت المناسب لتقليل درجة المخاطر لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة لمستخدمي هذه البيانات، (قرواش، 2024: 26).

ويرى (إدريس، 2020: 10)، إن أهداف التحول الرقمي تتمثل في الآتي وهي:

1. أهداف تقترن بتدعيم مستوى الأداء: مثل إمكانية نقل المعلومات بالتفصيل وانسيابية بين الإدارات المختلفة، وإحالة دقيقة للبيانات مما يقصد زيادة مستوى الثقة في صحة البيانات التبادلية وضالة الأخطاء المترتبة على الإدخال اليدوي.

2. اختصار الإجراءات الإدارية: مع توفر المعلومات بنسختها الرقمية، تنقص الأعمال الورقية كما تختفي الحاجة لإيتاء نسخ من المستندات الورقية كانت متيسرة إلكترونياً.

3. الاستفادة الأمثل من الطاقات البشرية: تتحقق من خلال تخزين المعلومات بصيغة رقمية، مما يسهل نقلها وإعادة استخدامها بشكل إلكتروني، مما يتيح توجيه الجهود البشرية نحو أنشطة أكثر إنتاجية.

4. زيادة الإنتاجية وخفض التكلفة في الأداء: وذلك باستخدام التكنولوجيا المعولة على شبكات المعلومات، وإيجاد سبل أحسن المشاركة المواطنين في العملية التنفيذية.

5. زيادة الاعتماد على الحلول التكنولوجية: ستؤدي إلى تطوير حلول رقمية مبتكرة، وتشجيع الابتكار.

6. تشجيع الابتكار والإبداع: من خلال الاهتمام بالفعاليات والمبادرات المتعلقة بالابتكار والإبداع وخاصة المشاريع ريادة الأعمال.

11.1.2: خصائص التحول الرقمي:

وترى (الثمالي، أحمد، 2023) بأن خصائص التحول الرقمي تتمثل في الآتي:

1. يساعد على تسهيل وتبسيط العمل.
2. يساعد على تقديم الخدمة في أسرع وقت.
3. يؤدي للانتقال من العمل التقليدي إلى العمل الرقمي، مما يساعد في تحسين الأداء وبالتالي يؤدي لتحسين الجودة .
4. تقليل التكاليف على المدى الطويل.
5. المساعدة على الابتكار، وإدخال خدمات جديد.
6. يساعد التحول الرقمي على اتخاذ القرارات، من خلال توفير معلومات دقيقة عن الأداء.

12.1.2: فوائد التحول الرقمي:

ويرى (محمود، وآخرون، 2023: 350) التحول الرقمي له فوائد عديدة ومتنوعة ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن للمؤسسات الحكومية والشركات أيضاً منها أنه يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستخدمين وكما يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات ويساعد التحول الرقمي المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور .

ويرى (كشمير، 2025: 324) بأن فوائد التحول الرقمي تتمثل فيما يلي:

1. الاعتماد بشكل كبير على الأصول غير المادية، التي تشمل الملكية الفكرية، التقنيات التكنولوجية، البرمجيات والخوارزميات التي تحلل كمية كبيرة من البيانات الناتجة عن الأعمال التجارية على منصات الإنترنت.

2. الوصول على نطاق واسع دون وجود مادي، حيث يُمكن للمنظمات استخدام شبكات الإنترنت ومنصاتها.
 3. تحقق المنظمات الرقمية وفورات عديدة وتقليل تكاليف أداء العمليات المحاسبية وعمليات إصدار واعداد التقارير المالية.
 4. خفض نسبة الأخطاء والتي تصاحب الأداء في الدورة المستندية للعمليات المحاسبية المختلفة مما يدعم مستويات جودة القوائم المالية والثقة في دقتها، وتقليل الوقت في كافة مراحل الدورة المحاسبية، وبالتالي تحقيق جودة المراجعة على الأداء.
 5. اكتساب المحاسبين والمراجعين مهارات وقدرات متطورة في مجالات برمجيات التقنيات الرقمية المحاسبية، وبالتالي رفع مستوى خبراتهم في ذلك المجال، وتلبية احتياجات أصحاب المصالح بصورة أسرع وأكثر مصداقية وموثوقية
- وفي حين أن(سقاط، وعزيز الرحمن، 2022: 100) يرى أن: هناك فوائد عديدة للتحويل الرقمي ومتنوعة تعود على الأفراد طبيعية ومعنوية، وعلى القطاعات فهو يوفر التكلفة والجهد ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها ، كما أنه يحسن جودتها وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات التي تقدم للجمهور كما يخلق فرص لتقديم خدمات ابداعية ومبتكرة بعيدا عن الطريقة التقليدية في تقديم الخدمات والتي سوف تساهم في خلق حالة من الرضا من الجمهور نحو الخدمات المقدمة، كما يساعد النفاذ الرقمي المؤسسات على التوسع والانتشار في نطاق واسع للوصول إلى عدد أكبر من العملاء والجمهور ليس في نطاق محلي فقط ولكن في نطاق إقليمي ودولي أيضا من خلال تطبيقات القنوات المختلفة ويمكننا تلخيص فوائد التحويل الرقمي في النقاط التالية :
1. يساهم التحويل الرقمي في بناء وإدارة وتطوير الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة.
 2. رفع مستويات الشفافية والحوكمة مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء والانفاق معا.
 3. زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات مما يحقق استمرارية الأعمال والخدمات.
 4. إمكانية الاستفادة من التقنيات الحديثة لتحسين الأداء والتنبؤ والتخطيط للمستقبل.
 5. تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين في مجالات التعليم والصحة والأمن والسلامة.
 6. زيادة تنافسية المؤسسات الصناعية مع حماية الموارد مياها، طاقة، خامات أولية.

7. توفير فرص ضخمة للمؤسسات على مختلف الجوانب ومن أهم هذه الجوانب الفرص الاستثمارية وتطوير التقنيات والبنى الأساسية، التي تدعم مشروعات التحول الرقمي والمطورة لشبكات الاتصال.

8. تحسين الكفاءة وتقليل الاتفاق والسرعة والتبسيط في الإجراءات وتطبيق خدمات جديدة ومبتكرة بصورة أسرع وأكثر مرونة.

13.1.2: العوامل المؤثرة في التحول الرقمي:

ويرى كل من (المدني، والذباح، 2024: 32) العوامل المؤثرة في التحول الرقمي وهي كالاتي:

1 . العوامل التقنية

- البنية التحتية التقنية: توفر بنية تحتية قوية وموثوقة للاتصالات والإنترنت.
- الأمان السيبراني: حماية البيانات والمعلومات من التهديدات الإلكترونية.

2 . العوامل التنظيمية

- القيادة والدعم الإداري: دور القيادات في دعم وتوجيه جهود التحول الرقمي.
- الثقافة التنظيمية: تعزيز ثقافة الابتكار والتغيير داخل المؤسسة.

3 . العوامل البشرية

- المهارات والكفاءات: توفر مهارات تقنية عالية لدى العاملين.
- التدريب والتطوير: توفير برامج تدريبية مستمرة لتطوير مهارات العاملين.

4 . العوامل الاقتصادية

- التمويل والاستثمار: توفر التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات التحول الرقمي.
- العائد على الاستثمار: تقييم الفوائد الاقتصادية لتحول الرقمي.

5 .العوامل الاجتماعية

- القبول الاجتماعي: مدى تقبل المجتمع للتكنولوجيا الرقمية.
- التأثير الاجتماعي: تأثير التحول الرقمي على جودة الحياة والمجتمع.

14.1.2: فوائد التحول الرقمي الحكومي:

يمكن تلخيص الفوائد التي يقدمها التحول الرقمي في النقاط التالية:

- 1. الكفاءة والفعالية:** حيث تساهم التقنيات الحديثة المستخدمة في المؤسسات الحكومية في رفع وتيرة العمل لما تمتاز به من دقة وتنظيم شبه مثالي.
- 2. الفهم الأعمق للمواطنين:** يمكن للحكومة باتباعها للتحول الرقمي أن تفهم احتياجات المواطنين بشكل أفضل، وذلك يعود إلى القدرة على حفظ البيانات واستخدامها في عمل تحليلات وإحصاءات تثمر نتائج رائعة إن تمت الاستفادة منها، (أبو لحية، 2024: 44).
- 3. توطيد العلاقات:** يمكن للحكومات الرقمية أن تتخرب بسهولة مع الشركاء الخارجيين وتوظفهم لخدمة مصالحها، تبادل المعلومات هنا يكون من طرفين وبالتالي يستطيع المواطن التفاعل مع الخدمة والجهة الحكومية، (قريني، 2022: 490).

ويرى الباحث إن أهداف التحول الرقمي بشكل عام تتمثل في الآتي:

يشير التحول الرقمي في المحاسبة إلى دمج التقنيات الرقمية في العمليات والأساليب المحاسبية التقليدية، من أهم فوائد التحول الرقمي في المحاسبة.

1. تحسين أداء المحاسبي:

فقد أدى التحول الرقمي إلى إدخال البيانات خلال فترة زمنية قصيرة، مما يسمح للمحاسبين بإكمال المهام بشكل دقيق ومفصل على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها.

2. توفير التكاليف :

تتطلب الطرق اليدوية التقليدية كمية كبيرة من الموارد، مثل الورق والطباعة والتخزين، مع التقنيات الرقمية يتم تقليص هذه التكاليف بشكل كبير حيث أصبحت معظم العمليات الآن منخفضة من استعمال الورق، مما يجعلها أكثر فعالية من حيث التكاليف للحكومة.

3. تحسين دقة التقارير المالية:

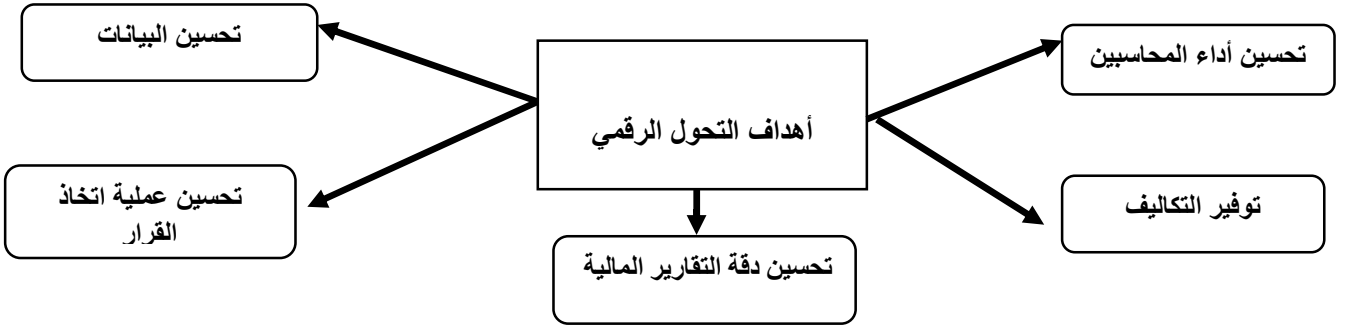
مع الأساليب المحاسبية التقليدية، كان هناك دائماً وجود أخطاء بشرية في الحسابات وإدخال البيانات، فقد عملت التكنولوجيا على تقليل هذا الخطأ بشكل كبير من خلال رقمنة هذه العمليات على سبيل المثال يمكن لبرامج المحاسبة إجراء حسابات معقدة بدرجة عالية من الدقة والموثوقية.

4. تحسين عملية اتخاذ القرار:

مع إمكانية الوصول إلى البيانات المالية في الوقت الفعلي وأدوات تحليل البيانات المتقدمة، يمكن للمحاسبين الآن تقديم رؤية وتحليلات أكثر لمتخذي القرار، وهذا يسمح لهم باتخاذ قرارات صحيحة في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى تحسين أداء أعمال المحاسبين.

5. تحسين البيانات:

مع الأساليب اليدوية التقليدية، غالباً ما يتم تخزين البيانات المالية الحساسة في الأماكن المخصصة، مثل التشفير وجدران الحماية لحفظ البيانات المالية بشكل آمن، وإمكانية تصحيح الأخطاء وعمليات المعالجات الدورية لهذه البيانات.



الشكل (2) يمثل أهداف التحول الرقمي من تصميم الباحث.

15.1.2: إيجابيات التحول الرقمي:

تري كلا من (هاجر، وإيمان، 2023: 12) بأن إيجابيات التحول الرقمي تكمن في الآتي:

1. تم استغلال طريقة العمل الجديدة هذه من قبل القطاع الخاص مقابلة الكفاءات التي تجلبها، حيث تقلل الشركات والمؤسسات من التزاماتها اتجاه الموظفين مثل التأمين والتعويض وما إلى ذلك.
2. استثمار الطاقات التي يملكها المؤهلين ولم يتمكنوا من الالتحاق بالأعمال الاعتيادية، وهذا ما يطور الاقتصاد ويعزز من نشاطه فالإقتصاد الرقمي يجعل من الكفاءات مرتكز الموارد الاقتصادية على عكس الإقتصاد التقليدي، مما يحسن مستوى المعيشة ومحاربة الفقر في الدول النامية.

3. يساعد على تسريع الانتقال إلى أنظمة الدفع الإلكتروني، وانتقال المجتمع إلى مجتمع غير نقدي وبالتالي تقليل المخاطر المالية ومنع صعوبات السداد.
4. يجعل تأهيل العاملين في هذا المجال مطلباً مستمراً وليس مرحلياً، حيث لا تتوقف التكنولوجيا عند أي حد وتطورها مستمر.
5. الاقتصاد الرقمي هو سبب ظهور الخدمات البنكية الإلكترونية، والتي يمكن أن توفر خدمات منخفضة التكلفة لتحسين سرعة وجودة المشاريع الاستثمارية.
6. فتح الباب أمام ظهور التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني، وذلك من خلال الإعلانات التجارية والخدمية والوظيفية عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة.
7. أدى التحول الرقمي إلى إيجاد ما يعرف بالحكومة الإلكترونية أي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأعمال الحكومية مما يرفع مستوى جودة الأداء الحكومي.
8. تقديم خطة لزيادة القيمة التنافسية وفرق عمل متطورة وثقافة إبداعية طويلة المدى.

16.1.2: سلبيات التحول الرقمي:

1. الافتقار إلى الخبرة الرقمية يتجلى في نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة داخل البنوك لتكون قادرة على قيادة مبادرات التحول الرقمي والتغيير داخل هذه البنوك.
2. نقص المهارات من بينها فهم التكنولوجيا والانفتاح والتعاون بين المكلفين بالتحول الرقمي.
3. تعدد مخاطر أمن المعلومات التي تشكلها استخدام التكنولوجيا واحدة من أكبر العقبات، خاصة إذا كانت قيمة الأصول عالية والمؤسسات ليست جاهزة بالموارد اللازمة والتدريب والمعرفة. (نجوين، 2025: 18)
4. تأخر القوانين والتشريعات المنظمة للتحول الرقمي في الكثير من الدول النامية ومنها معظم الدول العربية والمسلمة عن التطور المتسارع الذي يشهده هذا القطاع وتبرز أهمية هذه التشريعات في تعزيز ثقة الناس بالتجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية وحفظ حقوق الملكية الفكرية.
5. إن الاقتصاد الرقمي كان سبباً في انتشار الجرائم الإلكترونية والتي تتسم عادة بأنها صعبة الاكتشاف والإثبات لكونها لا تترك أثراً بعد ارتكابها.

6. توقع زيادة البطالة حيث يعد الاقتصاد الرقمي من أكبر المسببات المتوقعة لزيادة البطالة لكن في المقابل فإن الاقتصاد الرقمي قد عمل على إيجاد العديد من فرص العمل التي تحتاج إلى كفاءات. (يانسيه غريب، 2025).

17.1.2: أبعاد التحول الرقمي:

إن التحول الرقمي يقوم على سبعة أبعاد كما يلي:

البعد الأول: الخطط والاستراتيجيات:

تسعى استراتيجيات التحول الرقمي إلى تحديد المهام والأولويات الأساسية لعملية التحوّل، وتحديد وتنسيق الخطوات وفق استراتيجية واضحة من قبل مجموعة من الخبراء والمختصين، وهي كما يلي:

أ. استخدام التقنيات الرقمية: يحتوي هذا الجانب على الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة وطموحها التكنولوجي في المستقبل، ومدى قدرتها على استغلال هذه التكنولوجيات. (Shaher Falah Alroud,2025)

ب. الاستراتيجية الرقمية: التحول الرقمي هو مهمة معقدة مستمرة يمكن أن تشكل عرقلة الشركة وعملياتها بشكل كبير، لذلك من المهم تحديد مسؤوليات كافية وواضحة لتحديد وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي، إذا تم التعامل مع استراتيجية التحول الرقمي بفتور، فقد تفقد الشركات نطاقها وقد تواجه صعوبات تشغيلية، ويجب على الشركات التأكد من أن الشخص المسؤول من الناحية التشغيلية عن استراتيجية التحول الرقمي لديه خبرة كافية في المشاريع التحويلية بشكل مباشر.

ت. القدرات التنبؤية والتحليلية: يجب على المؤسسة لكي تكون ناضجة بشكل رقمي أن يكون لها القدرة على التنبؤ بالظروف البيئية والتكيف معها بسرعة. (الأمين، 2021: 8)

البعد الثاني: الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية العنصر الأساسي في عملية التحوّل الرقمي، ومؤشراً هاماً لجاهزية توفير الكفاءات التي بمقدورها تحويل المؤسسة إلى مؤسسة رقمية، حيث إنّ المهارات التقنية تُؤثر في توجّه الأفراد نحو الرقمنة.

البعد الثالث: الأمن والتشريعات:

على المؤسسة إيجاد أنظمة وتشريعات مناسبة لتمكين الاستخدام الآمن للخدمات الإلكترونية وتجنب المشكلات ومواكبة متطلبات المرحلة، حيث يعتبر الخوف من مخاطر أمن المعلومات من أهم التحديات التي تُواجه عمليّة التحوّل الرقمي من أجل بيئة عمل أكثر جودة وموثوقية. (مدلجي، 2023، 27).

البعد الرابع: البنية الأساسية

يحتاج التحوّل الإلكتروني إلى جانب تقني لجميع أنظمتة وتطبيقاته، حيث يُمثل الجانب التقني الأدوات الرئيسية التي يتم من خلالها تبني التحوّل الرقمي الذي يعتمد بالأساس على كفاءة التقنيات ومهارة الأفراد في استخدامها. (سبع، 2021: 28)

البعد الخامس: الأعمال الرقمية:

سيقدم التحوّل الرقمي قيمة مضافة للمتعاملين وتحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف، وسيوفر الكثير من الفوائد المؤسسات، بالإضافة إلى توسيع قاعدة المؤسسة من المتعاملين عن طريق دُخول أسواق جديده لذا يجب تطوير نطاق الدّعم ليشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجهم في برامج التحوّل الرقمي حيث أنّ لهم دوراً محورياً في الاقتصاد الرقمي، وهي كما يلي:

أ. **العلاقات الشبكية:** إن المنظمة التي تسعى إلى التطور رقمياً يجب أن تكون عنصراً من عناصر الشبكة التي تتمثل بالموردين والشركات الناشئة، والحكومات، والمستثمرين، والجامعات، إذ أن تقنيات التكنولوجيا الرقمية تتفاعل بشكل كبير مع هؤلاء عن طريق تقنيات الاتصال التي تكون على مستوى عالٍ من السرعة والدقة والتواصل. (إليس ميدياواتي، 2025)

ب. **نماذج الأعمال الرقمية الجديدة:** إن المنظمات التي تتمتع بنضج رقمي يمكن أن تقوم بإنشاء نماذج جديدة تنافسية، إذ أن التقنيات الرقمية المتكاملة تمكن المنظمات من تطوير عروضها. (الأمين، 2021: 8)

18.1.2: مجالات التحول الرقمي:

يتطلب التحول الرقمي من وجهة نظر (جمال، 2024: 13) نظرة شاملة لاستراتيجية العمل، بحيث تتناول المجالات التالية:

1. العملاء: أول مجال للتحويل الرقمي هم العملاء (جمهور المستخدمين)، في النظرية التقليدية، كان ينظر إلى العملاء على أنهم جهات فاعلة مجمعة يتم استهدافها وبعدها إقناعها بالشراء في العصر الرقمي، تركز المنظمات على شبكات العملاء وليس على الأسواق الجماعية في هذا النموذج، يرتبط العملاء ديناميكياً ويتفاعلون بطرق تغير علاقاتهم بمنظمات الأعمال والخدمات ومع بعضهم البعض.

2. البيانات: وأصبح بإمكان كل منظمة الآن الوصول إلى هذا الكم الهائل من البيانات غير المنظمة التي يتم إنشاؤها دون تخطيط ويمكن استخدامها بشكل متزايد مع أدوات تحليلية جديدة، وهذه البيانات الضخمة تسمح للمنظمات بتصور تنبؤات جديدة، وكشف نماذج غير متوقعة في نشاط الأعمال أو الخدمات، وفتح مصادر جديدة للقيمة، فالبيانات أصبحت شريان الحياة لكل قسم وأصلاً استراتيجياً يتم تطويره ونشره بمرور الوقت، وتعد البيانات كذلك جزءاً حيوياً لاستمرارية تواجد المنظمة.

3. الابتكار: يركز هذا النهج الجديد للابتكار على التجارب الدقيقة وعلى النماذج الأولية القابلة للتطبيق التي تزيد من التعلم مع تقليل تكلفة العملية، ويتم اختبار الفرضيات بشكل متكرر.

4. القيمة: إن الاعتماد على عرض قيمة غير متغير تختلف من حيث التوقيت الدقيق وطبيعة تحولها الرقمي، فالمنظمات التي تعتبر نفسها في منأى عن هذه التحديات ستكون الأكثر عرضة لتحمل تبعاتها، لذا فالاستجابة الوحيدة المؤكدة لبيئة الأعمال المتغيرة هي اتخاذ مسار التطور المستمر، وتحتاج المنظمات إلى التركيز على اغتنام الفرص الناشئة، والتخلص من مصادر المزايا المتراجعة والتكيف مبكراً للبقاء في طليعة منحنى التغيير.

19.1.2: دعائم الرئيسية للتحويل الرقمي:

يرى (جمال، 2024: 13) الدعائم الرئيسية: لم تقم أي منظمة بعينها بالتحويل الرقمي لجميع الدعائم بالكامل وبدلاً من ذلك، يختار المسؤولون التنفيذيون من بين هذه الدعائم ما تراه مناسباً لمنظمتهم للمضي قدماً في استراتيجيتهم للتحويل الرقمي وتكون هذه الدعائم فيما يلي:

1. تحويل العمليات التشغيلية: تحقق المنظمات أيضاً فوائد هامة من تحويل العمليات الداخلية من خلال رقمنة العمليات وتمكين الموظفين وإدارة الأداء:

أ. **رقمنة العمليات:** وأما في المنظمات العمومية فهي تساهم في تحسين الكفاءة والشفافية وسهولة الوصول إلى الخدمات العمومية، مع تحسين عملية صنع القرار وإدارة أكثر فعالية للموارد، وتلعب دوراً رئيسياً في عصرنة القطاع العمومي وتقديم خدمات عالية الجودة الجمهور المستخدمين.

ب. **تمكين الموظفين:** أصبح العمل على المستوى الفردي، في جوهره، افتراضيا - فصل العمل عن موقع العمل. فالمنظمات أعادت ترتيب مقراتها الرئيسية بحيث لا يوجد مكتب مخصص لأي شخص، حتى الرئيس التنفيذي.

2: تحويل نماذج الأعمال: لا تقوم المنظمات بتغيير طريقة عملها فحسب، بل تقوم أيضا بإعادة تعريف كيفية تفاعل الوظائف وحتى تطوير حدود وأنشطة المنظمة، اعتمادا على العناصر الأساسية للتحويل والمتمثلة في التعديلات الرقمية للأعمال، إنشاء أعمال رقمية جديدة، والعولمة الرقمية:

أ- **التعديلات الرقمية للأعمال:** تبحث المنظمة عن طرق لزيادة العروض الرقمية المادية واستخدام المحتوى الرقمي.

ب- **أعمال رقمية جديدة:** تقدم المنظمات أيضا منتجات رقمية تكمل المنتجات التقليدية.

20.1.2: استراتيجيات التحول الرقمي:

حيث وضح (ربيع، 2023: 66) إن استراتيجيات التحول الرقمي تكمن في الآتي وهي:

- **استراتيجية الاستجابة للمنافسة الجديدة:** في هذه المرحلة تتفاعل الشركات بشكل عام والمصارف بشكل خاص مع التغيرات في العرض والطلب على الخدمات المالية، عن طريق تطوير منتجات وخدمات رقمية جديدة يمكن عن طريقها التموضع في بيئة تنافسية جديدة.
- **استراتيجية التكيف التكنولوجي:** تتمثل هذه المرحلة في عملية التحويل الرقمي المصرفي في إحداث تغيير عميق في البنى التحتية في المنصة التكنولوجية، وتحويلها إلى بنية تحتية أكثر مرونة ليتم استيعاب تقنيات جديدة، فضلا عن سرعة عملية التطوير وتقديم منتجات جديدة

- **استراتيجية التموضع:** في هذه الاستراتيجية تحاول المؤسسات المالية أن تجعل استثماراتها الرئيسية في التكنولوجيا تؤدي ثمارها عن طريق اعتماد استراتيجيات رقمية تنطوي على تغيير جذري في هيكلها التنظيمي، بالشكل الذي يجعلها رائدة في مجال عملها، ويكون لها اسمها ضمن قادة السوق، يمكن أن نطلق على هذه الاستراتيجية باستراتيجية "التدعيم الإلكتروني".

21.1.2: خطوات التحول الرقمي:

حيث أوضحت كل من (أمنة، ومروة، 2022): إن خطوات التحول الرقمي تعد من الطرق التي يمكن استخدامها لحل العديد من المشكلات التقليدية، ويكون ذلك من خلال دمج وإدخال التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال، وعلى الرغم من أنه يمكن النجاح في تنفيذ التحول الرقمي، إلا أنه عملية مستمرة ومتكررة، لذلك يجب إتباع الخطوات الصحيحة للتحول الرقمي لكي يكون ناجحاً.

هناك عدة خطوات للتحول الرقمي تكمن في النقاط التالية:

1. صياغة استراتيجية رقمية للمنظمة.
2. تغيير الهيكل التنظيمي بما يتوافق مع الاستراتيجية الرقمية لتحقيق المرونة اللازمة داخل المنظمة.
3. تحديد الإمكانيات الرقمية للمنظمة وقياسها.
4. إنشاء وحدة التحول الرقمي ضرورة حتمية للتتبع عملية التحول الرقمي وإدارتها بفعالية.
5. تحديد عوائق التكامل الرقمي والعمل على حلها

22.1.2: أشكال التحول الرقمي في المؤسسات:

حيث يرى (أمين، ووليد، 2023: 15) أن أشكال التحول الرقمي: للتحول الرقمي أشكال ودرجات متعددة، وتختلف المؤسسات فيما بينها بطريقة ودرجة التحول حسب طبيعة نشاطها ونوع التقنية التي تحتاجها، إلا أن بعض التقنيات التي صنفت الأكثر انتشاراً هي:

1. **تطبيقات الهواتف الذكية:** وهي أكثر التقنيات حضورا واستعمالا في الوقت الحالي حيث تستطيع المؤسسات إنشاء تطبيقاتها الخاص لإدارة أنشطتها وتسهيل خدماتها لكل من الأعضاء والمستفيدين.

2. **الحوسبة السحابية:** وهي كل المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوافرة تحت الطلب عبر الشبكة والتي تتيح عددا من الخدمات الحاسوبية المتكاملة، وتشمل هذه الخدمات توفير مساحة لتخزين البيانات وإجراء النسخ الاحتياطي والمزامنة الذاتية، بالإضافة إلى قدرات معالجة برمجية وجولة للمهام وإدارة للبريد الإلكتروني والطباعة والاطلاع عن بعد.

3. **انترنت الأشياء:** وهي شبكة من الأجهزة المادية والمركبات والأجهزة المنزلية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الاستشعار والمركبات والاتصال، وتستطيع هذه الأجهزة الاتصال وتبادل البيانات فيما بينها.

4. **الذكاء الاصطناعي:** وهو قدرة بعض البرامج والأنظمة الحاسوبية على محاكاة السلوك البشري والقدرات الذهنية للإنسان وخصوصا القدرة على التعلم، والاستنتاج حيث تستوعب هذه البرامج والأنظمة بيئتها المحيطة وتساهم في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها.

23.1.2: الاعمدة الخمسة الأساسية للتحويل الرقمي:

العمود الأول: الحكومة الرقمية: يتعين على الحكومة الرقمية أن تكون قادرة على إدارة وقيادة ما يلي:

1. تحسين الكفاءة الإنتاجية في عملياتها؛
2. تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
3. الإسراع في إنجاز مشروعات القطاعات الاجتماعية في الصحة والتعليم.
4. تحقيق وفورات في التكاليف من خلال دمج عمليات النية التحتية من خلال عمليات رقمية.
5. تشجيع الشفافية وتخفيض الفساد.
6. تحسين سهولة إقامة مشروعات أعمال جديدة. (وزاني، وزكور، 2022: 11)

العمود الثاني: الأعمال الرقمية: يركز هذا العمود على تنمية وتقوية سوق رقمي متميز بزيادة جودة الشمول المالي، والمنافسة العادلة، وبنية التحتية جيدة من المعلومات، وتقديم حماية قوية للمستهلكين، وباختصار يمكن القول بان هذا العمود يركز بصفة أساسية على ثلاث مجالات:

- التجارة الرقمية.
- الخدمات المالية الرقمية.
- قناعة رقمية لما يدور في السوق. (دبنون، الجدي، 2023: 131)

العمود الثالث: البنية التحتية: من المعروف أن البنية التحتية من الأهمية بمكان دائما للبلدان التي تحقق نجاحا كبير من معدلات نموها الاقتصادي ولكن يلاحظ النمو السريع في اقتصاديات الأمم يحتاج، تكنولوجيا الاتصالات، إن الأمر يتطلب تأسيس بنية تحتية فكرية تشمل ما يلي:

- **ثقافة اجتماعية:** تشجع على استخدام الأصول الرقمية وتكنولوجيا المعلومات.
- **الرشد السياسي:** من جانب الحكومة لدعم البنية التحتية الرقمية لتسهيل التجارة، والخدمات الرقمية المتاحة للمواطنين.
- **الرشد الاقتصادي:** بمعنى أن يحقق الإنفاق على هذه البنية زيادة في القوة الاقتصادية للبلد ومركزها النسبي في الأسواق العالمية، (سمية، خيرة، 2023: 18).

العمود الرابع: الابتكار يقود المخاطر الإنشائية:

يمكن بيان خصائص الابتكار الذي يقود المخاطرة الإنشائية فيما يلي:

- استخدام قطاع الأعمال للعديد من التكنولوجيا الرقمية وبصفة خاصة التليفون المحمول، التجارة الإلكترونية، الذكاء الصناعي، الحوسبة السحابية، الحكومة الإلكترونية.....
- استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين عمليات الأنشطة الاقتصادية.
- واختراع نماذج أعمال رقمية، وتحديث الذكاء الاقتصادي والتجاري.
- الدخول في أعمال جديدة تربط العملاء من أصحاب المصالح خلال قنوات رقمية جديدة.

• **العمود الخامس: نشر المهارات والقيم الرقمية**

من الأهمية يمكن تنمية المهارات الرقمية من بداية التعليم الأولى حتى التعليم الجامعي، ويكون على شكل مقررات دراسة مستقلة في كل المراحل التعليمية. (وزاني، زكور، 2022: 11).

الجدول رقم (1)، يوضح الاعمدة الاساسية التحول الرقمي من اعداد الباحث بناء على ما سبق

| المهارات والقيم الرقمية | الابتكار | البنية التحتية | الأعمال الرقمية | الحكومة الرقمية |
|----------------------------|--|--|---|--|
| *تنمية المهارات. | *تحسين الأنشطة الاقتصادية. *اختراع نماذج أعمال جديدة. *الدخول في أعمال جديدة | *ثقافة اجتماعية. *الرشد السياسي. *الرشد الاقتصادي. | *التجارة الرقمية. *الخدمات المالية الرقمية. *قناعة رقمية. | *تحسين الكفاءة الإنتاجية *تحسين الخدمات للمواطنين. *الإسراع في إنجاز الأعمال. *تشجيع الشفافية. *سهولة إقامة أعمال جديدة. |

24.2.2: مستويات التحول الرقمي:

إن التحول الرقمي بشكل عام يتم على ثلاث مستويات:

1. **على مستوى القيادة:** وذلك أن تكون إدارة المؤسسة متبنيه لهذا التحول وداعمة له ومتابعة لتطوراتها.
2. **على مستوى الاستراتيجية:** وذلك أن يدخل التحول الرقمي في صلب رسالة المؤسسة واستراتيجياتها التنفيذية والمستقبلية وينعكس على أهدافها بشكل شامل وواضح.
3. **على مستوى الثقافة:** وذلك أن تظهر آثار التحول الرقمي على كل تفاصيل المؤسسة من موظفين وبيئة عمل وإجراءات ومعايير وقيم تتبناها المؤسسة وتعمل بها. (غزال والمرغني، 2023: 9).

25.1.2: نماذج التحول الرقمي:

تشير أدبيات الإدارة إلى تعدد نماذج التحول من المنظمة التقليدية إلى منظمة الرقمية، وفيما يلي توضيح لأهم النماذج المطبقة للتحول الرقمي للمنظمات:

1. **النموذج الفني:** يتم من خلاله تحويل المنظمات التقليدية إلى منظمات رقمية باستخدام بحوث العمليات وعلوم الحاسب وعلم الإدارة دون التركيز على الجوانب السلوكية للمنظمة، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة المقاومة ورفض التطبيقات الالكترونية في اتخاذ القرارات.

2. **النموذج السلوكي:** يركز على المتغيرات السلوكية الفردية والجماعية والتنظيمية والبيئية بدرجة أكبر من المتغيرات الفنية وخاصة في تطوير البرمجيات، ومن ثم تقل أهمية الأمثلة والنماذج في اتخاذ القرارات الرقمية. (دبنون، الجدي، 2023: 133)
3. **النموذج الفني الاجتماعي:** يهتم بالتفاعل بين المتغيرات الفنية الحاسبات والبرامج والمتغيرات السلوكية والتنظيمية عدد تنفيذ عمليات التحول.
4. **نموذج الشراكة في المعلومات:** يعتمد في التحول الرقمي على الاشتراك في أحد شبكات المعلومات المحلية أو الدولية لفترة الحين إتمام التحول أو الاعتماد على أحد شركات المعلومات في توفير الخدمة بالشراكة. (القرعاوي، 2022: 43)
5. **نموذج تحليل القوى التنافسية:** يعتمد على بناء نظم معلومات لدعم التحليل الرباعي الذي يسعى إلى تعظيم نقاط القوة التنظيمية وتقليل نقاط الضعف، وذلك للسيطرة على الفرص البيئية ومواجهة التحديات العالمية والمحلية، ويعتمد هذا النموذج على التخطيط الاستراتيجي للمنظمة وبناء نظم معلومات متكاملة ومساندة لذلك.
6. **نموذج إدارة الأصول الرقمية:** يعتمد على مجموعة من الشركات المعلومات والاتصالات بدلا من شركة واحدة في إدارة الملفات الرقمية (التخزين - الدخول للمعلومات - التصفح - تبادل المعلومات واسترجاعها). (رشوان، قاسم، 2020: 9)
7. **نموذج التحول التدريجي:** يعتمد على القدرات المالية للمؤسسات للتحول من النموذج الورقي إلى النموذج الرقمي، ومن ثم يتم التمويل على مراحل في ضوء المركز المالي وحجم أعمال المنظمة، ولا يعتمد على دراسات الجدوى التحليلية أو قياس الاحتياجات الرقمية مسبقا.
8. **نموذج التحول الاستراتيجي:** يفترض هذا النموذج أن المعلومات والاتصالات عبارة عن أصول رأسمالية للمنظمة، كما يتحدد مركز المنظمة في القطاع أو النشاط الذي تنتمي إليه وفق قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تمتلكها المنظمة، والتي تعتبر أحد ركائز المركز التنافسي لها. (البيسوني، 2021: 656)
9. **نموذج التحول الديناميكي:** يعتمد هذا النموذج على درجات التفاعل السريع بين المنظمة والمتغيرات البيئية والعلاقة بينهم، وكذلك على التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات والتفاعل والتكامل والتنسيق بين احتياجات المنظمة وتأثيرات البيئة والتقدم في تكنولوجيا المعلومات هو أساس هذا النموذج.

10. **نموذج التطوير التنظيمي:** يعتمد هذا النموذج للتحويل على التعلم والتدريب التحويلي وحلوا الامية الحاسوبية بالمنظمة، ومن تم يتم التغيير وفق درجات التعلم العضوي وليس بفرض حلول ميكانيكية جامدة. (سحر، 2021: 36)
11. **نموذج الأمثلية:** يعتمد هذا النموذج على الدراسة عن الحلول المثالية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال عمليات المحاكاة وتصميم التجارب والاختبارات العملية المسبقة قبل التحويل مع ضغط التكاليف والدراسة عن أفضل النتائج.
12. **نموذج التكلفة والعائد:** يعتمد هذا النموذج على مقارنة تكاليف التحويل المنظمة رقمية بالمكاسب المتوقعة من اقتناء تكنولوجيا المعلومات.
13. **نموذج التحويل المتكامل:** يقوم هذا النموذج على فلسفة المنظمات والرغبة في التحويل المتكامل لجميع الادارات والمستويات التنظيمية لبناء المنظمة الرقمية، ومن ثم تسعى إدارة التكنولوجيا المعلومات إلى الربط بين التغيير في منظومة الأعمال والتحديث في منظومة الإدارة الالكترونية، ويظهر ذلك من خلال تبني إطارا متكاملًا للتحويل يشمل الحاسبات والبرمجيات والشبكات وقاعدة البيانات ونظم المعلومات والإنترنت.
14. **نموذج التحويل الاستراتيجي:** يتم التحويل من خلاله عن طريق استئجار الحسابات وإنجاز الأعمال لدى الغير، وتعتمد فلسفة التحويل على أن خبرة الشركات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليل النظم والبرامج أوسع بكثير من خبرة المستخدم لتلك التكنولوجيا.
15. **نموذج المشاركة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يعتمد هذا النموذج على أهمية الربط الشبكي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الفائدة من الانترنت لدعم القرارات والاتصالات والسياسات، ويقوم هذا النموذج على قياس المراكز التنافسية للشركات وإدخال التحسين المستمر في منظومة الاتصالات والمعلومات وفق اتجاهات المنافسين وحاجات متخذي القرارات، ومن تم يتم الاشتراك الكامل من خلال الشبكات في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقدمها شركات متخصصة من خلال عقود طويلة الأجل وبصفة مستمرة.

26.1.2: مكونات التحول الرقمي:

يري (مدلجي، 2023: 31) أن مكونات التحول الرقمي تكمن في الآتي:

1. **المدخلات:** تُشير إلى معالجة البيانات من خلال تسجيل وتبويب وترتيب كافة البيانات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية، بالإضافة للقيام بالدراسات المخصصة لتحسين كفاءة اتخاذ القرارات وتطوير الخدمة المقدمة من خلال تحديد أدوات وفريق البحث، بالإضافة إلى تحديد عينة البحث، وجمع البيانات ومعالجتها، للتوصل إلى نتائج تُمثل مدخلات التحوّل الرقمي.
كما تختص بجمع البيانات المباشرة أو غير المباشرة المرتبطة بنشاطات المؤسسة والمتعلقة بالعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والقانونية للبيئة المحيطة بها، بما يُساعد على تطوير أداء العاملين ومستوى الخدمة المقدمة للمتعاملين وتقوم بوضع الخطط والسياسات التعليمية والبرامج.
وتتمثل هذه المدخلات في النشاط المصرفي بالعاملين كأفراد ورغبات المتعاملين كمعلومات والتجهيزات الإلكترونية والرقمية، التي تُجز من خلالها العمليات المصرفية لتحويل المدخلات إلى مخرجات بالإضافة إلى معرفة حاجات السوق من الكفاءات البشرية والمهارات كمعلومات
2. **المعالجات الداخلية للعمليات:** يقصد بها المعاملات التي تتم على المدخلات (البيانات الخام)، بغرض تحويلها إلى مخرجات (معلومات مفيدة)، ففي المصارف تمثل العمليات المنفذة على النظام المصرفي بمثابة عمليات المعالجة التي يتم بموجبها تحويل المدخلات (طلب المتعامل)، إلى خدمة يمكن الاستفادة منها.
3. **المخرجات:** بَعْدَ عَمَلِيَّةِ الإِدْخَالِ والمعالجة يقوم النظام بمد البيئة المحيطة بمخرجاته، والتي تتمثل بالمعلومات والتقارير والرسومات البيانية والتوزيعات التكرارية، ففي القطاع المصرفي فإن تنفيذ طلب المتعامل على النظام البنكي بصورته النهائية يُمثل المخرجات.
4. **التغذية العكسية:** تُتيح التغذية العكسية إمكانية الحصول على المعلومات حول جميع المراحل الثلاثة السَّابِقَةَ، بِحَيْثُ يُمكن إجراء تعديلات على أي منها، ففي القطاع المصرفي فَإِنَّهُ من الممكن إضافة تعديلات على عملية المعالجة لتنفيذ متطلبات المتعاملين بشكل أسهل وأسرع، مِمَّا يُؤدِّي في تحسُّن في جودة الخدمات المقدمة.

27.1.2: التحول الرقمي في المحاسبة:

التحول الرقمي والتكنولوجيا أثرت على الوظائف في مختلف المجالات، وتعتبر المحاسبة من هذه المجالات وهذا يعني أن وظيفة المحاسب تغيرت بسبب التحول الرقمي، وكما نعرف أن وظيفة المحاسب هي تسجيل العمليات المالية للشركة وإعداد القوائم المالية كانت هذه الوظيفة في السابق تتم من عن طريق المستندات والدفاتر (الطريقة التقليدية)، أما الآن مع ظهور التحول الرقمي والتكنولوجيا أصبح المحاسب يقوم بوظيفته بطريقة رقمية، وبالتالي أصبح من الضروري على المحاسبين الحصول على المعرفة والخبرة الكافية لمواكبة عصر التكنولوجيا، وللتحول الرقمي عدة فوائد أهمها السرعة والسهولة في إعداد التقارير المالية وتقليل الأخطاء، والتلاعب مما يزيد من الكفاءة. (Berikol,kill 2021)

يؤثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية باستخدام التكنولوجيا يمكن تقديم معلومات ذات شفافية أكثر وذات موثوقية، ويتم تقديمها في الوقت المناسب، وأيضا يساعد التحول الرقمي على زيادة الإفصاح في التقارير المالية وأيضا يقلل من تكلفة إصدار هذه التقارير، وبالتالي يجعل التقارير المالية أكثر فائدة لمستخدميها حيث تساعدهم في اتخاذ القرارات بسهولة. (وهبة 2023).

28.1.2: أثر التحول الرقمي على أداء المحاسبين:

يري (علي، ومعتوق، 2021: 677) أن التحول الرقمي يؤثر على دور المحاسبين حيث سيتحول دور المحاسب من مجرد دور تقليدي يقتصر على تسجيل البيانات وإعداد التقارير المالية التقليدية إلى محلل للبيانات والمشرف الفعلي على الخصوصية والاستخدام الاخلاقي للبيانات من خلال اجادته لمهارات جمع وإدارة وتحليل البيانات المالية وغير المالية. علاوة على أن المحاسب سيكون همزة الوصل ويعمل على سد الفجوة بين الاعمال المالية (التي يقوم بها المحاسب التقليدي)، وقسم تكنولوجيا المعلومات، (التي يقوم بها مهندسي البرمجيات)، وبالتالي يجب أن يتعلم المحاسب مهارات جديدة إحصائية ورياضية وتحليل البيانات كميًا ووصفيًا وتحليل السلاسل الزمنية، وكما يجب على المحاسبين أن يكونوا على دراية بالمتغيرات الحديثة التي أفرزتها بيئة التحول الرقمي منها الحوسبة السحابية، جرائم الانترنت، الخدمات الرقمية، الذكاء الاصطناعي، سلاسل الكتل.

كما صدر في أكتوبر عام 2013 تقرير مشترك بين معهد المحاسبة الإدارية (IMA) وجمعية المحاسبين المعتمدين (ACCA) تقرير بعنوان "Digital Darwinism" وقد أفاد المشاركون إلى أن أهم عشرة تكنولوجيات ستعيد صياغة مهنة المحاسبة هي: البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والموبيل، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، والسرية السيبرانية وتوصيل الخدمة الرقمية، والتواصل الاجتماعي، وطالب إنه على المحاسبين تعليم مهارات جديدة واستخدام برامج الذكاء في الأعمال.

علاوة على عدم جاهزية المحاسبين للتعامل مع اليات التحول الرقمي، نجد انه عندما تم اصدار المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الحالية لم تكن تكنولوجيا المعلومات الحالية موجودة، ولم يكن هناك القدر الكاف من الاهتمام بالتحول الرقمي في المجال المالي ولم تنعكس بعد في النموذج المحاسبي، وبصفة عامة، إذا كانت قاعدة البيانات يمكن إتاحتها فلن يحدث تغييراً يذكر على الافصاح المحاسبي.

29.1.2: واقع التحول الرقمي في ليبيا:

في حين يرى (شتوان، وكعبية، 2021: 181)، إن العصر الحالي يناهز بشمولية الحياة العامة للمواطنين من خلال مبادرات الشمول الاقتصادي والمالي والاجتماعي، المعنية بالوصول إلى مختلف الشرائح المجتمعية غير المدمجة في الحياة وتذهب هذه المبادرات إلى مركزية الاقتصاد الرسمي للدولة، وبقية أنظمتها المختلفة القائمة على التقنيات المستحدثة للتكنولوجيا، بما ينعكس على إعادة هيكلة القطاعات العامة للدولة، ومن هنا فالإبديتة للدولة الليبية اليوم ومهما كانت مشاكلها وأزماتها أن تكون معنية بإدراك الواقع المستجد عالمياً من التحول الرقمي لقطاعاتها، وترك الأساليب القديمة المختلفة للمؤسسات، سواء الحكومية أو الخاصة إلى الورا.

2.2 الإطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية

- المقدمة.
- 1.2.2 تعريف التقارير المالية.
- 2.2.2 تعريف جودة التقارير المالية.
- 3.1.2 أهمية التقارير المالية.
- 4.2.2 خصائص جودة التقارير المالية.
- 5.1.2 أهداف جودة التقارير المالية.
- 6.1.2 معايير جودة التقارير المالية.
- 2.2 التقارير المالية الحكومية نحو التحول الرقمي
- 1.2.2 أثر التحول الرقمي على التقارير المالية الحكومية.
- 2.2.2 أهمية التحول الرقمي في القطاع الحكومي.
- 3.2.2 خصائص جودة التقارير المالية الحكومية.
- 4.2.2 أنواع التقارير المالية الحكومية.
- 5.2.3 أثر جودة التقارير المالية على التحول الرقمي في القطاع الحكومي بوزارة المالية.

تمهيد:

تُعتبر التقارير المالية في القطاع الحكومي الليبي أداة حيوية لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، وهي تمثل العمود الفقري للحوكمة المالية في الدولة، وفي ليبيا، تتولى وزارة المالية مسؤولية إعداد وتوزيع هذه التقارير، بالتعاون مع مؤسسات أخرى مثل ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي، وتهدف هذه التقارير إلى تقديم صورة دقيقة عن الوضع المالي للدولة، بما يشمل الإيرادات العامة، النفقات، الديون، والأصول الحكومية.

وتعتمد التقارير المالية في القطاع الحكومي الليبي على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم جمع البيانات المالية من مختلف القطاعات الحكومية وتحليلها لتقديم رؤية شاملة عن الأداء المالي، ومع ذلك، تواجه هذه التقارير تحديات كبيرة تتعلق بالشفافية والدقة، مما يُبرز الحاجة إلى تحسين جودة التقارير المالية.

يُعد التحول الرقمي أداة حيوية لتحسين جودة التقارير المالية في القطاع الحكومي الليبي، خاصة في ظل التحديات المذكورة، ويهدف التحول الرقمي في وزارة المالية الليبية إلى تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة الموارد المالية، وهو ما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للدولة، ووفقاً لموقع وزارة المالية كأداة رئيسية.

بالإضافة إلى ذلك، يُمكن أن يُساهم التحول الرقمي في تنويع مصادر الدخل في ليبيا من خلال تحسين إدارة الموارد غير النفطية، وعلى سبيل المثال، يُمكن استخدام تحليل البيانات الضخمة لتحديد القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل السياحة والطاقات المتجددة، وهي قطاعات لم تُستغل بالشكل الأمثل وفقاً لبحث حول الاقتصاد الليبي من خلال تقديم تقارير مالية دقيقة ومحدثة باستخدام التكنولوجيا، ويُمكن لوزارة المالية دعم عملية صنع القرار في هذه القطاعات، مما يُساهم في تقليل الاعتماد على النفط.

تُظهر التقارير المالية في القطاع الحكومي الليبي أهمية كبيرة في تعزيز الشفافية والمساءلة، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالدقة، والشفافية، والتأخير، يُمكن للتحول الرقمي أن يكون الحل الأمثل لمعالجة هذه التحديات من خلال تحسين الكفاءة، تقليل الأخطاء، وتعزيز الشفافية.

2.2: الإطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية

1.2.2: تعريف التقارير المالية:

تُعد التقارير المالية في القطاع الحكومي أداة أساسية لتوثيق وتسجيل الأنشطة المالية للدولة، وهي تُمثل وسيلة لنقل المعلومات المالية إلى أصحاب المصلحة مثل المواطنين، المشرعين، والجهات الرقابية.

وقد عرفه كل من، (Jones و Pendlebury، 2022: 34)، تُعرف التقارير المالية في القطاع الحكومي بأنها "مجموعة من البيانات والتقارير التي تُظهر الأداء المالي والوضع المالي للحكومة، بما في ذلك الإيرادات، النفقات، الأصول، الخصوم، والديون، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة مثل معايير المحاسبة الحكومية الدولية (IPSAS)، ويهدف هذا التعريف إلى التأكيد على أهمية التقارير المالية في توفير صورة دقيقة وشاملة عن إدارة الموارد العامة.

وتم تعريف التقارير المالية، للباحثة، (Al-Masri، 2021: 41)، أن التقارير المالية في القطاع الحكومي هي "وثائق رسمية تُصدرها الحكومة بشكل دوري لتوثيق أنشطتها المالية، وتُستخدم لأغراض المساءلة، اتخاذ القرارات، والتخطيط الاقتصادي، مع التركيز على الشفافية والامتثال للمعايير المحاسبية". يُبرز هذا التعريف دور التقارير المالية كأداة للمساءلة، حيث تُمكن المواطنين والجهات الرقابية من مراقبة كيفية إنفاق الأموال العامة.

وأيضاً عرف التقارير المالية كل من، (Khan و Hildreth، 2023: 56)، تُعرف التقارير المالية في القطاع الحكومي بأنها "بيانات مالية تُعد وفقاً لمعايير محاسبية محددة تهدف إلى توفير معلومات دقيقة وشفافة عن الأداء المالي للحكومة، مع التركيز على الخصائص النوعية مثل الملاءمة، التمثيل الصادق، وإمكانية المقارنة" وتُشير هذه الخصائص إلى أن التقارير يجب أن تكون مفيدة لاتخاذ القرارات، دقيقة في تمثيل الأحداث المالية، وقابلة للمقارنة عبر السنوات.

وأيضاً عرفت الباحثة، (Al-Sayed، 2022: 29) أن التقارير المالية تُستخدم "لتوفير معلومات مالية تُمكن الجهات الرقابية والمواطنين من تقييم كفاءة الحكومة في إدارة الموارد العامة، مما يُساهم في الحد من الفساد وزيادة الثقة العامة".

وعرف التقارير المالية، (Jenkins و Coombs، 2021: 72)، أن "التقارير المالية تُساعد في تقييم كفاءة الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل تقليل الفقر وتحسين البنية التحتية، من خلال توفير بيانات دقيقة عن الإيرادات والنفقات".

2.2.2: تعريف جودة التقارير المالية:

يُعرف الباحث، (Al-Dmour, 2021)، جودة التقارير المالية: بأنه القدرة على تقديم معلومات مالية تتسم بالدقة، الشفافية، والملاءمة، مما يُساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة.

وفقاً لإطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، فإن جودة التقارير المالية تُقاس من خلال مجموعة من الخصائص الأساسية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المالية، وتشمل هذه الخصائص الملاءمة (Relevance)، والتي تعني أن المعلومات يجب أن تكون ذات قيمة تنبؤية أو تأكيدية للمستخدمين، والتمثيل الصادق (Faithful Representation)، والذي يتطلب أن تكون المعلومات كاملة، محايدة، وخالية من الأخطاء المادية، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتسم التقارير بإمكانية المقارنة (Comparability) للسماح بمقارنة البيانات عبر الفترات الزمنية وبين الشركات المختلفة، والوضوح (Clarity) لضمان فهم المعلومات بسهولة، والحدثاء (Timeliness) لتوفير المعلومات في الوقت المناسب (IASB, 2020).

ويُعرف المؤلفون، (Smith & Jones، 2023)، جودة التقارير المالية بأنها "القدرة على تقديم معلومات مالية تُلبي احتياجات أصحاب المصلحة مع الأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة ويُبرز هذا التعريف أهمية دمج التقارير المستدامة ضمن مفهوم جودة التقارير المالية، خاصة في ظل الضغوط المتزايدة من الجهات التنظيمية والمستثمرين للإفصاح عن الأداء غير المالي.

من ناحية أخرى فقد تم تعريف التقارير المالية من قبل الباحثة، (Nguyen، 2023)، أن استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل (Blockchain) يُمكن أن يُحسن من دقة وشفافية التقارير المالية من خلال تقليل الأخطاء البشرية وضمان سجلات مالية غير قابلة للتلاعب ويُضيف أن هذه التقنيات تُساهم في تحقيق خاصية الحدثاء من خلال تسريع عملية إعداد التقارير ونشرها.

يُشير المؤلف، (Brown، 2021)، إلى تعريف أن جودة التقارير المالية تعتمد بشكل كبير على مدى التزام الشركات بتطبيق هذه المعايير، حيث تُوفر إطارًا موحدًا يُعزز من إمكانية المقارنة والاتساق في البيانات المالية ويُضيف أن الشركات التي تتبنى IFRS غالبًا ما تُظهر تقارير مالية أكثر موثوقية، مما يُعزز ثقة المستثمرين.

3.2.2: أهمية التقارير المالية:

ويرى، (Al-Mutairi، 2022)، تُعد التقارير المالية في القطاع الحكومي أداة أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة. تهدف هذه التقارير إلى توفير معلومات دقيقة وشاملة عن الإيرادات، النفقات، الأصول، والخصوم، مما يُمكن صناع القرار والمواطنين من تقييم الأداء المالي للمؤسسات الحكومية، ووفقًا لدراسة حديثة، تُساهم التقارير المالية عالية الجودة في القطاع الحكومي في تحسين تخصيص الموارد، تقليل الفساد، وتعزيز ثقة المواطنين في الإدارة العامة. يُشير المؤلف، (Cohen، 2021)، إلى أن التقارير المالية تُمثل أداة حيوية لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية الحكومية (مثل معايير IPSAS)، مما يُعزز من المساءلة والشفافية في إدارة المال العام. كما تُساهم التقارير المالية في تلبية متطلبات الجهات الدولية المانحة، مثل البنك الدولي، التي تشترط تقديم تقارير دقيقة كشرط لتقديم المساعدات.

علاوة على ذلك فقد أشارت الباحثة، (Hassan، 2023)، تُعتبر التقارير المالية وسيلة لتعزيز الحوكمة الجيدة، ومن خلال تقديم بيانات مالية واضحة ومحدثة، يمكن للمواطنين والمجتمع المدني مراقبة كيفية إنفاق الأموال العامة، مما يُقلل من مخاطر سوء الإدارة، أن التقارير المالية في القطاع الحكومي تُساهم في تحسين رضا المواطنين عن الأداء الحكومي من خلال توفير معلومات شفافة تُظهر كيفية استخدام الضرائب والإيرادات العامة.

4.2.2: خصائص جودة التقارير المالية:

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منها، لابد ان تتوافر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية:

1. الخصائص الرئيسية :

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق الغرض منها يجب ان تتميز بخاصيتين رئيسيتين:

أ. الملائمة :

ويرى الباحث،(عبد العزيز،2023)، ان الشيء المميز لهذه الخاصية هو ان تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، والمعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في القرارات، وذلك بمساعدة المستخدمين على تشكيل تنبؤات عن نتائج الماضي والحاضر والاحداث المستقبلية او تأكيد او تصحيح التوقعات السابقة، وبالنسبة للمعلومات فإنها قد توجد فرقا في القرارات عن طريق تحسين القدرات الخاصة بمتخذي القرارات في التنبؤ عن طريق تقديم تغذية عكسية عن التوقعات الأولية، وتوفر المعلومات القدرة على القيام بكلتا العمليتين وذلك لأن معرفة نتائج الاعمال سوف تحسن من قرارات متخذي القرار على التنبؤ بنتائج الاعمال المستقبلية المشابهة، وانه بدون معرفة الماضي فانه أساس التنبؤ سوف يفقد احد عناصره الهامة، كما انه بدون الاهتمام بالمستقبل فان معرفة الماضي سوف تكون عقيمة .

ب. الموثوقية:

ويرى الباحث، (عبد اللطيف،2024)، ان الثقة في مقياس معين تعتمد على انه يعبر بصدق عن شيء معين، والثقة ليست مقياس محدد مثل الأبيض والأسود ولكنها تمثل مدى معين، وتعتمد الثقة على المدى الذي يمكن به التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن الصفقات والاحداث المالية وسلامة القياس، كما ترتبط الثقة بحيادية المعلومات.

ويرتبط بالثقة أيضا خاصية القدرة على التحقق أي اتباع أساليب وطرق القياس التي يكون عليها اجماع في الراي، وبشكل يمكن معه الوصول الى نفس النتائج إذا تم القياس من خلال اشخاص مستقلين باستخدام نفس طرق القياس، وبالنسبة لصدق التعبير فانه يرجع الى التماثل او الاتفاق بين الأرقام المحاسبية والموارد او الاحداث التي يتم التعبير عنها

الحياد وعدم التمييز ويقصد بذلك ان الاهتمام الأساسي يجب ان يركز على الملاءمة والموثوقية في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وان يبتعد عن التحيز والتأثير على متخذي القرارات في اتجاه معين او محاولة الوصول الى نتيجة محددة سلفا، وبالنسبة لأهداف التقارير المالية فإنها توفر معلومات متنوعة وكثيرة للمستخدمين الذين يكون لديهم اهتمامات متنوعة ولن يكون من المتوقع لنتيجة محددة مسبقا ان تناسب كل الاهتمامات.

الخصائص الثانوية:

بالإضافة الى الخاصيتين الاساسيتين وضعت الدراسة أربعة خصائص فرعية، ويمكن توضيحها بإيجاز على النحو التالي:

أ. القابلية للمقارنة:

يرى، (عبد العال، وآخرون، 2024: 1542)، من البديهي ان استخدام أساليب محاسبية مختلفة يجعل القوائم المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية غير قابلة للمقارنة. فالمعلومات المحاسبية الخاصة بوحدة معينة تكون مفيدة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالوحدات الأخرى. فاختلاف الأساليب يعطي نتائج متباينة عن نفس الحقائق والاحداث الاقتصادية، مما قد يؤدي الى نتائج مضللة وسوء الفهم حول تخصيص الموارد الاقتصادية، فضلا عن ذلك فان استخدام قواعد وأساليب محاسبية موحدة يهيئ الفرصة للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف في الظروف الاقتصادية والمحيطه بكل وحدة والجدير بالذكر ان التشابه والاختلاف لن يكون لها معنى اذا كانت أساليب واسس القياس متباينة، فعلى سبيل المثال اذا استخدمت الشركة (أ) الأساس التاريخي في قياس الدخل، بينما استخدمت الشركة (ب) أساس القيم الجارية فعندئذ تصعب المقارنة بينهما، ومن ثم يصعب التقييم والمفاضلة لأغراض اتخاذ القرارات: فالمستثمر الحالي في الشركة (أ) أو الشركة (ب)، على سبيل المثال قد يرغب في اتخاذ قرار فيما اذا كان يستمر في استثمار أمواله في شركته ام يتخلص من الأسهم التي يحملها ويتحول الى شركة أخرى، وكذلك المستثمر ان تكون المعلومات قابلة للمقارنة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ مثل هذه القرارات .

ب. قابلية الصحة والتحقق:

ويرى، (القحطاني، 2025)، إنه يقصد بخاصية الصحة والتحقق ان النتائج التي تم التوصل اليها باستخدام المعلومات المحاسبية من قبل شخص معين وباستخدام أساليب القياس يستطيع ان يتوصل اليها شخص اخر بعيد عن التحيز، أي انها تمثل درجة الاتفاق بين المستخدمين المستقبلين الذين يقومون بعملية القياس المحاسبي وباستخدام نفس أساليب القياس والمعلومات المحاسبية التي تتمتع بخاصية الصحة والمقارنة تكتسب درجة عالية من اجماع المحاسبين والتي تمكنهم من الوصول الى استنتاجات مشابهة عن استخدامهم طرق القياس المتشابهة. وإذا كانت

النتائج التي تم التوصيل اليها مختلفة فان ذلك يعني عدم تمتع المعلومات المحاسبية بخاصية الصحة والتحقق،

وحتى يتم الحصول على بيانات محاسبية قابلة للصحة والتحقق لابد من تشغيل النظام المحاسبي بطريقة ثابتة ودقيقة وان الإجراءات المتبعة سليمة واضحة وبالتالي تكون القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية غير محتجزة وقابلة للقياس.

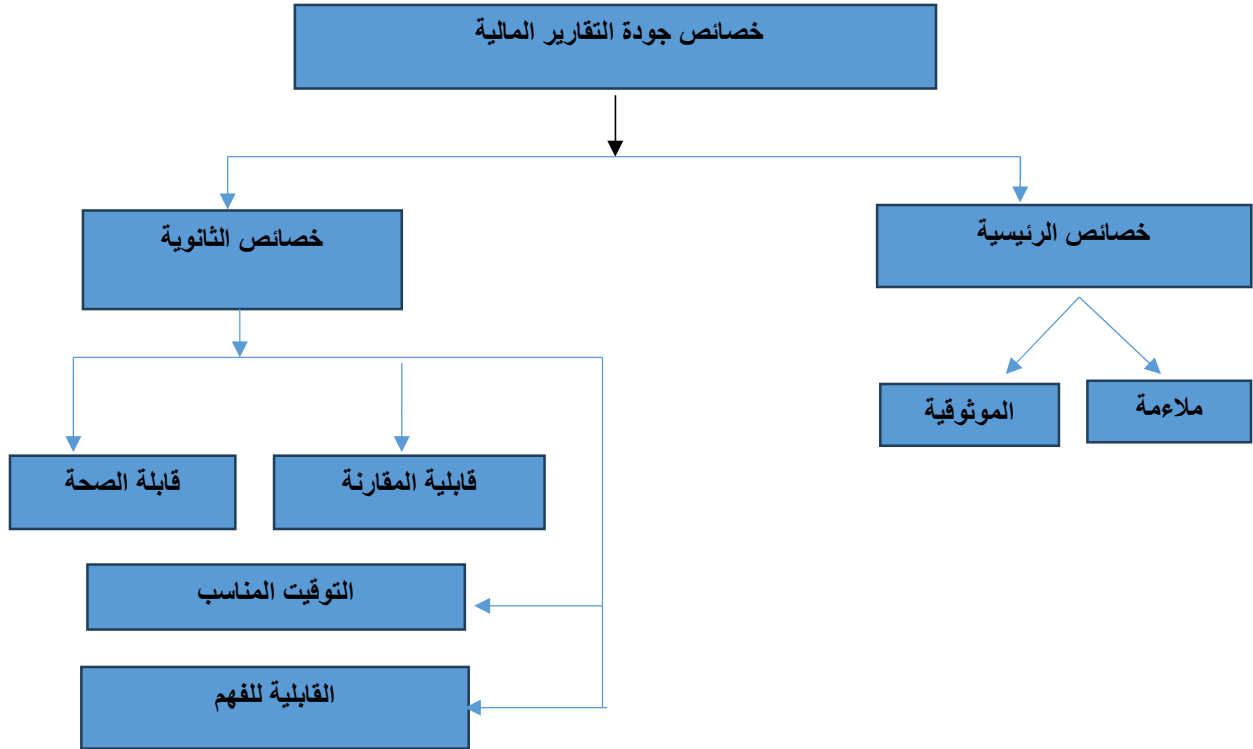
ج. التوقيت المناسب:

تكون المعلومات مفيدة عندما تتوافر لدى متخذي القرار في الوقت المطلوب قبل ان تفقد قدرتها في التأثير على قراره.

د. القابلية للفهم:

لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.

ويمكن تلخيص خصائص جودة المعلومات المحاسبية في الشكل التالي:



الشكل رقم (3) يبين خصائص جودة المعلومات المحاسبية

5.2.2: أهداف جودة التقارير المالية:

تتعدد أهداف جودة التقارير المالية في القطاع الحكومي، وتشمل:

1. تعزيز الشفافية والمساءلة:

وترى الباحثة، (Mensah, 2021)، إنها تهدف جودة التقارير المالية إلى تقديم بيانات دقيقة وشاملة حول الأداء المالي للحكومة، مما يُتيح للمواطنين والجهات الرقابية تتبع استخدام الموارد العامة، وعلى سبيل المثال، تُساعد التقارير المالية الشفافة في مكافحة الفساد من خلال توفير معلومات واضحة عن الإنفاق الحكومي.

2. دعم اتخاذ القرارات:

تُوفر التقارير المالية عالية الجودة معلومات موثوقة تُمكن صناع القرار في وزارة المالية من وضع سياسات مالية فعالة تدعم التنمية المستدامة، هذا الهدف يتماشى مع متطلبات دليل الإحصاءات المالية الحكومية (GFSM 2014) الذي يُركز على تحسين جودة البيانات (MOF, 2024).

3. تعزيز الكفاءة الاقتصادية:

من خلال ذلك يرى كل من، (Ismael & Kamel, 2021)، تقديم بيانات مالية دقيقة، تُساهم جودة التقارير في تقليل عدم التماثل في المعلومات بين الحكومة وأصحاب المصلحة، مما يُقلل من تكلفة رأس المال ويُعزز الاستدامة المالية.

4. الامتثال للمعايير الدولية:

في حين ترى، (Mensah, 2021)، وتسعى التقارير المالية عالية الجودة إلى الامتثال للمعايير الدولية مثل IFRS، مما يُعزز مصداقية الحكومة على المستوى العالمي ويُسهل جذب الاستثمارات الأجنبية.

5. تحسين الثقة العامة:

ومن وجهة نظر الباحثة، (Michelon et al., 2022)، تُساهم التقارير المالية الموثوقة في بناء ثقة المواطنين والمستثمرين في أداء الحكومة المالي، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

6.2.2 معايير جودة التقارير المالية

ويرى، (الديشاني، 2012)، تتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ظل مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. وتتمثل هذه المعايير في :

1. معايير قانونية: يرى، (أحمد، 2012)، أنها تسعى العديد من الهيئات المهنية لتطوير معايير جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الالتزام بها، من خلال تشريعات وقوانين منظمة لهمل هذه الهيئات وكذا ضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2. معايير رقابية: يرى، (العرفي، 2011)، إنه ينظر الى عنصر الرقابة انه احد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، بالإضافة الى دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من ان سياستها واجراءاتها تنفذ بفعالية وان بياناتها المالية تتميز بالمصداقية والموثوقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

3. معايير مهنية: في حين يرى، (حماد، 2011)، تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها الى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4. معايير فنية: ان توفر هذه المعايير يؤدي الى تطوي مفهوم جودة المعلومات وهذا بدوره ينعكس على جودة التقارير المالية، وبالتالي زيادة ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح المشتركة وبما يؤدي الى زيادة الاستثمار.

3.2 أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية:

1.3.2: أثر التحول الرقمي على التقارير المالية الحكومية.

2.3.2: أهمية التحول الرقمي في القطاع الحكومي.

3.3.2: خصائص جودة التقارير المالية الحكومية.

4.3.2: أنواع التقارير المالية الحكومية.

5.3.2: أثر جودة التقارير المالية على التحول الرقمي في القطاع الحكومي بوزارة

المالية.

3.2 أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية:

1.3.2: أثر التحول الرقمي على التقارير المالية الحكومية:

أحدث التحول الرقمي ثورة في إعداد وتوزيع التقارير المالية الحكومية، ويمكن تلخيص أثره في النقاط التالية:

1. تحسين الشفافية والوصول:

وأشار الكاتب، (John Smith، 2022)، إن أتاحت المنصات الرقمية نشر التقارير المالية الحكومية عبر الإنترنت، مما يُسهل وصول المواطنين والجهات الرقابية إليها، وساهم استخدام بوابات إلكترونية في تعزيز المساءلة في العديد من الدول، وبينما أظهر الباحث، (Ali Al-Omari، 2021)، أن البوابات الرقمية قللت من التأخير في نشر بيانات الموازنة.

2. زيادة الدقة وتقليل الأخطاء:

حيث أشار الكاتب، (Emily Brown، 2023)، إن استخدام التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة ساهم في تقليل الأخطاء البشرية في إعداد التقارير يُشير إلى أن الأنظمة الرقمية تُمكن من التدقيق الآلي للبيانات، بينما أوضحت الباحثة، (Noor Al-Sharif، 2022)، أوضحت أن استخدام الذكاء الاصطناعي قلل من الأخطاء في تقارير الإنفاق العام.

3. تسريع العمليات:

ويرى الكاتب، (Michael Johnson، 2021)، إن التحول الرقمي ساهم في تسريع عملية إعداد وتحليل التقارير المالية، مما يُمكن الحكومات من اتخاذ قرارات سريعة، وتُتيح الأنظمة الرقمية تحديث بيانات التدفقات النقدية بشكل فوري، بينما أشار الباحث، (Khaled Mahmoud، 2023)، إلى أن الأنظمة الرقمية قللت من الوقت اللازم لإعداد تقارير الدين العام من شهر إلى أسبوع.

2.3.2: أهمية التحول الرقمي في القطاع الحكومي:

1. دعم اتخاذ القرار: تُساعد الحكومات في تقييم الأداء المالي ووضع خطط موازنة فعالة (Smith, 2021).

2. **تقليل الفساد:** تُقلل من مخاطر سوء الإدارة من خلال توفير معلومات واضحة ومُدققة (Khan & Ali, 2022).

3. **تعزيز الثقة العامة:** تُبني ثقة المواطنين من خلال إظهار إدارة مسؤولة للمال العام (Hassan, 2023).

4. **الامتثال الدولي:** تُساعد في تلبية متطلبات الجهات المانحة مثل البنك الدولي من خلال الامتثال لمعايير مثل (IPSAS (Abdul-Rahman, 2020).

5. **تحسين تخصيص الموارد:** تُمكن الحكومات من تحديد الأولويات المالية، مثل الإنفاق على التعليم أو الصحة (Al-Salem, 2021).

6. **دعم التحول الرقمي:** تُشكل أساسًا لتطبيق تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الإدارة المالية (Taylor, 2022).

7. **تعزيز الحوكمة:** تُدعم مبادئ الحوكمة الجيدة من خلال توفير معلومات شفافة للمجتمع المدني (Hassan, 2023).

3.3.2: خصائص جودة التقارير المالية الحكومية:

تُحدد جودة التقارير المالية في القطاع الحكومي من خلال مجموعة من الخصائص الأساسية التي تتماشى مع المعايير الدولية مثل دليل الإحصاءات المالية الحكومية (GFSM) ومعايير التقارير المالية الدولية (IPSAS). تشمل هذه الخصائص:

1. الملاءمة:

ومن خلال وجهة نظر، (Al-Dmour, 2022)، إنها يجب أن تكون التقارير المالية ذات قيمة تنبؤية أو تأكيدية، بحيث تُساعد أصحاب المصلحة في تقييم الأداء الحكومي واتخاذ القرارات. على سبيل المثال، تُقدم التقارير المالية الحكومية بيانات عن الإيرادات والمصروفات لتقييم كفاءة تخصيص الموارد العامة.

2. التمثيل الصادق:

تتطلب هذه الخاصية أن تكون التقارير دقيقة، كاملة، ومحيدة. في القطاع الحكومي، يُعد التمثيل الصادق ضروريًا لضمان عدم التلاعب في البيانات المالية، مما يُعزز المساءلة (IPSASB)، (2020).

3. إمكانية المقارنة:

حيث ترى الباحثة، (Mensah، 2021)، إنه يجب أن تسمح التقارير المالية بمقارنة الأداء المالي عبر الفترات الزمنية وبين الجهات الحكومية المختلفة، وهذه الخاصية تُساعد في تقييم الاتساق في الأداء المالي، مثل مقارنة ميزانيات السنوات المتتالية.

4. الحداثة:

حيث أشار، (Al-Sharif، 2023)، إنها تُعتبر الحداثة من الخصائص المهمة، حيث يجب تقديم التقارير المالية في الوقت المناسب لتكون ذات قيمة لصناع القرار. التأخر في تقديم التقارير قد يُقلل من فائدتها، خاصة في سياقات التخطيط المالي الحكومي.

5. الوضوح:

وأوضح كل من، (Ismael & Kamel، 2021)، يجب أن تكون التقارير المالية مفهومة لجميع المستخدمين، بما في ذلك المواطنون غير المتخصصون. في القطاع الحكومي، يُعد الوضوح ضروريًا لضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات المالية دون تعقيد.

6. الموثوقية:

وأشار الباحث، (Al-Dmour، 2022)، إنه تتعلق هذه الخاصية بمدى خلو التقارير من الأخطاء المادية وتقديمها للمعلومات بشكل موضوعي، والموثوقية تُعزز الثقة في الأداء المالي للحكومة وتُقلل من مخاطر الفساد.

7. الشفافية:

تُعد الشفافية خاصية أساسية في القطاع الحكومي، حيث تتطلب تقديم بيانات مالية مفتوحة ومتاحة للجمهور، الشفافية تُساعد في مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة، وهي إحدى الأولويات في المعايير الدولية مثل، (IPSASB، 2020).

4.3.2: أنواع التقارير المالية الحكومية:

ويرى (Al-Dmour، 2021)، إن التقارير المالية الحكومية أداة أساسية لتوثيق الأداء المالي للمؤسسات الحكومية وضمان الشفافية والمساءلة أمام المواطنين والجهات الرقابية، وتختلف هذه التقارير عن نظيراتها في القطاع الخاص بسبب طبيعة الأهداف الحكومية التي تركز على الخدمة العامة بدلاً من تحقيق الأرباح، ومع التطور التكنولوجي السريع، أحدث التحول الرقمي

تغييرات جذرية في إعداد ونشر هذه التقارير، مما ساهم في تحسين الشفافية، تقليل الأخطاء، وتسريع عمليات اتخاذ القرار.

تتنوع التقارير المالية الحكومية بناءً على الغرض والجهة المستهدفة، وتشمل الأنواع التالية:

1. بيان الموازنة العامة:

حيث أشار الكاتب، (Chan، 2022) يُعد هذا البيان التقرير الأساسي الذي يُظهر التخطيط المالي للحكومة، حيث يُوضح الإيرادات المتوقعة (مثل الضرائب) والمصروفات المخطط لها (مثل الإنفاق على التعليم والصحة)، وتُعتبر بيانات الموازنة أداة حيوية لضمان التوازن المالي في القطاع العام، وأشارت الباحثة، (Aisha Al-Mansoori، 2021)، أُشير إلى أن هذه البيانات تُساعد في تعزيز المساءلة عندما تُقدم بشكل دقيق ومحدث.

2. التقارير المالية السنوية:

وأشار الكاتب، (Ruppel، 2023)، إنها تُقدم هذه التقارير نظرة شاملة على الأداء المالي للحكومة خلال سنة مالية، وتشمل الميزانية العمومية، بيان الإيرادات والمصروفات، وبيان التدفقات النقدية، ويُبرز أن هذه التقارير تُستخدم من قبل الجهات الرقابية لتقييم كفاءة استخدام الموارد العامة، بينما أظهر الباحث (Mohammed Al-Khalifa، 2022)، أن التقارير السنوية تُعزز ثقة المواطنين عندما تكون شفافة ومُتاحة للعامة.

3. بيان التدفقات النقدية الحكومية:

يُوضح (Cangiano، 2021)، هذا البيان التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية (مثل جمع الضرائب)، الاستثمارية (مثل شراء الأصول)، والتمويلية (مثل الاقتراض)، وتُساعد هذه البيانات الحكومات على إدارة السيولة بفعالية، وأشارت الباحثة، (Fatima Al-Hashimi، 2023)، أن استخدام التكنولوجيا يُحسن دقة هذه البيانات.

4. تقارير الإنفاق العام:

حيث أشار المؤلف، (Richard Allen، 2022) تُركز هذه التقارير على توثيق كيفية إنفاق الأموال العامة على القطاعات المختلفة مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية، ويُشير إلى أن هذه التقارير تُعتبر أداة أساسية للحد من الفساد، حيث أشار للباحث، (Ahmed Al-Sayed، 2021)، أن التقارير الدقيقة تُقلل من سوء استخدام الموارد العامة.

5. تقارير الدين العام:

حيث أشار الكاتب، (Susan Thomas، 2023)، تُوضح هذه التقارير حجم الدين العام، مصادر التمويل، وسياسات السداد، وتُساعد هذه التقارير على تقييم المخاطر المالية للحكومة، بينما أشارت الباحثة، (Sara Al-Najjar، 2022)، إلى أن التقارير الشفافة تُحسن تصنيف الديون السيادية.

5.3.2: أثر جودة التقارير المالية على التحول الرقمي في القطاع الحكومي بوزارة

المالية:

يُعتبر التحول الرقمي في القطاع الحكومي، وتحديدًا في وزارة المالية، أداة فعالة لتعزيز جودة التقارير المالية وتحقيق أهدافها. يمكن تحليل هذا الأثر من خلال النقاط التالية:

1. تحسين الشفافية من خلال الأنظمة الرقمية:

يُسهّم التحول الرقمي في تطوير أنظمة التقارير الذكية وبحيرات البيانات، مما يُتيح توفير بيانات مالية دقيقة وشفافة في الوقت الفعلي، هذا ومما انعكس إيجابيًا على جودة التقارير المالية (MOF, 2024).

2. تسريع عمليات التقارير وزيادة الكفاءة:

ومن وجهة نظر كل من، (Ismael & Kamel, 2021)، إنها تُساهم التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، في أتمتة إعداد التقارير المالية، مما يُقلل من الأخطاء البشرية ويُسرّع وصول المعلومات إلى المستخدمين، ووفقًا لدراسة حديثة، أظهرت الشركات التي اعتمدت التحول الرقمي تحسنًا في جودة التقارير من خلال تقليل الأخطاء وزيادة الاعتمادية.

3. دعم الامتثال للمعايير الدولية:

ومن جهة أخرى يرى كل من، (Majles Tech, 2024)، إنها تُمكن الأنظمة الرقمية، مثل نظام "فاتكا" المستخدم في الهيئة العامة للزكاة والدخل في السعودية، من تتبع العمليات المالية بشكل آلي، مما يُحسن الامتثال للمعايير الدولية ويُعزز جودة التقارير.

4. تعزيز اتخاذ القرارات الاستراتيجية:

يُوفر التحول الرقمي أدوات تحليل متقدمة تُساعد وزارة المالية على توليد رؤى دقيقة من البيانات المالية، مما يدعم اتخاذ قرارات استراتيجية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، يُشير تقرير وزارة المالية في الإمارات إلى أن مشروع إحصاءات مالية الحكومة ساهم في تحسين جودة البيانات المالية بما يتماشى مع توصيات صندوق النقد الدولي (MOF, 2024).

5. تحسين تجربة المستخدمين وتعزيز الثقة:

في حين أوضح، (MyGov, 2023)، إن من خلال توفير خدمات رقمية متطورة، مثل منصات التقارير الإلكترونية، تُحسن وزارة المالية تجربة المستخدمين من الجهات الحكومية والمواطنين، مما يُعزز الثقة في التقارير المالية، فإن التحول الرقمي في القطاع الحكومي ساهم في زيادة الشفافية وتحسين جودة الخدمات.

ويرى الباحث أن جودة التقارير المالية أداة حيوية لضمان الشفافية في القطاع الحكومي، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، وتهدف جودة التقارير المالية إلى تقديم بيانات دقيقة وشفافة تُساهم في اتخاذ القرارات المالية المستنيرة وتعزيز الثقة بين الحكومات وأصحاب المصلحة، تُسهم جودة التقارير المالية في دعم اتخاذ القرارات في القطاع الحكومي، من خلال التحول الرقمي، يمكن لوزارة المالية تعزيز هذه الأهداف عبر تحسين الشفافية، تسريع العمليات، وضمان الامتثال للمعايير الدولية.

الفصل الثالث

الجانب العمل

نبذة عن وزارة المالية الليبية

تمهيد:

وزارة المالية لها أهمية وتأثير على القطاعات العامة بشكل عام، وعلى الحياة الاقتصادية الواسعة التي تجمع بين مختلف المصادر المالية، والجهود البشرية والاجتماعية بشكل خاص، فوزارة المالية تعتبر المظلة التنظيمية.

كما تهتم وزارة المالية بتطبيق النظم المالية، والقوانين الخاصة، وتسعى لاستخدامها بكفاءة وفاعلية، حتى تستطيع تحقيق أهدافها، والنظم المحاسبية تعتبر من أهم هذه النظم التي تساعد في تحسين الأداء المالي، ولقد توجه اهتمام وزارة المالية نحو نظم المعلومات المحاسبية لتساعد في توفير البيانات والحقائق الخاصة بالنظم المالية وتحليلها، للحصول على المعلومات التي تمكنها من تحسين الأداء المالي واتخاذ القرارات الصحيحة.

ولقد تم تصميم نظم المعلومات المحاسبية للقيام بوظيفة إدارة البيانات المحاسبية، والسعي إلى توفير المعلومات التي يحتاجها متخذو القرارات، إن هذه النظم تستمد أهميتها من أهمية وطبيعة القرارات التي تساهم في تحسين الأداء المالي في وزارة المالية.

1.3 نبذة عن وزارة المالية الليبية:

تتولى وزارة المالية مسئولية رسم وتنفيذ السياسات المالية للدولة الليبية في إطار التوجهات العامة للحكومة، حيث تقوم الوزارة بإعداد الميزانية العامة للدولة بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية، وذلك على النحو الذي يعكس التوجهات المالية للدولة، وفي مقدمتها الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق تحرص وزارة المالية على توجيه الاستثمار الحكومي بما يتفق والسياسات المالية للدولة بالإضافة إلى إدارة

الدين العام والإبقاء على معدلاته في الحدود المقبولة دولياً، والعمل على تعزيز الاستقرار المالي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، كما تحرص الوزارة على تعزيز علاقات التعاون المشترك مع الدول الشقيقة والصديقة في المجالات المالية، وذلك من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات التي من شأنها توفير الإطار القانوني لهذه العلاقات، وتشمل هذه الاتفاقيات على سبيل المثال تجنب الازدواج الضريبي، والتجارة الحرة، الاتفاقيات والجمركية ([WWW.htt://itcadel.gov.ly](http://www.itcadel.gov.ly)).

1.1.3 رسالة وزارة المالية الليبية:

تعنى وزارة المالية بتطبيق النظم المالية، والقوانين الخاصة بالكفاءة والفعالية، وذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال وضع أولويات الإنفاق، وإدارة الأموال العامة التي تشمل الدين العام، والمساهمة في صنع السياسات الاقتصادية، وضمان وجود إطار عمل تنظيمي ملائم ([WWW.mof.gov.ly](http://www.mof.gov.ly)).

2.1.3 أهداف وزارة المالية:

تتولى وزارة المالية وضع وتنفيذ الخطط والبرامج للسياسات المالية وفقاً للتشريعات النافذة، كما تتولى إدارة أموال الدولة، وإعداد الميزانية العامة، وتحديد الموارد التمويلية لها، وكيفية جبايتها وإنفاقها، وكيفية التصرف فيها، ومتابعة تنفيذها، ومراجعتها، وإعداد الحسابات الختامية الخاصة بها.

3.1.3 مهام واختصاصات وزارة المالية الليبية:

تتولى وزارة المالية ممارسة الاختصاصات الآتية (الجريدة الرسمية، وزارة العدل، العدد 9 سنه، 2012، ص 493):

- تنفيذ التشريعات واللوائح والقرارات المنظمة لعمل وزارة المالية.
- الإشراف على إيرادات الدولة ومصروفاتها وأموالها العامة وأصولها وممتلكاتها وخزائنها ومخزوناتها، ومراقبة تحصيل وتوريد الإيرادات وفقاً للتشريعات المنظمة لها والعمل على

تحصيل الأموال المستحقة للخزانة العامة، واسترداد ما أنفق منها أو تم التصرف فيه بالمخالفة.

- المساهمة مع الجهات المعنية الأخرى في دراسة وتنسيق وتقويم الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم مقترحاتها بهذا الشأن إلى مجلس الوزارة وغيره من الجهات المعنية.

- إعداد واقتراح السياسات المالية والخطط والبرامج الكفيلة بتنفيذها.

- إعداد الميزانية العامة للدولة وتحديد موارد تمويلها، وجبايتها، وإجراء التسويات اللازمة لها ومسك السجلات المالية، وضبطها، وإقبالها وفقا للتشريعات المنظمة لذلك.

- تمويل الجهات العامة بمخصصاتها من الميزانية العامة، وفقا للترتيبات المالية المقررة في الخصوص.

- توجيه ومتابعة إدارة حسابات الدولة والإشراف عليها.

- المشاركة في اقتراح التشريعات المنظمة للخطط والسياسات التنموية والنقدية.

- إعداد الدراسات المتعلقة بنشاط الوزارة والدراسات التقييمية بشأنها.

- دراسة ومتابعة العلاقات الفنية والمالية مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمساهمة في المؤتمرات واللجان المشتركة وإعداد الاتفاقيات وتنفيذها في إطار السياسات المعتمدة في هذا الشأن، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

- اتخاذ التدابير اللازمة لمتابعة تحصيل واسترداد ديون الدولة في الداخل والخارج بالتنسيق مع ذات العلاقة.

- إبداء الرأي حول الموضوعات التي تحال من مجلس الوزراء في مجال عمل الوزارة.

- دراسة أساليب تشجيع وتحفيز الادخار والعمل على استثمار المدخرات الوطنية بما يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني، وتقديم المقترحات بالخصوص إلى الجهات المعنية.

- دراسة مشروعات الاتفاقيات الملزم عقدها في مجالات التعاون الفني مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ومتابعة تنفيذها وتنسيق الاستفادة منها خدمة لأهداف التنمية في ليبيا.
- إعداد وتطوير نظم المراقبة المالية طبقا للتشريعات النافذة وتنفيذها لكافة الجهات التي تمول ميزانياتها كلياً أو جزئياً من الخزانة العامة، وإصدار المناشير والتعليمات اللازمة لرفع كفاءة الأداء المالي، ورفع مستوى الوعي بالتشريعات المالية النافذة.
- تسمية مندوبي وزارة المالية في المؤسسات والشركات المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة في الأحوال التي تستوجب ذلك قانوناً.
- تسمية المراقبين الماليين ومساعدتهم في الوزارات والجهات الأخرى، واقتراح تسميتهم للسفارات والبعثات الدبلوماسية لليبيا في الخارج وفقاً للتشريعات النافذة.
- إصدار قرارات التعيين، والترقية، والنقل، والندب، والإعارة، وذلك وفقاً لميزانية الوزارة وملاكاتها المعتمدة، ووفقاً للضوابط والشروط المحددة بالتشريعات النافذة.
- القيام بالإجراءات المتعلقة بالتحقيق في وقائع التهرب الضريبي والجمركي، وأي تهرب مالي آخر واجب التوريد للخزانة العامة.
- الإشراف على مساهمات ليبيا في المؤسسات والصناديق المالية والإقليمية والدولية.
- مباشرة الاختصاصات الأخرى التي تعهد إليها بموجب القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن الجهات المختصة.

2.3: منهجية الدراسة :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة القائم على جمع البيانات والمعلومات ومن ثم تصنيفها وتنظيمها وتحليلها والتعبير عنها كميًا، للوصول إلى استنتاجات تساهم في التطوير والتغيير وتم عرض النتائج باستخدام الأسلوب الكمي والتعبير عن النتائج بأرقام وجداول ورسومات بيانياً.

1.2.3 : أداة جمع البيانات :

تم جمع البيانات من خلال مصادر بحث أولية ومصادر ثانوية كما يلي :

1. مصادر البحث الأولية :

تم استخدام صحيفة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج تحقق أهداف الدراسة والاطلاع على تقرير السنوي لوزارة المالية لسنة (2025) .

2. مصادر البحث الثانوية :

تم الاطلاع على الكتب والدوريات والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة لجمع البيانات، هذا بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة العالمية (تقنية الانترنت).

3. الأساليب الإحصائية :

تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والمتاحة في المنظومة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، باستخدام المتوسط الحسابي لقياس مدى تركيز البيانات حول إجابة معينة، واستخدام الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت البيانات، وكذلك استخدام اختبار الانحدار لمعرفة تأثير التحول الرقمي على جودة التقرير المالية.

2.2.3: مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في وزارة المالية في حين تمثلت عينة الدراسة في جميع موظفين داخل إدارة المراجعة وإدارة المتابعة وإدارة المعلومات والتوثيق والبالغ عددهم (57) موظف في وزارة المالية.

3.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

3-3-1: صدق الأداة

اختبر الباحث صدق وثبات أداة الدراسة إذ تم استخدام أسلوب الصدق وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة. وقد أخذ الباحث بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية.

3-3-2: ثبات الأداة

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (2) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت 88 % وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من 60%. وبالتالي يمكن القول إن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما يقصدها الباحث، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر 88%

جدول (2): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

| المحور | عدد الفقرات | قيمة ألفا |
|---------------|-------------|-----------|
| التحول الرقمي | 15 | 0.809 |
| الموثوقية | 5 | 0.759 |
| الملائمة | 5 | 0.761 |
| الوقتية | 5 | 0.740 |
| الأداة ككل | 30 | 0.891 |

4.3: أساليب تحليل البيانات:

لبيان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس، تم استخدام الأسلوب الوصفي الإحصائي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS) إذ تم استخدام الوسائل التالية:

1.4.3: الاحصاء الوصفي:

ويشمل ما يلي:

- 1) الجداول التكرارية والرسومات البيانية: وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة
- 2) المتوسط الحسابي: بهدف التعرف على تقييمات عينة الدراسة لكل فقرة.
- 3) الانحراف المعياري: لقياس درجة تشتت قيم اجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

2.4.3: الاحصاء الاستدلالي:

ويشمل ما يلي:

- 1) الانحدار الخطي البسيط: لدراسة أثر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية.

5.3: عرض النتائج

1.5.3: تمهيد

هدفت الدراسة إلى الاطلاع على أثر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية في وزارة المالية حيث تم تقسيم آلية عرض النتائج كآلاتي:

1- وصف خصائص أفراد العينة.

2- عرض نتائج اتفاق أفراد العينة.

3- اختبار توزيع البيانات.

4- اختبار فرضيات الدراسة.

2.5.3: وصف خصائص العينة

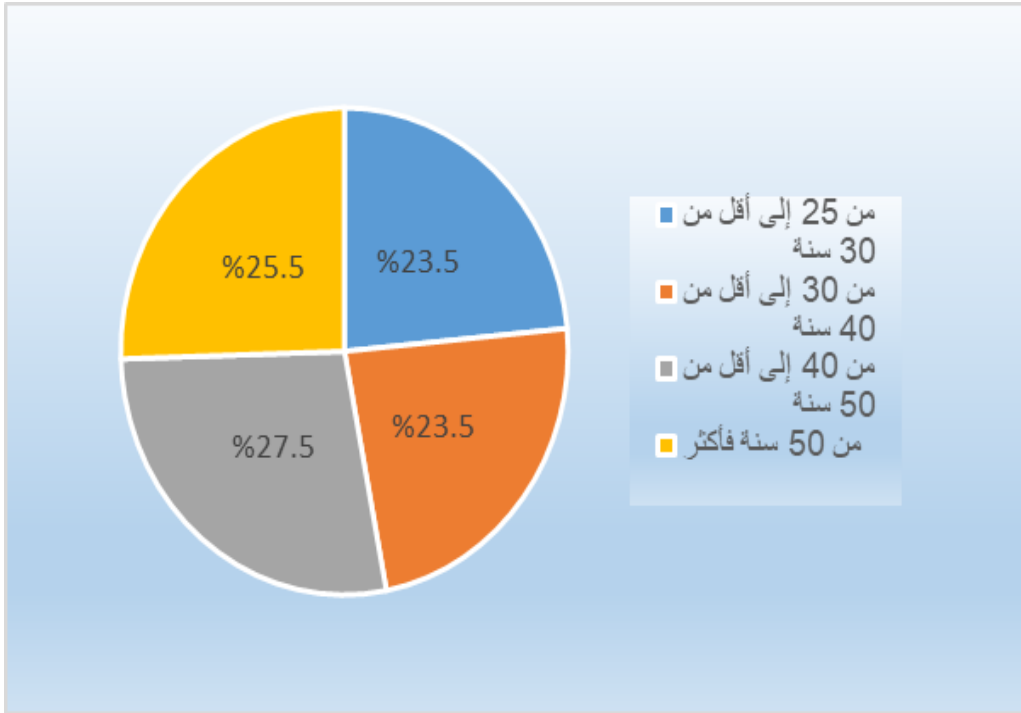
يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من حيث النوع والعمر والمستوى التعليمي والتخصص وسنوات الخبرة.

ثانياً: الفئة العمرية

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

| العمر | التكرار | النسبة |
|-----------------------|---------|--------|
| من 25 - أقل من 30 سنة | 12 | 23.5% |
| من 30 - أقل من 40 سنة | 12 | 23.5% |
| من 40 - أقل من 50 سنة | 14 | 27.5% |
| من 50 سنة فأكثر | 13 | 25.5% |
| المجموع | 51 | 100% |

يظهر من الجدول رقم (4) أن عينة الدراسة توزعت من حيث الفئة العمرية على ثلاث فئات، إذ احتلت الفئة العمرية (40-50) سنة المرتبة الأولى إذ بلغ عددهم (14) وبنسبة (27.5%) واحتلت الفئة العمرية (من 50 سنة فأكثر) المرتبة الثانية إذ بلغ عددهم (13) وبنسبة (25.5%)، بينما احتلت المرتبة الثالثة الفئة العمرية (من 25-30 سنة) والفئة (من 30-40) إذ بلغ عددهم (12) وبنسبة (23.5%)، لكلاً منهما.



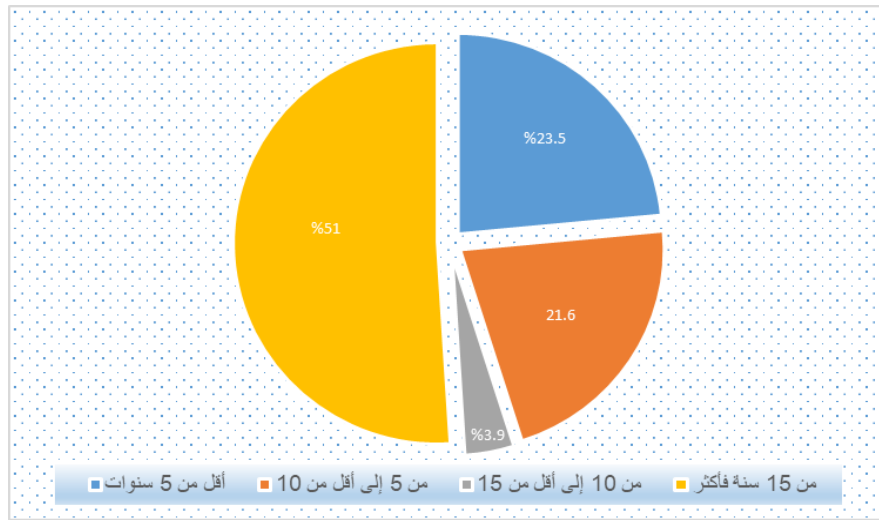
شكل رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

ثالثاً: سنوات الخبرة

جدول رقم (5) يبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة | التكرار | النسبة |
|-----------------------|---------|--------|
| أقل من 5 سنوات | 12 | 23.5% |
| من 5 – أقل من 10 سنة | 11 | 21.6% |
| من 10 – أقل من 15 سنة | 2 | 3.9% |
| من 15 سنة فأكثر | 26 | 51% |
| المجموع | 51 | 100 |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (5) أن عينة الدراسة توزعت من حيث سنوات الخبرة على أربع فئات، إذ احتلت فئة الذين خبراتهم من (من 15 سنة فأكثر) المرتبة الأولى إذ بلغ عددهم (26) وبنسبة (51%) وفئة الذين خبراتهم (أقل من 5 سنوات) المرتبة الثانية إذ بلغ عددهم (12) وبنسبة (23.5%)، وجاء المرتبة الثالثة فئة الذين خبراتهم (من 5 – أقل من 10 سنة) إذ بلغ عددهم (11) وبنسبة (21.6%). واحتلت المرتبة الرابعة والأخيرة فئة الذين خبراتهم (من 10 – أقل من 15 سنة) إذ بلغ عددهم (2) وبنسبة (3.9%) وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة الدراسة (96.1%) تزيد خبراتهم على 5 سنوات في هذا المجال مما يضيف على النتائج مصداقية أكثر.



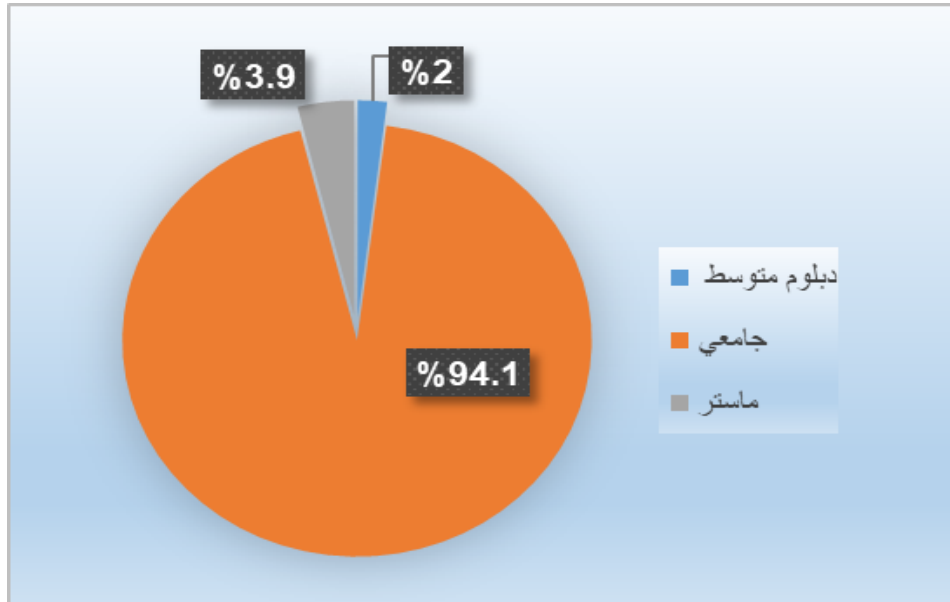
شكل رقم (7) يبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

رابعاً: المؤهل العلمي

جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

| النسبة | التكرار | 1 المؤهل العلمي |
|--------|---------|-----------------|
| %2 | 1 | دبلوم متوسط |
| %94.1 | 48 | بكالوريوس |
| %3.9 | 2 | ماجستير |
| %100 | 51 | المجموع |

يظهر من الجدول رقم (6) أن عينة الدراسة توزعت من حيث المستوى التعليمي على ثلاث فئات، إذ احتل مؤهل البكالوريوس المرتبة الأولى إذ بلغ عددهم (48) ونسبة (%94.1) واحتل المؤهل الماجستير المرتبة الثانية إذ بلغ عددهم (2) ونسبة (%3.9)، بينما احتل المرتبة الثالثة والأخيرة حملة دبلوم المتوسط إذ بلغ عددهم (1) ونسبة (%2). ويتضح من هذه النتائج أن (%98) من إجمالي عينة الدراسة من حملة المؤهلات الجامعية فما فوق وهذا بدوره يعطي النتائج مصداقية أكبر.



شكل (8) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

6.3: اختبار مقياس الاستبانة

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale of five points) لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (7) يبين قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة

| المقياس | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

1.6.3: مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

تم وضع مقياس ترتيبي للمتوسط الحسابي وفقا لمستوى أهميته وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج وفقا لما يلي:

| المقياس | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---------|------------|----------|----------|-----------|----------------|
| الدرجة | 4.2-5 | 3.4-4.19 | 2.6-3.39 | 1.8-2.59 | 1-1.79 |

جدول (8) يبين مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

| الأهمية النسبية | المتوسط الحسابي |
|-----------------|-----------------|
| منخفضة جدا | 1-1.79 |
| منخفضة | 1.8-2.59 |
| متوسطة | 2.6-3.39 |
| مرتفعة | 3.4-4.19 |
| مرتفعة جدا | 4.2-5 |

7.3: عرض نتائج اتفاق أفراد العينة

1.7.3: مدى اتفاق إجابات أفراد العينة حول التحول الرقمي

جدول (9): إجابات أفراد العينة على فقرات التحول الرقمي

| ت | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن المئوي | مستوى تطبيق التحول الرقمي | الرتبة |
|-------------|-----------------|-------------------|--------------|---------------------------|--------|
| 1 | 3.71 | 0.807 | 74.2% | مرتفع | 10 |
| 2 | 3.90 | 0.781 | 78% | مرتفع | 9 |
| 3 | 3.59 | 0.898 | 71.8% | مرتفع | 13 |
| 4 | 3.41 | 1.152 | 68.2% | مرتفع | 15 |
| 5 | 3.51 | 0.987 | 70.2% | مرتفع | 14 |
| 6 | 4.12 | .791 | 82.4% | مرتفع | 3 |
| 7 | 4.04 | 0.894 | 80.8% | مرتفع | 7 |
| 8 | 4.24 | 0.651 | 84.8% | مرتفع جداً | 1 |
| 9 | 4.06 | 0.925 | 81.2% | مرتفع | 5 |
| 10 | 3.92 | 0.956 | 78.4% | مرتفع | 8 |
| 11 | 4.18 | .740 | 83.6 | مرتفع | 2 |
| 12 | 3.65 | .820 | 73% | مرتفع | 11 |
| 13 | 4.08 | .891 | 80.8% | مرتفع | 6 |
| 14 | 3.59 | .779 | 71.8% | مرتفع | 12 |
| 15 | 4.10 | .900 | 82% | مرتفع | 4 |
| الفقرات ككل | | 3.87 | 0.456 | 77.4% | مرتفع |

من خلال الجدول رقم (9)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى التحول الرقمي تتراوح بين (3.41) - (4.24)، وجميعها تشير إلى أن مستوى التحول الرقمي هو بدرجات مختلفة من مرتفعة إلى مرتفعة جداً. فلقد حصلت الفقرة القائلة " للتحول الرقمي أهمية استراتيجية فرضتها التكنولوجيا الحديثة." على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.24) وبلغ انحرافها المعياري (0.651)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، بينما حصلت الفقرة التي تنص على " يتم تبادل البيانات بين الأقسام المختلفة إلكترونياً دون الحاجة

إلى تدخل يدوي "على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (1.152) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات التحول الرقمي يساوي (3.87) بانحراف معياري (0.456)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، مما يدل على أنه هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى تطبيق التحول الرقمي في وزارة المالية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة.

2.7.3: مدى اتفاق إجابات أفراد العينة حول موثوقية جودة التقارير المالية

جدول (10): إجابات أفراد العينة على فقرات الموثوقية

| الرتبة | مستوى الموثوقية | الوزن المئوي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | ت |
|--------|-----------------|--------------|-------------------|-----------------|-------------|
| 1 | مرتفع جداً | 86.2% | .678 | 4.31 | 1 |
| 2 | مرتفع | 82.8% | .601 | 4.14 | 2 |
| 5 | مرتفع | 75.2% | .862 | 3.76 | 3 |
| 4 | مرتفع | 79.2% | .958 | 3.96 | 4 |
| 3 | مرتفع | 81.2% | 0.925 | 4.06 | 5 |
| مرتفع | | 80.2% | 0.609 | 4.01 | الفقرات ككل |

من خلال الجدول رقم (10)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى موثوقية جودة التقارير المالية تتراوح بين (3.76) – (4.31)، وجميعها تشير إلى أن مستوى موثوقية جودة التقارير المالية هو بدرجات مختلفة من مرتفع إلى مرتفع جداً، فلقد حصلت الفقرة القائلة "يساهم استخدام النظم الرقمية في التقليل من الأخطاء المحاسبية" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.31) وبلغ انحرافها المعياري (0.678)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، بينما حصلت الفقرة التي تنص على "تساهم التقنيات الرقمية في زيادة الثقة في البيانات المالية المعروضة" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (0.862) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات موثوقية جودة التقارير المالية يساوي (4.01) بانحراف معياري (0.609)،

وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، مما يدل على أنه هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى موثوقية جودة التقارير المالية في وزارة المالية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة.

3.7.3 مدى اتفاق إجابات أفراد العينة حول ملائمة جودة التقارير المالية

جدول (11): إجابات أفراد العينة على فقرات الملائمة جودة التقارير المالية

| الرتبة | مستوى الملائمة | الوزن المئوي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | ت |
|--------|----------------|--------------|-------------------|-----------------|-------------|
| 1 | مرتفع جداً | 85% | 0.771 | 4.25 | 1 |
| 3 | مرتفع جداً | 84.4% | 0.702 | 4.22 | 2 |
| 4 | مرتفع | 80.8% | 0.774 | 4.04 | 3 |
| 5 | مرتفع | 80% | .721 | 4.00 | 4 |
| 2 | مرتفع جداً | 84.8% | 0.651 | 4.24 | 5 |
| مرتفع | | 83% | 0.603 | 4.15 | الفقرات ككل |

من خلال الجدول رقم (11)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى ملائمة جودة التقارير المالية تتراوح بين (4.00) - (4.25)، وجميعها تشير إلى أن مستوى ملائمة جودة التقارير المالية هو بدرجات مختلفة من مرتفعة إلى مرتفعة جداً، فقد حصلت الفقرة القائلة " تُمكن الأنظمة الرقمية من تقديم تقارير محاسبية تتناسب مع احتياجات متخذي القرار " على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.25) وبلغ انحرافها المعياري (0.771)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، بينما حصلت الفقرة التي تنص على " يساعد التحول الرقمي في تخصيص التقارير المحاسبية حسب نوع المستخدم (داخلي/خارجي)" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.721) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات ملائمة جودة التقارير المالية يساوي (4.15) بانحراف معياري (0.603)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، مما يدل على أنه هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى ملائمة جودة التقارير المالية في وزارة المالية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة.

4.7.3 مدى اتفاق إجابات أفراد العينة حول وقتية جودة التقارير المالية

جدول (12): إجابات أفراد العينة على فقرات الوقتية

| الرتبة | مستوى الوقتية | الوزن المئوي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الفقرات |
|--------|---------------|--------------|-------------------|-----------------|-------------|
| 4 | مرتفع جداً | 85% | 0.560 | 4.25 | 1 |
| 3 | مرتفع جداً | 85.4% | 0.635 | 4.27 | 2 |
| 2 | مرتفع جداً | 86.6% | .516 | 4.33 | 3 |
| 1 | مرتفع جداً | 87.4% | .528 | 4.37 | 4 |
| 5 | مرتفع جداً | 84.4% | .461 | 4.22 | 5 |
| مرتفع | | 83.8 | 0.429 | 4.19 | الفقرات ككل |

من خلال الجدول رقم (12)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى وقتية جودة التقارير المالية تتراوح بين (4.22) - (4.37)، وجميعها تشير إلى أن مستوى وقتية جودة التقارير المالية هو بدرجات مرتفعة جداً، فلقد حصلت الفقرة القائلة " يقلل التحول الرقمي من التأخير في توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرار " على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.37) وبلغ انحرافها المعياري (0.528)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، بينما حصلت الفقرة التي تنص على " يساهم استخدام النظم المحوسبة في إرسال التقارير للمستفيدين في الوقت المطلوب " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.461) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات وقتية جودة التقارير المالية يساوي (4.19) بانحراف معياري (0.429)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، مما يدل على أنه هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى وقتية جودة التقارير المالية في وزارة المالية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة.

8.3 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحويل الرقمي في تحسين جودة التقارير (الموثوقية، الملائمة، الوقتية) بوزارة المالية

من الفرضية أعلاه تم صياغة الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

أولاً: دراسة أثر التحويل الرقمي في موثوقية جودة التقارير المالية بوزارة المالية

لدراسة هذا الأثر تم صياغة الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحويل الرقمي في موثوقية جودة التقارير المالية بوزارة المالية

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحويل الرقمي في موثوقية جودة التقارير المالية بوزارة المالية

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لدراسة أثر بين المتغير المستقل (التحويل الرقمي) والمتغير التابع (موثوقية جودة التقارير المالية).

جدول رقم (13) نتائج اختبار أثر التحويل الرقمي في موثوقية جودة التقارير المالية بوزارة المالية

| المعلومات | قيمة المعلمة | قيمة اختبار t | معنوية اختبار t | معامل الارتباط | معنوية معامل الارتباط | قيمة معامل التحديد R ² |
|----------------|--------------|---------------|-----------------|----------------|-----------------------|-----------------------------------|
| التحويل الرقمي | 0.619 | 5.510 | 0.001 | 0.827 | 0.000 | 0.383 |

من الجدول السابق رقم (13) يتضح الآتي:

1) بلغت قيمة معلمة الانحدار الخاصة بأثر التحويل الرقمي في موثوقية جودة التقارير المالية (0.619) وهي قيمة موجبة مما يشير الى وجود علاقة تأثير ايجابي للتحويل الرقمي في موثوقية جودة التقارير المالية في الوزارة قيد الدراسة، وهي معنوية من خلال قيمة اختبار (t) حيث بلغت قيمته (5.510)، وكانت المعنوية المشاهدة المناظرة له (0.001) وهي اقل من قيمة (0.05) وهذا يدل على معنوية المتغير.

2) بلغت قيمة معامل الارتباط للتحويل الرقمي في موثوقية جودة التقارير المالية (0.827) وهي قيمة ذات دلالة معنوية حيث كانت المعنوية المشاهدة لها تساوي (0.001)، وهذا يدل على أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة احصائية بين التحويل الرقمي وموثوقية جودة التقارير المالية.

3) بلغت قيمة معامل التحديد (R^2)، باعتباره المعامل الذين يقيس القدرة التفسيرية للمتغير المستقل (التحويل الرقمي)، ويتضح من خلال قيمة المعامل المذكور والبالغة (38.3%) ان التحويل الرقمي يؤثر بما نسبته 38.3% من التغير الحاصل في موثوقية التقارير المالية.

وعلى ضوء المعلومات المبينة في الجدول السابق سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتحويل الرقمي في موثوقية جودة التقارير في الوزارة قيد الدراسة.

ثانيا: دراسة أثر التحويل الرقمي في الملائمة التقارير المالية

لدراسة هذا الدور تم صياغة الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحويل الرقمي في ملائمة التقارير بوزارة المالية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحويل الرقمي في الملائمة التقارير بوزارة المالية.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لدراسة علاقة التأثير بين المتغير المستقل (التحويل الرقمي) والمتغير التابع (ملائمة جودة التقارير المالية).

جدول رقم (14) نتائج اختبار أثر التحويل الرقمي في الملائمة جودة التقارير المالية

| المعاملات | قيمة المعلمة | قيمة اختبار t | معنوية اختبار t | معامل الارتباط | معنوية معامل الارتباط | قيمة معامل التحديد R^2 |
|----------------|--------------|---------------|-----------------|----------------|-----------------------|--------------------------|
| التحويل الرقمي | 0.519 | 4.253 | 0.001 | 0.591 | 0.001 | 0.270 |

من الجدول السابق رقم (14) يتضح الاتي:

1) بلغت قيمة معلمة الانحدار الخاصة التحويل الرقمي (0.519) وهي قيمة موجبة مما يشير الى وجود علاقة تأثير إيجابي للتحويل الرقمي في ملائمة جودة التقارير المالية قيد الدراسة، وهي معنوية من خلال قيمة اختبار (t) حيث بلغت قيمته (4.253)، وكانت المعنوية المشاهدة المناظرة له (0.001) وهي اقل من قيمة (0.05) وهذا يدل على معنوية المتغير.

2) بلغت قيمة معامل الارتباط بين التحويل الرقمي وملائمة جودة التقارير المالية (0.519) وهي قيمة ذات دلالة معنوية حيث كانت المعنوية المشاهدة لها تساوي (0.001)، وهذا يدل على أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة احصائية بين التحويل الرقمي وملائمة جودة التقارير المالية بالوزارة قيد الدراسة.

3) بلغت قيمة معامل التحديد (R^2)، باعتباره المعامل الذين يقيس القدرة التفسيرية للمتغير المستقل (التحويل الرقمي)، ويتضح من خلال قيمة المعامل المذكور والبالغة (27.0%) ان التحويل الرقمي تؤثر بما نسبته 53.4% من التغير الحاصل في ملائمة.

وعلى ضوء المعلومات المبينة في الجدول السابق سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة احصائية يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحويل الرقمي في ملائمة التقارير المالية بوزارة قيد الدراسة.

ثالثا: دراسة أثر التحويل الرقمي في وقتية جودة التقارير المالية

لدراسة هذا الاثر تم صياغة الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحويل الرقمي في وقتية جودة التقارير المالية بوزارة قيد الدراسة.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحويل الرقمي في وقتية جودة التقارير المالية بوزارة قيد الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لدراسة علاقة التأثير بين المتغير المستقل (التحويل الرقمي) والمتغير التابع (وقتية التقارير المالية).

جدول رقم (15) نتائج اختبار أثر التحول الرقمي في وقتية التقارير المالية

| المعلومات | قيمة المعلمة | قيمة اختبار t | معنوية اختبار t | معامل الارتباط | معنوية معامل الارتباط | قيمة معامل التحديد R ² |
|---------------|--------------|---------------|-----------------|----------------|-----------------------|-----------------------------------|
| التحول الرقمي | 0.299 | 2.194 | 0.001 | 0.281 | 0.033 | 0.089 |

من الجدول السابق رقم (15) يتضح الآتي:

- 1) بلغت قيمة معلمة الانحدار الخاصة بالتحول الرقمي (0.299) وهي قيمة موجبة مما يشير إلى وجود علاقة تأثير إيجابي للتحول الرقمي في وقتية جودة التقارير المالية، وهي معنوية من خلال قيمة اختبار (t) حيث بلغت قيمته (2.194)، وكانت المعنوية المشاهدة المناظرة له (0.001) وهي أقل من قيمة (0.05) وهذا يدل على معنوية المتغير.
 - 2) بلغت قيمة معامل الارتباط بين للتحول الرقمي ووقتية جودة التقارير المالية (0.281) وهي قيمة ذات دلالة معنوية حيث كانت المعنوية المشاهدة لها تساوي (0.033)، وهذا يدل على أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة احصائية بين للتحول الرقمي ووقتية جودة التقارير المالية.
 - 3) بلغت قيمة معامل التحديد (R²)، باعتباره المعامل الذي يقيس القدرة التفسيرية للمتغير المستقل (التحول الرقمي)، ويتضح من خلال قيمة المعامل المذكور والبالغة (8.9%) أن التحول الرقمي يؤثر بما نسبته 8.9% من التغير الحاصل في وقتية جودة التقارير المالية.
- وعلى ضوء المعلومات المبينة في الجدول السابق سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي في وقتية جودة التقارير المالية بالوزارة قيد الدراسة.

رابعاً: دراسة أثر التحول الرقمي في جودة التقارير المالية (الموثوقية، الملائمة، الوقتية)

لدراسة هذا الاثر تم صياغة الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي في جودة التقارير المالية بوزارة
قيد الدراسة.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي في جودة التقارير المالية بوزارة قيد
الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لدراسة علاقة التأثير بين المتغير
المستقل (التحول الرقمي) والمتغير التابع (جودة التقارير المالية).

جدول رقم (16) نتائج اختبار أثر التحول الرقمي في جودة التقارير المالية

| المعاملات | قيمة المعلمة | قيمة اختبار t | معنوية اختبار t | معامل الارتباط | معنوية معامل الارتباط | قيمة معامل التحديد R ² |
|---------------|--------------|---------------|-----------------|----------------|-----------------------|-----------------------------------|
| التحول الرقمي | 0.586 | 5.060 | 0.001 | 0.537 | 0.001 | 0.343 |

من الجدول السابق رقم (16) يتضح الاتي:

1. بلغت قيمة معلمة الانحدار الخاصة التحول الرقمي (0.586) وهي قيمة موجبة مما يشير الى وجود علاقة تأثير ايجابي للتحول الرقمي في جودة التقارير المالية، وهي معنوية من خلال قيمة اختبار (t) حيث بلغت قيمته (5.060)، وكانت المعنوية المشاهدة المناظرة له (0.001) وهي اقل من قيمة (0.05) وهذا يدل على معنوية المتغير.
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R²)، باعتباره المعامل الذين يقيس القدرة التفسيرية للمتغير المستقل (التحول الرقمي)، ويتضح من خلال قيمة المعامل المذكور والبالغة (34.3%) ان التحول الرقمي يؤثر بما نسبته 34.3% من التغير الحاصل في جودة التقارير المالية.

3. وعلى ضوء المعلومات المبينة في الجدول السابق سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة احصائية للتحويل الرقمي في جودة التقارير المالية بالوزارة قيد الدراسة.

9.3 النتائج والتوصيات

1.9.3 النتائج:

1. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي ودال إحصائيًا للتحول الرقمي على جودة التقارير المالية في وزارة المالية، مما يعكس الدور المحوري للتحول الرقمي في تحسين الملاءمة، الموثوقية، الوقتية، وقابلية الفهم في التقارير المالية.
2. تبين أن استخدام الأنظمة الرقمية مثل (GFMIS) ساهم بشكل واضح في زيادة دقة وشفافية المعلومات المحاسبية وفي تعزيز ثقة المستخدمين بها، خاصة في ظل ضعف بعض جوانب الرقابة الداخلية التقليدية.
3. أظهرت النتائج أن التحول الرقمي أدى إلى تحسين المحتوى والمنافع المتولدة من المعلومات المحاسبية.
4. أكدت الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية بين التحول الرقمي ومستوى جودة التقارير المالية، حيث بلغت معاملات الانحدار والارتباط قيمًا معنوية عند مستوى دلالة (0.05).
5. أشارت النتائج إلى أن التحول الرقمي يسهم في تقليل مخاطر المعلومات وعدم التماثل بين الأطراف، ويزيد من كفاءة استخدام الموارد المالية في الوحدات الحكومية.
6. أظهرت الدراسة أن الموارد البشرية المؤهلة تكنولوجياً تشكل عاملاً حاسماً في نجاح تطبيق التحول الرقمي، حيث إن ضعف المهارات التقنية يمثل أحد أهم معوقات تطبيق الأنظمة الرقمية بفعالية.
7. كشفت النتائج أن هناك تحديات داخلية وخارجية تواجه تطبيق التحول الرقمي في البيئة الحكومية، أبرزها ضعف البنية التحتية التقنية، ونقص التدريب، وضعف التنسيق المؤسسي بين الإدارات.

2.9.3 التوصيات:

1. ضرورة تبني وزارة المالية نهجاً استراتيجياً شاملاً للتحول الرقمي يدمج بين البنية التقنية، العنصر البشري، وإدارة التغيير التنظيمي لتحقيق الاستفادة في جودة التقارير المالية.
2. تعزيز برامج التدريب وبناء القدرات التقنية للمحاسبين والمراجعين في مجال استخدام الأنظمة الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة.

3. تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات (IT Governance) كإطار مكمل لنظام GFMIS لأغراض تقييم المخاطر والحد من الفساد المالي والإداري.
4. دعم الدولة والمؤسسات الحكومية للبنية التحتية الرقمية، خاصة في شبكات الاتصال، وأمن المعلومات، وأنظمة حماية البيانات، لضمان بيئة رقمية آمنة وفعالة.
5. تشجيع الجامعات والمعاهد العليا على إدراج مقررات متخصصة في التحول الرقمي والمحاسبة الإلكترونية ضمن المناهج الأكاديمية لتأهيل الكوادر المستقبلية.
6. تعزيز التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الرقمية لتطوير أنظمة رقابة مالية فورية وفعالة في رصد المخالفات وتحسين جودة الإفصاح المالي.
7. تطوير نظام إلكتروني موحد للربط بين الإدارات المالية الحكومية لتبادل البيانات والمعلومات المالية بصورة لحظية، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة.
8. تحديث التشريعات المالية والمحاسبية لتتوافق مع متطلبات التحول الرقمي، خاصة فيما يتعلق بالتوقيع الإلكتروني، وحماية البيانات، والمستندات الرقمية.
9. إجراء دراسات مستقبلية حول أثر تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تطوير جودة التقارير المالية الحكومية في ليبيا.

1.4 المراجع:

1.1.4: الكتب:

1. أحمد، لطيف صالح، معايير إعداد التقارير المالية، (الجزائر مكتبة المدائن للنشر والتوزيع 2011م).
2. حماد، عبد العالي طارق، التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2011م).
3. الريشاني، سمير، مقدمة في المعايير الدولية، (القاهرة: الأوائل للنشر والتوزيع، 2012م).
4. العرفي، علي بن طارق، أثر عولمة التقارير المالية في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، (دمشق: دار الأمراء للنشر والتوزيع، 2011).
5. قاموس المعاني الجامع، (2020)، معجم الجامع، معجم عربي الكتروني، قاموس اللغة العربية المعاصرة، القاموس المحيط، المعجم الوسيط.

2.1.4: الرسائل العلمية:

1. إسرائ، باسيمان، ومنال، بو غابة، (2024)، أثر التحول الرقمي على جودة وظيفة المراجعة الداخلية، دراسة حالة شركة سونلغاز بو رقلة، ماجستير أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، صفحة 7 - 8، الجزائر.
2. إسرائ، بدة، (2020)، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ماجستير أكاديمي، جامعة قاصدي مرتاح، الصفحة: 14، الجزائر.
3. إسماعيل، تمام، (2023)، التحول الرقمي لخدمات المعلومات في المكتبة المركزية لجامعة تشرين: الواقع والطموح، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، صفحة: 35، سوريا.
4. أمنة، خروبي، ومروة، عطافي، (2022)، دور التحول الرقمي في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2016 - 2021م، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي

- 1945، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، صفحة: 18 - 19 - 20 - 21، الجزائر.
5. الأمين، داو الحاج، (2021)، أهمية التحول الرقمي للمؤسسة في تحقيق فاعلية الاستبصار الاستراتيجي: دراسة ميدانية بالمؤسسة السياحية: فندق قورارة تيميمون، جامعة محمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ماجستير أكاديمي، الجزائر.
6. أمين، كمبوش محمد، ووليد، بن فاتح، (2023)، المهارات الرقمية والتحول الرقمي، المركز الجامعي بلحاج بو شعيب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر.
7. جمال، زمورة، (2024)، دور التحول الرقمي في تحسين أداء المنظمة العمومية، دراسة حالة: قطاع الصحة بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الصفحة: 13، 14، الجزائر.
8. حبيبة، نعيمة فتحية، وسمية، يوسف، (2022)، أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية في القطاع الحكومي، دراسة ميدانية - المؤسسة الولائية تيارت، رسالة ماجستير، جامعة بن خلدون - تيارت - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، صفحة 16 - 17، الجزائر.
9. حوري، عبد اللطيف أبو بكر عمر، (2022)، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الريان، اليمن.
10. حيدر، خليل خالد، (2021)، دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة القوائم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، معهد الدراسات العليا، جامعة الشرق الأدنى، رسالة ماجستير، أربيل، العراق.
11. الدباس، أحمد إبراهيم محمد، (2022)، أثر متطلبات التحول الرقمي في ممارسات إدارة الموارد البشرية في القطاع الحكومي الأردني، رسالة ماجستير، الصفحة: 18، جامعة عمان العربية، الأردن.

12. دراسة، الرجيب، رولا عبد الرزاق علي، (2023)، دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة الزاوية، ليبيا.
13. رحلي، العلجة، وبن السعدي سلوى، (2022)، أثر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف - المسيلة، الجزائر.
14. سمية، خالد خوجة، وخيرة، سمية، (2023)، أتمتة العمليات المصرفية كآلية للتحول الرقمي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، صفحة: 13، الجزائر.
15. سمية، خالد خوجة، وخيرة، غزير، (2023)، أتمتة العمليات المصرفية كآلية للتحول الرقمي، رسالة ماجستير، جامعة بن خلدون، الصفحة: 18، الجزائر.
16. السيد، خلود وليد سمير، (2022)، واقع التحول الرقمي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الإداريين وأعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير، صفحة 9 - 10 جامعة الشرق الأوسط، الأردن .
17. الشمري، هدى معزي، (2024)، تأثير القيادة الإبداعية على الأداء المؤسسي في ظل التحول الرقمي: دراسة تحليلية على جامعة قطر، رسالة ماجستير، جامعة قطر، كلية الإدارة والاقتصاد، صفحة: 26، قطر.
18. الشوبكي، حمزة علي عبد الهادي، (2024)، أثر التحول الرقمي على أداء المستشفيات الأردنية الخاصة في مدينة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال، صفحة 19، 20، 21، الأردن.
19. شيماء، وجدي، (2024)، أثر التحول الرقمي على الاتصال الإداري في المؤسسات الجامعية، دراسة حالة جامعة تبسة، رسالة ماجستير، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، صفحة: 12، الجزائر.
20. صباح، سامي، (2021)، واقع التحول الرقمي وانعكاسه على مستوى الكفاءة المؤسسية في بلدية خانينونس، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، صفحة: 45، غزة، فلسطين.

21. صلاح الدين، ثامري، (2024)، أثر التحول الرقمي على مؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة جامعة المسيلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجبلاي بو نعامة، خميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، صفحة: 6، الجزائر.
22. عبد الحميد، بشير، (2023)، أثر التحول الرقمي على ممارسات الموارد البشرية في منظمات الاعمال، دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
23. العقربي، رامي عمر أبو القاسم، (2024)، أثر تقنيات التحول الرقمي في تحقيق جودة الخدمات، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، رسالة ماجستير، ليبيا.
24. علي، عليا المهدي، (2023)، تأثير الذكاء الاصطناعي على جودة التقارير المالية وانعكاسه على متخذي القرار، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، الصفحة: 49، العراق.
25. علي، عليا مهدي، (2023)، تأثير الذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية وانعكاسه على متخذي القرار، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، صفحة: 46، العراق.
26. غزال، ابتسام، مرغني، وأميرة، (2023)، التحول الرقمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي، دراسة ميدانية المديرية الجهوية للخطوط الجوية الجزائرية، ورقلة، ماجستير أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، صفحة: 6، 7، الجزائر.
27. محمد، مصطفى، جمعة، ومعتوق، خالد عمر، (2021)، أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي في ليبيا - المعوقات والحلول، كلية الاقتصاد والتجارة، أطروحة دكتوراه جامعة طبرق.
28. مخرمش، محمد الصافي، وسالمي، مراد، (2023)، التحول الرقمي وأثره في تعزيز كفاءة الاتصال التنظيمي، دراسة ميدانية في الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز سونلغاز، بورقلة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الصفحة: 5، 6، الجزائر.

- 29.مدلحي، ميس، (2023)، أثر التحول الرقمي في ممارسات إدارة الموارد البشرية، دراسة ميدانية في البنك الوطني الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، الصفحة: 27، 28، 31، 32، سوريا.
30. هاجر، بشير بن داود، وإيمان، بن تراري، (2023)، التحول الرقمي ودوره في تحسين أداء المؤسسة البنكية، دراسة حالة بنك القرض الشعبي CPA بني صاف، جامعة عين تموشنت - بلحاج بو شعيب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الصفحة: 12 - 13 - 14، الجزائر.
31. الوثيري، عائشة خالد محمد، (2024)، أثر التحول الرقمي على التدقيق الاستراتيجي: الدور الوسيط لجودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط الصفحة: 19 - 20، الأردن.
- 32.وزاني، دلال، وزكور، ماجدة، (2022)، التحول الرقمي في البنوك الجزائرية في ظل جائحة كوفيد 19، دراسة ميدانية لعينة من البنوك، (وقلة، تقرت)، ماجستير أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، صفحة: 11، 12، الجزائر.

3.1.4: المجالات العلمية:

1. أبو ستالة، أبو القاسم محمود، (2023)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأثرها على جودة أداء طلبة المحاسبة بالجامعات الليبية الخاصة، " دراسة استطلاعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة"، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، صفحة 289، جامعة لبدة الكبرى الأهلية، ليبيا.
2. إدريس، خالد موسى، (2020)، التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية، ملتقيات، الصفحة 10، الامارات.
3. آل عزام، سعد بن ناصر، (2024)، آليات تعزيز التحول الرقمي للجهات الحكومية بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2023، دراسة تطبيقية على جامعة الملك خالد، مجلة دراسات الاقتصادية والاعمال، المجلد:11، العدد:1، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة جدة، السعودية.

4. آل عزام، سعد بن ناصر، (2024)، آليات تعزيز التحول الرقمي للجهات الحكومية بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، "دراسة تطبيقية على جامعة الملك خالد، مجلة الدراسات والاعمال، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، صفحة 74، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الملك خالد، جدة، المملكة العربية السعودية.
5. البسيوني، بسمة عبد الرحمن حسن، (2021)، دراسة أثر الحوسبة السحابية كأحد تقنيات التحول الرقمي على هيكل التكاليف، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 2، جامعة بور سعيد، الصفحة:656، مصر.
6. البيلي، إسلام أحمد أمين محمد، (2023)، أثر التحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالي على جودة التقارير المالية في البنوك، دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، صفحة 474، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
7. تركي، نهي السيد؛ علي عبد الوهاب نصر، (2021) دراسة واختبار العلاقة بين مستوى تفعيل مكاتب المحاسبة لممارسات رأس المال البشري وجودة التقارير المالية لعملاء المراجعة في بيئتي الأعمال والممارسة المهنية في مصر. مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 5، العدد 2، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية مجلد 5، العدد 2، ص 250-260.
8. الثمالي، إيلاف بنت طلال الدماس، وأحمد، أميرة محمد علي، (2023)، التحول الرقمي بإدارة منظمات الاعمال وأثره على الأداء، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد، 47.
9. حامد، عطا الله، (2024)، أثر التحول الرقمي في نظم المعلومات المحاسبية على جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أصحاب المصالح: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة بالمنطقة الوسطى، صفحة: 110، مجلة أفاق اقتصادية، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، الخمس، ليبيا.
10. الحداد، رشا محمد حمدي، (2022)، أثر تطبيق التحول الرقمي بمنشآت المراجعة على جودة عملية المراجعة، دراسة ميدانية على البيئة المهنية في مصر، جامعة السادات، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 13، العدد 2، الصفحة: 98، مصر.

11. خنفر، الصديق محمد، واكريم، حمزة محمد، (2022)، أثر إدارة المخاطر التحول الرقمي في تحسين كفاءة أمن المعلومات، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي ليبيا.
12. دبنون، محمد سالم، والجدي، زمزم، (2023)، أثر التحول الرقمي على الأداء الوظيفي لدى المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت، مجلة البيات العلمية المحكمة، الصفحة: 131 - 132، ليبيا.
13. ربيع، قرين، (2023)، تقنيات التحول الرقمي واستراتيجيات - نماذج عن قصص فشل ونجاح لشركات عالمية، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد: 2، العدد: 2، الصفحة: 66، الجزائر.
14. رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، وقاسم، زينب عبد الحفيظ، (2020)، دور التحول الرقمي في رفع كفاءة أداء البنوك وجذب الاستثمارات، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والاعمال، كلية الجامعة للعلوم والتكنولوجيا، الصفحة: 9، غزة، فلسطين.
15. رشوان، عبد الرحمن محمد، وأبو عرب، هبة حمادة، (2022)، دور التحول الرقمي في تحسين جودة عملية التدقيق الداخلي، مجلة الدراسات محاسبة ومالية، المجلد 17 - العدد 59 - فلسطين.
16. سبع، سنية محمد أحمد لسيمان، (2021)، تأثير التحول الرقمي على جودة الخدمات التعليمية على رضا الطلاب، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد 12، العدد 4، جامعة قناة السويس، الصفحة: 28، مصر.
17. السبكي، أحمد محمد، ودرويش، أحمد محمود، (2024)، التحول الرقمي واقع وتحديات، ورقة استكشافية، النسخة 7، العدد 29.
18. سحر، فاري لبنى، (2021)، دراسة تحليلية لمحددات نجاح التحول الرقمي في الشركات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 8، العدد 15، الصفحة: 36، الجزائر.
19. سقاط، أحمد عادل، عزيز الرحمن، ريان عدنان، (2022)، التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية وفق رؤية 2030، دراسة حالة مستشفى النور بمكة المكرمة في الفترة

- 2021، 2022، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد: 6، العدد: 25، الصفحة: 101، 102، السعودية.
20. شاوشي، خيرة، وخلوف، زهرة، (2023)، التحول الرقمي في الجزائر، مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية، المجلد: 5، العدد: 1، الجزائر.
21. شتوان، خديجة إبراهيم، وكعبية، مها محمد، (2021)، واقع التحول الرقمي بالمؤسسات الليبية في ظل جائحة كورونا، المؤتمر الأكاديمي الرابع لدراسات الاقتصاد والاعمال، قطاع الاعمال في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة الدراسات الاقتصادية والاعمال، الصفحة: 181، ليبيا.
22. شنن، علي عباس، (2023)، أثر التحول الرقمي على التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية - كلية التجارة - جامعة دمياط - المجلد الرابع - العدد الأول - الجزء الثاني -، مصر.
23. عبد العال، إبراهيم، والعربي، إيمان، وتمراز، محمد، (2024)، الدور الوسيط لقابلية التقارير المالية للقراءة في علاقة استراتيجيات الشركة بجودة تقارير المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، المجلد 38، الصفحة: 1542، مصر.
24. عبد العزيز، جعفر عثمان، (2023)، أثر لجان المراجعة في جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في السودان، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية.
25. عبد اللطيف، طارق عبد الوهاب، (2024)، أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية الحكومية، العدد الأول، المجلد الخامس، مجلة المصورة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. مصر.
26. عبده، أحمد عبد الله خليل، (2022). المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحول الرقمي: دليل تطبيقي وميداني من بيئة الاعمال المعاصرة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مجلد 3 عدد 2، ص: 448، 510.
27. العبيدي، عماد فتح الله والفخفاخ، حمادي، (2023)، تأثير العلاقة بين تطور الأنظمة المصرفية والممارسات المحاسبية على جودة التقارير المالية "دراسة ميدانية على

المصارف التجارية الليبية" المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

28. علي، مصطفى جمعة محمد، ومعتوق، خالد عمر، (2021)، أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي في ليبيا – المعوقات والحلول، المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة، مستقبل الاقتصاديات العربية في ظل الأوبئة والجوائح الصحية، صفحة: 677 - 678.

29. فرحات، مؤمن، (2021)، أثر تطبيق نظام "GFMIS" على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية: دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية مجلة المحاسبة والمراجعة، مجلة الحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد الأول، مصر.

30. القحطاني، محمد زيد، (2025)، أثر تطبيق معايير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث، المجلد 4، العدد 3، السعودية.

31. قرواش، خديجة صبري، (2024)، وندى مختار الساحلي، أهمية تطبيق التحول الرقمي المحاسبي في المشروعات الريادية: دراسة ميدانية على مزاوли مهنة المحاسبة وبحاث الاكاديمية الليبية في بلدية مصراته، مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد، الثاني، الصفحة 26، ليبيا.

32. قريني، نورالدين (2022)، دور التحول الرقمي في التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد 19 وتحقيق الإنعاش الاقتصادي المنشود، دراسة حالة الجزائر، مجلة وحدة البحث في التنمية الموارد البشرية، الصفحة: 490، المجلد 17، العدد 1، الجزائر.

33. القمبري، محمد سالم، والعدل، منير محمد، (2024)، التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي، (الأكاديمية الليبية للدراسات العليا جنزور نموذجاً)، مجلة البحوث الاكاديمية " عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول للتربية والتعليم المنعقد بالأكاديمية، مصراته، صفحة: 96، ليبيا.

34. القنبري، محمد قيس عادل، (2020)، أثر التقنيات الحديثة للثورة الصناعية الرابعة على المحاسبة والمراجعة (مراجعة النظرية للدراسات السابقة) المؤتمر الدولي الأول حول التحول الرقمي في عصر المعرفة، ليبيا.

35. الكافي، أشرف سالم، وعلي، سالمة مصباح القذافي، (2023)، مدى مساهمة التحول الرقمي والحوسبة السحابية في تعزيز مهنة المحاسبة، من وجهة نظر الأكاديميين والمختصين في مجال المحاسبة، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، كلية الاقتصاد جامعة سرت، ليبيا.
36. كشمير، حسن حسن أحمد، (2025)، أثر التحول الرقمي على خصائص المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 26، العدد الأول، الصفحة: 324، جامعة بور سعيد، مصر.
37. لخضر، بن سعيد، رديف، مصطفى، (2022)، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وأفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الصفحة: 342، المجلد 6، العدد 1، الجزائر.
38. محمد، مصطفى جمعة ومعتوق، خالد محمد، (2021)، أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي في ليبيا، المعوقات والحلول، ليبيا، جامعة طبرق، المؤتمر الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة.
39. محمود، فاروق محمود، وأمين، محمد، والضبع، عمرو، (2023)، أثر استخدام التحول الرقمي على جودة التعليم العالي، دراسة تطبيقية على مؤسسات التعليم العالي، مجلة الاكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية، المجلد: 14، العدد: 4، صفحة 350 - 351، مصر.
40. المدني، محمود علي، والذباح، طارق صالح، (2024)، التحول الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد 30، العدد 5، ليبيا.
41. مفتاح، امباركة سالم، وأحمد، صالح خميس، (2024)، التحول الرقمي وأثره على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة سرت"، مجلة البيان العلمية، العدد السابع عشر، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.
42. الهيلالي، مصطفى إبراهيم محمد، (2021)، التحول الرقمي في عصر البيانات الضخمة، المجلة العربية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، جامعة القاهرة، الصفحة: 199، العدد 1، المجلد 1، مصر.

43. وهبة، أماني أحمد، (2023)، التحول الرقمي وعلاقته بالحوكمة الرقمية والتقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد 5، العدد 2.

44. ياسين، فاطمة السيد العربي، (2023) دور عملية المراجعة الفورية في دعم موثوقية القوائم المالية الإلكترونية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، المجلد 24، العدد الأول، مصر.

4.1.4: المراجع الأجنبية:

1. . ilcino V. (2020) ، "An analysis of digital technology impact on improving the environmental status" international journal of advanced science and technology ،vol.29 ،issu 6.
2. . Meraghni, O., Bekkouche, L., & Demdoum, Z. (2021). Impact of digital transformation on accounting information systems-evidence from Algerian firms. *Economics and Business*, 35(1), 249-264
3. . Mikhaylov A. (2021) ، "Features of digital transformation of modern banking transaction" Available at
4. Abdul-Rahman, A. (2020). Adoption of IPSAS and its impact on financial reporting quality in the public sector: Evidence from Malaysia (Doctoral dissertation, University of Malaya). UM Repository.
5. Accounting. United States: Cambridge Business Publishers.
6. Al-Dmour, A. (2022). The impact of financial reporting quality on public sector accountability: A case study of Jordan [Doctoral dissertation, University of Jordan]. Jordan University Repository. <https://repository.ju.edu.jo>
7. Al-Dmour, A. H. (2021). The impact of corporate governance on the quality of financial reporting: Evidence from Jordan (Doctoral dissertation, University of Jordan). Jordan University Library.
8. Al-Hamdan, S. (2022). Private blockchain for corporate financial reporting (Doctoral dissertation, University of Jordan). ProQuest Dissertations Publishing.

9. Al-Hashimi, F. (2023). Cash flow management in governmental entities: A digital approach (Doctoral dissertation, University of Sharjah). ProQuest Dissertations Publishing.
10. Al-Khalifa, M. (2022). Annual financial reporting and public accountability: Evidence from the MENA region (Doctoral dissertation, University of Qatar). ProQuest Dissertations Publishing. (UMI No. 29345612)
11. Allen, R. (2022). Fiscal transparency and accountability. International Monetary Fund.
12. Al-Mansoori, A. (2021). The role of budget statements in enhancing fiscal transparency in developing countries (Doctoral dissertation, University of Kuwait). ProQuest Dissertations Publishing.
13. Al-Masri, H. (2021). Financial reporting quality in the public sector: A comparative study [Doctoral dissertation, University of Baghdad]. University of Baghdad Digital Repository.
14. Al-Mutairi, A. R. (2022). The role of financial reporting in enhancing transparency and accountability in the public sector: Evidence from GCC countries (Doctoral dissertation, Kuwait University). Kuwait University Repository.
15. Al-Najjar, S. (2022). Public debt reporting and fiscal sustainability: A case study of GCC countries (Doctoral dissertation, King Fahd University). ProQuest Dissertations Publishing.
16. Al-Salem, F. M. (2021). The impact of financial reporting quality on resource allocation efficiency in the public sector: A case study of Jordan (Doctoral dissertation, University of Jordan). Jordan University Library.
17. Al-Sayed, A. (2021). Public expenditure reporting and its role in anti-corruption strategies (Doctoral dissertation, University of Bahrain). ProQuest Dissertations Publishing.
18. Al-Sayed, F. (2022). Transparency in public sector financial reporting [Doctoral dissertation, University of Cairo]. University of Cairo Digital Repository.
19. Al-Sharif, N. (2023). Enhancing financial reporting quality in Saudi public sector: Challenges and opportunities [Doctoral dissertation, King Saud University]. KSU Repository.

20. assessment of the digitalization of economy on agricultural growth" international journal of advanced science and technology vol.29 'issu.8.
21. Berikol, BZ. Killi, M., (2021), "The effects of digital transformation process on accounting profession and accounting education", *Ethics and Sustainability in Accounting and Finance*
22. Brown, E. (2023). *Technology in governmental financial management*. Routledge.
23. Brown, P. (2021). *International financial reporting standards: A practical approach* (3rd ed.). Routledge.
24. Cangiano, M. (2021). *Public financial management and its emerging architecture*. International Monetary Fund.
25. Casey, M. (2022). *Blockchain technology in financial services*. Wiley.
26. Chan, J. (2022). *Public sector accounting and financial management* (3rd ed.). Wiley.
27. Cohen, S. (2021). *Public sector accounting and financial management: Principles and practices* (2nd ed.). Edward Elgar Publishing.
28. Coombs, H. M., & Jenkins, D. E. (2021). *Public sector financial management* (5th ed.). Cengage Learning.
29. e Impact of Digital Transformation on Audit Quality: Exploratory Findings From a Delphi study. *science Journal for Commercial Research*, VOI. 3. PP.1-36
30. Elis Mediawati,(2025), *Bibliometric analysis of digital financial reporting: a comprehensive review of research trends and emerging topics*.
- 31.Galera. Z (2020) ' "Digitalization and the inception of concentric strategic alliance" *strategic change* 'vol.296 issu.2.
32. Hassan, F. A. (2023). *The impact of financial reporting on governance and public trust in the governmental sector: A study of Egypt* (Doctoral dissertation, Cairo University). Cairo University Theses Database.
- 33.Hassan, F. A. (2023). *The impact of financial reporting on governance and public trust in the governmental sector: A study of Egypt* (Doctoral dissertation, Cairo University). Cairo University Theses Database.

34. Hue Nguyen July 18, (2025), 10 Strategic Risks of Digital Transformation when Poorly Executed in Enterprises, This article is for CEOs, Executive Boards, and leaders who are shaping their organization's digital transformation strategy.
35. International Accounting Standards Board. (2020). Conceptual framework for financial reporting. IFRS Foundation
36. International Public Sector Accounting Standards Board. (2020). Conceptual framework for general purpose financial reporting by public sector entities. IFAC. <https://www.ipsasb.org>
37. Ismael, H. R., & Kamel, H. (2021). Internal audit quality and earnings management: Evidence from the UK. *Managerial Auditing Journal*, 36(7), 951–978.
38. Ismael, H. R., & Kamel, H. (2021). Internal audit quality and earnings management: Evidence from the UK. *Managerial Auditing Journal*, 36(7), 951–978.
39. Johnson, M. (2021). *E-government and public financial management*. Springer.
40. Jones, R., & Pendlebury, M. (2022). *Public sector accounting and financial reporting* (8th ed.). Pearson.
41. Khan, A., & Hildreth, W. B. (2023). *Government financial management: Theory and practice* (3rd ed.). Routledge.
42. Khan, M., & Ali, S. (2022). Financial reporting quality and corruption: A global perspective. *Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management*, 34(5), 621–640.
43. Mensah, E. (2021). The effect of IFRS adoption on financial reporting quality: Evidence from listed manufacturing firms in Ghana. *Economic Research-Ekonomska Istrazivanja*, 34(1), 2890–2905.
44. Mensah, E. (2021). The effect of IFRS adoption on financial reporting quality: Evidence from listed manufacturing firms in Ghana. *Economic Research-Ekonomska Istrazivanja*, 34(1),
45. Mensah, E. (2021). The effect of IFRS adoption on financial reporting quality: Evidence from listed manufacturing firms

- in Ghana. *Economic Research-Ekonomiska Istrazivanja*, 34(1),
46. Mensah, E. (2021). The effect of IFRS adoption on financial reporting quality: Evidence from listed manufacturing firms in Ghana. *Economic Research-Ekonomiska Istrazivanja*
 47. MyGov - Saudi Arabia. (2023, June 15). Digital transformation.
 48. Nguyen, T. H. (2023). The impact of blockchain technology on financial reporting quality: A study of Vietnamese firms (Doctoral dissertation, National Economics University, Hanoi). NEU Repository.
 49. Othman Hussein Othman Othman ,D.& AL – Dweikat, M.F.S, The Impact of Digital Transformation Risk Management on the Credibility of Accounting Information in Jordanian Commercial banks . *Psychology and Education Journal* , Issue 58 , vol 2 , 2021.
 50. Paiman Ibrahim Ahmed , Reducing Costs by the Use of Accounting , *Journal of Arts , Literature , Humanities and scial sciences*, v 54, Iraq, 2020
 51. Panseih Gharib,30th MAR 2025, Digital Transformation Misconceptions: Unveiling the Truth
 52. Ruppel, W. (2023). *Governmental accounting made easy* (4th ed.). Wiley.
 53. Saleh, A. (2021). Blockchain applications in financial reporting: Opportunities and challenges (Doctoral dissertation, University of Dubai). ProQuest Dissertations Publishing.
 54. Shaher Falah Alroud,(2025), Digital Transformation as a Moderator: A Study of the Impacts of Sustainability Reporting Disclosure on Financial Reporting Quality in the Jordanian Banking Sector ECONOMICS
 55. Smith, J. (2021). *Public sector financial management: Theory and practice* (3rd ed.). Sage Publications.
 56. Smith, J., & Jones, R. (2023). *Contemporary issues in financial reporting: Integrating ESG factors*. Wiley.
 57. Suryana (2018). The Role of The Internal Audits to the Quality of financial Reporting (survey of the banks are Listed on the Indouesia stock Exchange) Usei suryana Accounting Study program, Bandung – Indonesia . *Reports on Economics and Finance* vol 4, 2018 on 1, 1

58. Taylor, R. (2022). Digital transformation in public sector accounting: Challenges and opportunities. Routledge.
59. Thomas, S. (2023). Debt management in the public sector. Oxford University Press.
60. Zhang, C., & Lu, Y. (2021). Study on artificial intelligence: The state of the art and future prospects. *Journal of Industrial Information Integration*, 23, 100224.

الملاحق

1.5 الملاحق

الملحق رقم (1) الاستبيان



جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

قسم محاسبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يدخل ضمن الدراسة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة والتي تهدف إلى معالجة موضوع: أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية.

يكفي فقط التأشير بعلامة (✓) لكل إجابة في الخانة المناسبة التي تعكس رأيكم.

وفي الأخير أحيطكم علما أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فأملنا فيكم كبير بأن تكون إجاباتكم على الأسئلة موضوعية وصادقة.

شكرا على حسن تعاونكم وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير على تعاونكم

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

الجنس:

الفئة العمرية:

من 25 إلى 30 سنة من 31 إلى 40 سنة

من 41 إلى 50 سنة أكبر من 50 سنة

المستوى التعليمي:

متوسط ثانوي جامعي غير ذلك

الخبرة في العمل:

أقل من 5 سنوات من 6 إلى 10 سنوات من 11 إلى 15

من 16 إلى 20 سنة أكثر من 20 سنة

الجزء الثاني:

المحور الأول: التحول الرقمي في وزارة المالية الليبية

| غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | العبارات |
|----------------|-----------|-------|-------|------------|--|
| | | | | | 1. تمتلك المؤسسة بنية تحتية تقنية متطورة تدعم التحول الرقمي. |
| | | | | | 2. تعتمد المؤسسة على قواعد بيانات مركزية لتخزين المعلومات المالية. |
| | | | | | 3. يوجد فريق مختص بتقنية المعلومات لدعم التحول الرقمي في القسم المالي. |
| | | | | | 4. يتم تبادل البيانات بين الأقسام المختلفة إلكترونياً دون الحاجة إلى تدخل يدوي |
| | | | | | 5. يتم قياس مؤشرات الأداء الرقمي بشكل دوري. |
| | | | | | 6. يوفر التحول الرقمي التكاليف والوقت والجهد بشكل كبير |
| | | | | | 7. يساهم التحول الرقمي في خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية وتبسيط الإجراءات. |
| | | | | | 8. للتحول الرقمي أهمية استراتيجية فرضتها التكنولوجيا الحديثة. |
| | | | | | 9. استخدام التحول الرقمي يساعد في تقديم الخدمات المالية والغير المالية. |
| | | | | | 10. تواجه الوزارة تحديات في تحقيق الوضوح بسبب نقص التدريب على استخدام الأدوات الرقمية. |
| | | | | | 11. تُساعد الأنظمة الرقمية في تبسيط المعلومات المالية المعقدة لتكون مفهومة لأصحاب المصلحة. |
| | | | | | 12. يتم استخدام أجهزة وتقنيات حديثة (مثل الماسحات الضوئية، التوقيع الرقمي، إلخ) في العمليات المالية. |
| | | | | | 13. تُساهم التقنيات الرقمية في توفير تحديثات فورية للبيانات المالية. |
| | | | | | 14. ما مدى رضاك عن مستوى الوضوح في التقارير المالية بعد تطبيق التحول الرقمي. |
| | | | | | 15. يساهم التحول الرقمي على زيادة جودة العمل المحاسبي والتقليل من الأخطاء. |

المحور الثاني: أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية.

فقرات الموثوقية

| العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|--|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| يساهم استخدام النظم الرقمية في التقليل من الأخطاء المحاسبية. | | | | | |
| يساعد التحول الرقمي على تقديم معلومات مالية دقيقة وقابلة للتحقق. | | | | | |
| تساهم التقنيات الرقمية في زيادة الثقة في البيانات المالية المعروضة. | | | | | |
| توفر الأنظمة الرقمية سجلات يمكن تتبعها بسهولة للتحقق من صحة المعلومات. | | | | | |
| يعمل التحول الرقمي على تقليل فرص التلاعب في المعلومات المحاسبية. | | | | | |

فقرات الملائمة

| العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| تُمكن الأنظمة الرقمية من تقديم تقارير محاسبية تتناسب مع احتياجات متخذي القرار. | | | | | |
| يساعد التحول الرقمي في عرض المعلومات المالية بشكل واضح وسهل الفهم. | | | | | |
| توفر النظم الرقمية معلومات مالية حديثة ومرتبطة بالواقع المالي للمؤسسة. | | | | | |
| يساعد التحول الرقمي في تخصيص التقارير المحاسبية حسب نوع المستخدم (داخلي/خارجي). | | | | | |
| تسهم التقنيات الرقمية في تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات مالية مناسبة. | | | | | |

فقرات الوقتية

| العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| تتيح الأنظمة الرقمية إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب. | | | | | |

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|
| | | | | | يساعد التحول الرقمي في تسريع إعداد البيانات المالية الدورية. |
| | | | | | توفر التكنولوجيا إمكانية تحديث المعلومات المحاسبية بشكل لحظي أو مستمر. |
| | | | | | يقلل التحول الرقمي من التأخير في توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرار. |
| | | | | | يساهم استخدام النظم المحوسبة في إرسال التقارير للمستفيدين في الوقت المطلوب |

الملحق رقم (2) قرار (68) لسنة 2012م

قرار (68) لسنة 2012م.

باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة المالية وتنظيم جهازها الإداري قرار رقم (68) لسنة

2012م باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة المالية وتنظيم جهازها الإداري.

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وعلى قانون النظام المالي للدولة، ولائحة الميزانية

والحسابات والمخازن وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم (68) لسنة 1972 ميلادي، في شأن حرس الجمارك.

وعلى القانون رقم (19) لسنة 1428 ميلادي، بشأن تقديم خدمات الوحدات الإدارية لمنتسبيها

ولائحته التنفيذية.

وعلى القانون رقم (13) لسنة 1430 ميلادي، بشأن التخطيط ولائحته التنفيذية.

وعلى القانون رقم (1) لسنة 2005 ميلادي، بشأن المصارف.

وعلى القانون رقم (10) لسنة 2010 ميلادي، بشأن الجمارك وعلى القانون رقم (12) لسنة

2010 ميلادي، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.

وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (174) لسنة 2011 ميلادي، بشأن تحديد هيكل

الحكومة.

وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (184) لسنة 2011 ميلادي، بشأن اعتماد الحكومة

الانتقالية.

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2012 ميلادي، بتحديد اختصاصات وكلاء الوزارات

ومساعدتهم.

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2012 ميلادي، بتحديد اختصاصات وكلاء الوزارات

ومساعدتهم.

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2012 ميلادي، باعتماد الهيكل التنظيمي

واختصاصات وزارة النفط والغاز وتنظيم جهازها الإداري.

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (814) لسنة 1990 ميلادي، بإنشاء مصلحة

الضرائب.

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (104) لسنة 2007، بشأن إنشاء صندوق تصفية

الشركات العامة والأجهزة المنحلة وتعديله.

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (273) لسنة 2008 ميلادي، بإضافة تقسيم

تنظيمي بالجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للمالية.

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (83) لسنة 2009 ميلادي، بتقرير بعض الأحكام

في شأن بعض القرارات الصادرة عنها.

وبناء على ما عرضه وزير المالية بكتابه رقم (67) بتاريخ 2012/01/21 ميلادي.

وعلى ما قرره مجلس الوزراء باجتماعه العادي الخامس لسنة 2012 ميلادي.

قرر (68)

مادة (1)

يعتمد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة المالية ويتم تنظيم جهازها الإداري وفقاً لأحكام هذا

القرار.

مادة (2)

تتولى وزارة المالية وضع وتنفيذ الخطط والبرامج للسياسات المالية وفقاً للتشريعات النافذة، كما

تتولى إدارة أموال الدولة وإعداد الميزانية العامة وتحديد الموارد التمويلية لها وكيفية جبايتها

وإنفاقها وكيفية التصرف فيها ومتابعة تنفيذها ومراجعتها وإعداد الحسابات الختامية الخاصة بها،

ولها في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات التالية:

1- تنفيذ التشريعات واللوائح والقرارات المنظمة لعمل وزارة المالية.

2- الإشراف على إيرادات الدولة ومصروفاتها وأموالها العامة وأصولها وممتلكاتها وخزائنها ومخزوناتهما ومراقبة تحصيل وتوريد الإيرادات وفقا للتشريعات المنظمة لها والعمل على تحصيل الأموال المستحقة للخزانة العامة واسترداد ما أنفق منها أو ما تم التصرف فيه بالمخالفة.

3- المساهمة مع الجهات المعنية الأخرى في دراسة وتنسيق وتقييم الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم مقترحاتها بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء . وغيره من الجهات المعنية.

4 - إعداد واقتراح السياسات المالية والخطط والبرامج الكفيلة بتنفيذها.

5- إعداد الميزانية العامة للدولة وتحديد موارد تمويلها وجبايتها وإجراء التسويات اللازمة لها ومسك السجلات المالية وضبطها وإقفالها وفقا للتشريعات المنظمة لذلك.

6 -تمويل الجهات العامة بمخصصاتها من الميزانية العامة وفقا للترتيبات المالية المقررة في الخصوص.

7-توجيه ومتابعة إدارة حسابات الدولة والإشراف عليها وإعداد الحسابات الختامية لها.

8-المشاركة في اقتراح التشريعات المنظمة للخطط والسياسات التنموية والنقدية.

9 -إعداد الدراسات المتعلقة بنشاط الوزارة والدراسات التقييمية بشأنها.

10-دراسة ومتابعة العلاقات الفنية والميالة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمساهمة في المؤتمرات واللجان المشتركة وإعداد الاتفاقيات وتنفيذها في إطار السياسات المعتمدة في هذا الشأن وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

11-اتخاذ التدابير اللازمة لمتابعة تحصيل واسترداد ديون الدولة في الداخل والخارج بالتنسيق مع

ذات العلاقة.

- 12-إبداء الرأي حول الموضوعات التي تحال من مجلس الوزراء في مجال عمل الوزارة.
- 13-دراسة أساليب تشجيع وتحفيز الادخار والعمل على استثمار المدخرات الوطنية بما يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني، وتقديم المقترحات بالخصوص إلى الجهات المعنية.
- 14-دراسة مشروعات الاتفاقيات المزمع عقدها في مجالات التعاون الفني مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ومتابعة تنفيذها وتنسيق الاستفادة منها خدمة لأهداف التنمية في ليبيا.
- 15-إعداد وتطوير نظم المراقبة المالية طبقا للتشريعات النافذة وتنفيذها لكافة الجهات التي تمول ميزانياتها كليا أو جزئيا من الخزانة العامة، وإصدار المناشير والتعميمات اللازمة لرفع كفاءة الأداء المالي ورفع مستوى الوعي بالتشريعات المالية النافذة.
- 16-تسمية مندوبي وزارة المالية في المؤسسات والشركات المملوكة لكيا أو جزئيا للدولة في الأحوال التي تستوجب ذلك قانونا.
- 17-تسمية المراقبين الماليين ومساعدتهم في الوزارات والجهات الأخرى واقتراح تسميتهم للسفارات والبعثات الدبلوماسية لليبيا في الخارج وفقا للتشريعات النافذة.
- 18-إصدار قرارات التعيين والترقية والنقل والندب والإعارة وذلك وفقا لميزانية الوزارة وملاكاته المعتمدة، ووفقا للضوابط والشروط المحددة بالتشريعات النافذة.
- 19-القيام بالإجراءات المتعلقة بالتحقيق في وقائع التهرب الضريبي والجمركي وأي تهرب مالي آخر واجب التوريد للخزانة العامة.
- 20-الإشراف على مساهمات ليبيا في المؤسسات والصناديق المالية والإقليمية والدولية.
- 21-مباشرة الاختصاصات الأخرى التي تعهد إليها بموجب القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن الجهات المختصة.

مادة (3)

يكون للوزارة وكيل أو أكثر يمارس المهام المقررة لوكلاء الوزارات المقررة بموجب التشريعات النافذة ويعمل تحت إشراف الوزير .

مادة (4)

تتبع وزارة المالية الجهات التالية:

- 1 -مصلحة الجمارك.
- 2 -مصلحة الضرائب.
- 3- صندوق تصفية الشركات العامة والأجهزة المنحلة.
- 4 -مصرف الادخار والاستثمار العقاري.
- 5 -المصرف الريفي.
- 6 -مركز المعلومات والتوثيق.
- 7 -الشركة العامة لخدمات المراكز الإدارية.
- 8 -شركة الاستثمار الوطني.
- 9 -مراقبات الخدمات المالية.

المادة (5)

يتكون الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري بوزارة المالية التقسيمات التنظيمية التالية:

- 1 -إدارة الموارد المالية.
- 2 -إدارة الميزانية.
- 3 -إدارة الخزانة.
- 4 -إدارة المتابعة.
- 5 -إدارة الحسابات.
- 6 -إدارة المراقبين الماليين.

7- إدارة المؤسسات المالية والتعاون الفني.

8- إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

9- مكتب الشؤون القانونية.

10- مكتب المراجعة الداخلية.

11- مكتب شهود الواجب.

12- مكتب شؤون الوزارة.

مادة (6)

تختص إدارة الموارد المالية بما يلي:

- 1- متابعة البيانات المتعلقة بإيرادات الوحدات الإدارية المحلية والقطاعات والأجهزة المركزية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بتحصيل الإيرادات العامة من خلال التقارير الشهرية المنصوص عليها في لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- 2- تقديم المقترحات المتعلقة بتنظيم الإيرادات الذاتية التي يتم جبايتها من الوزارات والجهات العامة الأخرى بما يضمن توريدها للخزانة العامة.
- 3- متابعة ما يخصص لتغطية تكاليف استهلاك الجهات العامة من الكهرباء ومطابقتها مع الشركة المعنية.
- 4- وضع آلية لتسوية مستحقات الشركات العامة المعتمدة بالميزانية العامة وإجراء القيود المحاسبية لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالوزارة.
- 5- إعداد تقارير المتابعة الدورية والسنوية عن العائدات وحصة المجتمع.
- 6- اتخاذ الإجراءات والترتيبات الكفيلة بالمحافظة على حقوق الخزانة العامة وتحديد معدلات استهلاك المصرفيات الرأسمالية والموجودات المالية للشركات.

7-متابعة الاستقطاعات المركزية المتعلقة بموظفي القطاع العام ومطابقتها مع الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسويتها.

8 -إعداد التقارير الدورية عن سير العمل بالإدارة وإحالتها للجهات المختصة بالوزارة.

مادة (7)

تختص إدارة الميزانية بما يلي:

- 1 -إعداد المنشور السنوي بالقواعد التي يلزم إتباعها لتحضير مشروع الميزانية العامة وتعميمه على الجهات التي تخضع ميزانياتها لقانون النظام المالي للدولة.
- 2 -استلام وتجميع مشاريع الميزانية العامة الواردة من مختلف الوحدات الإدارية الخاضعة لقانون النظام المالي للدولة وإحالتها إلى اللجنة المالية مشفوعة بملاحظاتها.
- 3 -إعداد مشروع الميزانية العامة.
- 4 -مسك السجلات الخاصة بمخصصات الميزانية العامة ومتابعة ما يطرأ عليها من تغيير.
- 5 -إعداد بيانات بالالتزامات والمصروفات على مشروعات التنمية وتحديثها كل ثلاثة أشهر.
- 6 -التنسيق مع الإدارة المختصة بمصرف ليبيا المركزي بشأن التصرف في حسابات الميزانية العامة والتحقق من إدراج المبالغ المعتمدة بالميزانية في حساباتها بشكل منتظم.
- 7 -إعداد وإصدار المذكرات والتقارير الخاصة بعرض مشروع الميزانية العامة للدولة والمشاركة في صياغة مشروع القانون الخاص بها.
- 8 -متابعة إيرادات الميزانية العامة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والتنبيه لأي انحرافات أولا بأول.
- 9 -إعداد التفويضات المالية الخاصة بالميزانية العامة وفقا للنماذج المقررة قانونا وإحالتها إلى الجهات المعنية بعد اعتمادها.

- 10 -متابعة عمليات الإنفاق المتكررة ومراعاة التدرج في إنفاقها على مدار السنة المالية بقدر الإمكان ومتابعة عمليات الصرف بما يتماشى مع ضرورات العمل ومواجهة حاجاته الفعلية.
- 11 -متابعة الفوائض من المخصصات قبل انتهاء السنة المالية والعمل على ترجيعها للخزانة العامة واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها وفقا للتشريعات المنظمة لذلك.
- 12 -دراسة طلبات الجهات المختلفة المتعلقة بإجراء تعديل في بنود ميزانياتها، وإعداد التقارير الخاصة بها.

13 -إعداد التقارير الدورية عن سير تنفيذ الميزانية العامة.

14 -إعداد التقارير الدورية عن سير العمل بالإدارة وتقديمها للجهات المختصة بالوزارة.

مادة (8)

تختص إدارة الخزانة بما يلي:

- 1 -اتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح الحسابات المصرفية الخاصة بالدولة ومتابعة حركتها إيرادا واتفاقا وأعداد التسويات لها وتقديم التقارير الشهرية عنها.
- 2 -تقديم المقترحات بشأن تحديد المدفوعات التي يجوز سدادها نقدا بما يتفق والتشريعات المالية المعمول بها.
- 3 -اقتراح العناصر التي تخول بالتوقيع على الصكوك المسحوبة على حسابات الخزانة العامة لاتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات.
- 4 -اتخاذ الإجراءات اللازمة لطباعة الإيصالات المالية المنصوص عليها في لائحة الميزانية والحسابات والمخازن ومراجعتها للتحقق من صحة تسلسلها وحفظ نسخ من الشهادة التي تصدرها المطبعة بالكمية التي تم طبعتها منها.
- 5 -تسييل مخصصات الجهات العامة بالميزانية العامة وفقا للترتيبات المالية المقررة.

6- تلقي بيان حركة الخزينة في نهاية كل شهر من مراقبي الخدمات المالية بالوحدات الإدارية

المحلية. واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وفقا للتشريعات النافذة.

7- وضع الآلية اللازمة لمتابعة دفاتر يومية الصندوق وسجلات السلف المستديمة بالجهات

العامة والتنسيق مع مراقبي الخدمات المالية بالوحدات الإدارية المحلية ومكتب المراجعة الداخلية

وإدارة الحسابات بما يضمن تنفيذ التشريعات النافذة.

8- مسك السجلات الخاصة بالمدفوعات التي تتم بعملات أجنبية لتزويد الجهات لمعنية بالبيانات

اللازمة للاستفادة منها عند إعداد الدراسات الخاصة باستخدامات النقد الأجنبي.

9- المشاركة في لجان الجرد السنوية ولجان إتلاف المستندات ذات القيمة وما في حكمها. وتقديم

التقارير اللازمة عن سير عملها، وحفظ محاضر أعمالها وفقا لما هو مقرر في هذا الشأن.

10- اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن قفل حسابات الخزنة العامة وإحالتها إلى إدارة الحسابات في

المواعيد المحددة قانونا.

11- اتخاذ ما يلزم من إجراءات في شأن الملاحظات الواردة من مكتب المراجعة الداخلية بالوزارة

وذلك فيما يتعلق بأعمال الإدارة.

12- إعداد التقارير الدورية عن سير العمل بالإدارة وتقديمها للجهات المختصة بالوزارة.

مادة (9)

تختص إدارة المتابعة بما يلي:

1- متابعة تنفيذ الميزانية العامة وإعداد تقارير المتابعة المنصوص عليها قانونا.

2- إجراء تقييم للمشاريع الكبيرة والهامة التي تحت التنفيذ لإظهار أي انحرافات في جدواها

الاقتصادية والفنية وما يتطلبه ذلك من معالجات بما فيها اقتراح تعديل المشروع أو تأجيله أو

إيقافه.

3-متابعة تنفيذ مشاريع التنمية وذلك من خلال الجهات التي تتبعها هذه المشاريع للوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها.

4-التنبيه إلى مواطن الضعف أو الخلل في التنسيق القطاعي والمكاني التي من شأنها الحد من الاستفادة من المشروع عند الانتهاء من تنفيذه.

5-المساهمة مع الإدارات المختصة بالوزارة في إعداد مشروعات خطط وبرامج الميزانية العامة وتوضيح الاحتياجات اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية في ضوء ما توفره هذه الجهات من بيانات.

6-متابعة تجميع البيانات الخاصة بتنفيذ الميزانية العامة مع الوزارات العامة والأجهزة ولها أن توصي بإيقاف أو استرداد الأموال المفرج عنها لصالح الجهة إذا لم تزودها بالبيانات المطلوبة.

7-إجراء الزيارات الميدانية للتحقق من مدى تنفيذ الميزانية العامة.

8-متابعة ما يصدر عن مجلس الوزراء من قرارات وتعليمات تخص عمل الوزارة والجهات التابعة لها ومتابعة تنفيذها.

9-متابعة ما يصدر عن وزارة المالية من قرارات تخص عمل الوزارة والجهات التابعة لها.

10-متابعة إعداد الردود على ديوان المحاسبة.

11-متابعة أداء الإدارات والمكاتب والجهات التابعة للوزارة وتقديم التقارير الدورية.

12-إعداد التقارير الدورية عن سير العمل بالإدارة وتقديمها للجهات المختصة بالوزارة.

مادة(10)

تختص إدارة الحسابات بما يلي:

1-تنظيم القيودات المحاسبية وفقا لما يحدده قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية

والحسابات والمخازن وتبويب المصروفات والإيرادات بالميزانية العامة.

2-اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن نسخ صفحات دفتر يومية الصندوق ونسخ الإيصالات المدرجة بتلك الصفحات المستلمة من مراقبات الخدمات المالية بالوحدات الإدارية المحلية وتحليلها وتقديم المقترحات بشأنها.

3-تجميع الحسابات الشهرية لكافة الجهات العامة التي تمول من الميزانية العامة بما في ذلك الموجودة بالخارج واتخاذ الإجراءات المحاسبية في شأن إعداد التقارير لإقفالها وفقا للتشريعات والنظم المعمول بها في هذا الشأن.

4-إعداد الحساب الختامي للدولة في المواعيد المقررة قانونا.

5-متابعة حساب المدفوعات والمقبوضات التي تتم خارج الميزانية وتسويتها وإعداد البيانات اللازمة عنها.

6-مسك سجل بأسماء الموظفين المرخص لهم بمسك العهد المالية والسلف المستديمة بالجهات العامة وفقا لما هو مقرر وحفظ الإقرارات المتضمنة للرصيد المتبقي من السلفة لكل موظف ومتابعة إقفالها في نهاية كل سنة مالية.

7-التنسيق في شأن منح الإذن للجهات العامة بفتح الحسابات المصرفية والإشراف عليها مع الجهات المختصة بما يتماشى والتشريعات النافذة والتنبيه عن أية مخالفات بشأنها.
8-إعداد التقارير الدورية عن سير العمل بالإدارة وتقديمها للجهات المختصة بالوزارة.

مادة(11)

تختص إدارة المراقبين الماليين بما يلي:

- 1-اقتراح تسمية المراقبين الماليين ومساعدتهم في الداخل والخارج وفقا للتشريعات النافذة.
- 2-التفتيش على المراقبين الماليين ومتابعتهم بما يضمن حسن أداء وتنفيذ التشريعات المالية، والتأكد من قيامهم بالمهام المسندة إليهم من مسك السجلات المحاسبية وحفظها بما يتفق وقانون

النظام المالي للدولة واللوائح الصادرة بمقتضاه والتنبيه عن أي قصور أو تقصير أو مخالفات للقانون في أدائهم لواجباتهم.

3-تتفي التقارير الشهرية الدورية التي يعدها المراقبون الماليون بمختلف الوحدات الإدارية العامة ودراستها وتقييمها وإحالتها إلى الجهات المختصة بالوزارة مشفوعة برأيها في الخصوص.

4-الاشتراك في اللجان المكلفة بمعاينة أصناف الخردة بمختلف الوحدات الإدارية العامة وفقا لأحكام لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

5-اتخاذ ما يلزم من إجراءات في شأن الملاحظات الواردة من مكتب المراجعة الداخلية بالوزارة.

6-إعداد التقارير الدورية عن سير العمل بالإدارة وتقديمها للجهات المختصة بالوزارة.

مادة(12)

تختص إدارة المؤسسات المالية والتعاون الفني بما يلي:

1-اقتراح وتنفيذ مشروعات التعاون الفني مع المنظمات والوكالات الدولية بما يحقق إعداد وتنفيذ خطط وبرامج التنمية وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

2-اقتراح السبل الكفيلة بالاستفادة مما توفره المنظمات الدولية من مساعدات فنية وأعمال ذات علاقة بوزارة المالية.

3 -دراسة مشروعات الاتفاقيات المزمع عقدها في مجالات التعاون الفني مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ومتابعة تنفيذها.

4-الجهات ذات العلاقة.

5-دراسة وتحليل طلبات إقراض بعض الدول من ليبيا بالتنسيق مع الجهات المختصة للتأكد من توفر الضمانات اللازمة للسداد والمشاركة في إعداد مشاريع اتفاقيات القروض بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ومتابعة تحصيلها.

6-اتخاذ الإجراءات اللازمة في سبيل تحصيل أقساط وفوائد القروض الممنوحة في مواعيدها وفقا

للاتفاقيات الخاصة بها، ومطابقتها وتقديم تقارير دورية بشأنها، والاحتفاظ بالمستندات الرسمية

المتعلقة باتفاقيات الإقراض ومخالفات الديون.

7-التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في حصر كافة القروض الممنوحة من الجهات العامة

ومتابعة البيانات والمعلومات المتعلقة بها وبكافة الديون القائمة للدولة وعليها واتخاذ الإجراءات

اللازمة لمطابقتها.

8-القيام بإجراءات تحصيل ودفع الديون المستحقة ومطابقة المستندات المتعلقة بها مع ذوي

الشأن وحصرها وتبويبها في السجلات بالتنسيق مع الجهات المختصة.

9 -دراسة التقارير الدورية الواردة من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية وإحالتها للجهات ذات

العلاقة مشفوعة برأيها في الخصوص.

10-الاحتفاظ بملفات الديون القديمة للشركات الأجنبية التي قامت بتنفيذ أعمال في ليبيا خلال

الفترة السابقة، والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويتها.

11-إعداد التقارير الدورية عن سير العمل بالإدارة وإحالتها للجهات المختصة بالوزارة.

مادة (13)

تختص إدارة الشؤون الإدارية والمالية بما يلي:

1-إعداد الإجراءات المتعلقة بشؤون الموظفين من تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة وإجازات

وتأديب وغيرها من الشؤون الوظيفية وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في الخصوص.

2-إعداد وحصر الاحتياجات الوظيفية ووضع خطط وبرامج تدريب وتأهيل العاملين بالجهاز

الإداري للوزارة بما يحقق رفع أدائهم بالتنسيق مع التقسيمات التنظيمية بالجهاز الإداري.

3-القيام بالخدمات العامة المنصوص عليها في القانون رقم (19) لسنة 1428 ميلادية، بشأن

تنظيم خدمات الوحدات الإدارية لمنتسبيها ولأئحته التنفيذية.

4-المحافظة على مرافق الجهاز الإداري للوزارة والاهتمام بنظافتها وصيانتها دوريا.

5 -القيام بالأعمال المتعلقة بشؤون المحفوظات وتنظيمها بما يضمن قيد وتداول الملفات

الموضوعية والوثائق والمكاتبات وحفظها وسهولة الرجوع إليها والإشراف على أعمال الطباعة

والنسخ والتصوير وإدخال الميكنة في هذه المجالات.

6-إعداد مشروع ميزانية الوزارة ومباشرة كافة الإجراءات المالية لتنفيذها وفقا للتشريعات النافذة

وتوفير احتياجات الوزارة وتزويد المخازن بالأصناف اللازمة في حدود الاعتمادات المقررة.

7-تعميم التشريعات والمناشير ذات العلاقة على التقسيمات التنظيمية التابعة للوزارة.

8-تولي أمانة سر لجنة شؤون الموظفين ومجلس التأديب بالجهاز الإداري وإعداد محاضر

جلساتها وتبويبها وترتيبها وحفظها.

واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها وإبلاغها إلى جهات الاختصاص.

9-جباية إيرادات الجهاز الإداري للوزارة وإعداد مرتبات واستحقاقات العاملين به والقيام بأعمال

التخليص الجمركي للمعدات والآلات والأدوات التي يستوردها الجهاز لإنجاز المهام المكلف بها.

10-القيام بأعمال الخزينة التابعة للجهاز الإداري للوزارة.

11-إعداد خطط تطوير الأداء المؤسسي للوزارة.

12-الإشراف على أعمال حراسة وأمن وسلامة مرافق الوزارة.

13-إعداد التقارير الدورية عن سير العمل بالإدارة، وتقرير النشاط السنوي للوزارة.

مادة(14)

يختص مكتب الشؤون القانونية بما يلي:

1-متابعة القضايا المرفوعة من أو على الوزارة، والتنسيق مع إدارة القضايا في إعداد الدفاع اللازم

بشأنها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال الأحكام القضائية التي يتم تنفيذها من الخزنة العامة

بالتنسيق مع إدارة الميزانية.

2-إبداء الرأي والمشورة القانونية فيما يعرض عليها من موضوعات وإعداد ومراجعة مشروعات

القرارات التي تختص وزارة المالية أو وزيرها أو وكيلها بإصدارها.

3-إعداد المذكرات القانونية في الموضوعات التي يتولى وزير المالية عرضها على مجلس

الوزراء.

4-المشاركة في إعداد مشروعات الاتفاقيات التي تكون وزارة المالية طرفا فيها بالتنسيق مع

الإدارات ذات العلاقة.

5-المشاركة في صياغة ومراجعة العقود التي تخص وزارة المالية.

6 -بحث الشكاوى وإجراء التحقيقات في المواضيع والمسائل التي يكلف بها.

7-المشاركة في إعداد التشريعات المالية والضريبية والجمركية والتشريعات المتعلقة بالتنمية

البشرية والاقتصادية والاجتماعية

واقترح ما يلزم لتعديلها عند الحاجة بالتنسيق مع التقسيمات التنظيمية والجهات ذات العلاقة.

8-استلام الجريدة الرسمية وغيرها من الموسوعات القانونية وتبويبها وحفظها وتنظيم تداولها بين

وحدات الجهاز الإداري.

9-ختم وتسجيل القرارات وترقيمها وإعداد الإجراءات اللازمة لتعميمها وتبويبها.

10-إعداد التقارير الدورية عن سير العمل بالمكتب، وتقديمها للجهات المختصة بالوزارة.

مادة(15)

يختص مكتب المراجعة الداخلية بما يلي:

- 1-مراجعة معاملات وإجراءات الجهاز الإداري للوزارة للتأكد من سلامة الإجراءات وصحة تطبيق التشريعات النافذة بالخصوص.
- 2-التأكد من أصول الجهاز الإداري وخصومه وإثباتها بالدفاتر بما يتفق وقانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- 3-متابعة الأوضاع المالية والإدارية للوزارة وإعداد ما يلزم من تقارير بشأنها.
- 4-القيام بالتفتيش على المخازن العامة والمخازن المتخصصة والسجلات الحسابية للمخازن والإجراءات المتبعة في شأن استلام الأصناف وطريقة حفظها وتخزينها والتحقق من تنفيذ لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- 5 -دراسة الملاحظات والمساءلات الواردة من الجهات الرقابية وإعداد الردود عليها بالتنسيق مع الإدارات والمكاتب ذات العلاقة.
- 6-إعداد التقارير الدورية عن سير العمل بالمكتب وتقديمها للجهات المختصة بالوزارة.

مادة (16)

يختص مكتب شهود الواجب بما يلي:

- 1-استلام الملفات الشخصية وشهادت الدفع الأخير المحالة من وحدات الجهاز الإداري للدولة والجهات الأخرى ممن ثبتت لهم صفة (شهود واجب) وفقا لأحكام القانون رقم (12) لسنة 1991 ميلادي، والتشريعات ذات العلاقة وفحصها وفرزها.
- 2-إعداد سجل خاص لكل وزارة أو جهة لتسجيل أسماء شهود الواجب المحالة ملفاتهم منه وتوثيق هذه البيانات في منظومة الحاسب الآلي.
- 3-متابعة مرتبات شهود الواجب المستلمة ملفاتهم وكذلك الشؤون المالية الأخرى مثل استحقاق العلاوة السنوية والترقية والمتغيرات في علاوة العائلة وأي علاوات تقررها التشريعات النافذة.

- 4-الرد على استفسارات ذوي شهاداء الواجب والتعاون معهم في حل أية مشاكل تتعلق بالأوضاع الوظيفية للشهداء من واقع الملفات الشخصية ووفقا للقانون رقم (12) لسنة 1991 ميلادي.
- 5-إعداد المطالبة المالية الخاصة بالملفات الجديدة التي ترد إلى المكتب فور وصولها واتخاذ إجراءات الحصول على المخصصات المالية وصرف المرتبات المستحقة أسر الشهداء.

مادة(17)

يختص مكتب شؤون الوزارة بما يلي:

- 1-استلام المكاتبات والتقارير التي ترد موجهة إلى الوزير واستيفاء البيانات اللازمة عنها وعرضها، وتنفيذ التعليمات التي تصدر بشأنها.
- 2-إعداد المراسلات والمذكرات التي تصدر باسم وزير المالية ووكيل الوزارة. والتنسيق في ذلك مع مختلف الوحدات الإدارية التابعة للوزارة في الحالات التي تقتضي فيها ضرورة ذلك.
- 3-وضع جداول أعمال الاجتماعات التي تتم الدعوة إليها بناء على طلب الوزير وفق التوجيهات التي تصدر بالخصوص.
- والتحضير لتلك الاجتماعات وتوزيع جداول أعمالها وتحضير محاضرها وتبليغ الجهات المعنية بها ومتابعة تنفيذ أي قرارات وختمها وتسجيلها وتعميمها أو أي إجراءات تنفيذية تصدر عن تلك الاجتماعات.
- 4-تنظيم مقابلات واتصالات الوزير وتوفير المعلومات والبيانات التي يطلبها، وحفظ المستندات السرية وفقا للضوابط التي يضعها ويقررها الوزير.
- 5-المشاركة في الاجتماعات الداخلية والخارجية والتي يحضرها الوزير وإعداد التقارير اللازمة عنها ومتابعتها مع الجهات المختصة.
- 6-الاطلاع على ما تناوله وسائل الإعلام المختلفة من قضاياهم وزارة المالية وعرضها على الوزير ومتابعتها وتقديم المقترحات بشأنها.

- 7- تصنيف وحفظ الوثائق والتقارير وكافة المستندات المتعلقة بعمل مكتب شؤون الوزارة.
- 8- التنسيق مع جميع المصالح والإدارات والمكاتب، وكذلك الجهات الواقعة في نطاق إشراف وزارة المالية فيما يتعلق بتوفير أية معلومات أو بيانات يتم طلبها من طرف الوزير.
- 9- إعداد التقارير الدورية عن سير العمل بالمكتب وتقديمها للجهات المختصة بالوزارة.

مادة (18)

تختص مراقبات الخدمات المالية بالوحدات الإدارية المحلية بما يلي:

- 1- الإشراف على تنفيذ الميزانية العامة بالوحدة الإدارية المحلية.
- 2- الإشراف على شؤون الخزنة العامة بالوحدة الإدارية المحلية.
- 3- الإشراف على تداول الأموال العامة وحفظها في نطاق الوحدة الإدارية المحلية.
- 4- الإشراف على فتح الحسابات المصرفية للجهات العامة بالوحدة الإدارية المحلية ومتابعة الصرف منها والتوريد إليها.
- 5- الإشراف على حفظ وتنظيم القيد في السجلات العامة المنصوص عليها في التواريخ المحددة لذلك.
- 6- الإشراف على حفظ ومراقبة واستخدام المستندات ذات القيمة وإرسالها أولاً بأول إلى الجهة المختصة بوزارة المالية.
- 7- الإشراف على تطبيق أحكام التشريعات واللوائح المالية.
- 8- الإشراف والمتابعة على المراقبين الماليين في نطاق الوحدات الإدارية المحلية.

مادة (19)

يجوز لوزارة المالية أن تشكل لجاناً دائمة أو مؤقتة لدراسة مواضيع تدخل في اختصاصها كما يجوز لها أن تستعين بمن ترى لزوم الاستعانة بهم من الخبراء والمختصين وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة(20)

يصدر بالتنظيم الداخلي للوزارة قرار من وزير المالية وذلك بما لا يخالف أحكام هذا القرار.

مادة(21)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه، وعلى الجهات المعنية

تنفيذه، وينشر في الجريدة الرسمية.

تاريخ:2012-02-21

الهيكل التنظيمي لوزارة المالية الليبية: مجلس الوزر

